

بيار لاروك

الطّبقات الاجْتماعيّة

ترجمة
جوزف عبود كبه

الطبقات الاجتماعية

بيار لاروك

الطّبقات الاجْتماعيَّة

ترجمة
جوزف عبود كبه

منشورات عويدات
بيروت . باريس

الطبعة الثانية ١٩٨٩

مدخـــل

تتضمن كافة المجتمعات الانسانية تنضيدات ومراتب ، غالباً ما تكون مركبة ومتداخلة ، يندمج فيها الأفراد والأسر .

ومن خلال تلك التنضيدات والمراتب ، يمكن التمييز بدقة تزيد أو تنقص بين طبقات اجتماعية ، وفئات كبرى من الناس والأسر ، تبـدو حسب تعريف عمانوئيل مونييه E. Mounier كأنها « زمر مغلقة نسبياً ذات منزلة متفاوتة » .

ويرتبط عنصرا هذا التعريف ارتباطاً وثيقـــاً . فالطبقات الاجتماعية تشكل زمراً ذات منزلة متفاوتة . ويعتبر أعضاء كل طبقة أنفسهم ، كما يُعتبرون من قبـــل الزمر الأخرى ، وكأنهم يتمتعون بقيمة متساوية نسبياً ، وبدونية مشتركة ، أو بتفوق مشترك في علاقاتهم مع الزمر الأخرى . وفي الوقت نفسه ، تشكل كل طبقة زمرة مغلقـــة نسبياً ، فالمرور من طبقة إلى أخرى صعب دون أن يكون مستحيلاً ، إذ ليس لأعضاء طبقة ما إلا احتمالات ضئيلة لبلوغ مستوى طبقة أعلى ، على حين أن المخاطر قليلة عند النزول إلى طبقة أدنى .

وتولّد اللامساواة في المنزلة مع استمرار ذلك التفاوت ، في عالم اليوم عقـــد نقص لدى أعضاء الطبقات التي لا تشارك في امتيازات الطبقات العليا . وتستدعي تلك العقد ، ككل عقـد النقص ، استجابات تختلف في عمقها وعنفها ، الأمر الذي يوجّه إلى حد كبير حياة الأمم ، بل العلاقات الدولية .

ويعود ذلك ، بالنسبة لتوجيه حياة الأمم ، إلى أن صراع الطبقات يؤثر بصورة مباشرة ، تأثيراً حاسماً على الاتجاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل بلد .

أما بالنسبة للعلاقات الدولية ، فذلك لأن التفاوت في المنزلة بين الطبقات داخل بلد من البلدان ينعكس من جهة إلى تفاوت بين الدول يولد نفس العقد ونفس الاستجابات ، ولأن حكام البلاد المتخلفة اقتصادياً من جهة أخرى ،إذ لا يتمكنون من الاستجابة لمتطلبات الطبقات الدنيا التي تسعى لتحسين مصيرها ، يرغمون على توجيه تلك المتطلبات نحو قومية متعاظمة تولّد على الصعيد الدولي نفس العقد ونفس الاستجابات .

فلقد قاد المجتمع الصناعي للقرن التاسع عشر كارل ماركس إلى تفسير تاريخ الانسانية بالصراع الدائم بين طبقتين : أولهما الطبقة الحاكمة التي تملك جميع السلطات والامتيازات ، وثانيهما الطبقة المستغلة المقهورة على أمرها التي تثور على وضعها المتـدني المفروض عليها إلى أن يأتي يوم ، تتمكن هـــذه الطبقة الأخيرة

بواسطة التطور الاقتصادي من إزالة الطبقة الأولى ، ومن إشغال محلها في السلطة .

وليس هنا مجال إظهار - فضل المذهب الماركسي من حيث هو مذهب . إلا انه ينبغي الاعتراف بأن المذهب المذكور قد ركز الانتباه على أهمية الصراع بين الطبقات في الحياة السياسية والاقتصادية ، وأنه أسهم بالتـــالي في بلورة المطامح الغامضة للطبقات الدنيا ، بإعطاء تلك المطامح انطلاقاً جديداً ، وبفتح الآفاق الجديدة أمامها . لقـــد كان انتشار الافكار الماركسية بالتأكيد عامـــلاً أساسياً في الطرح الواقعي لمشكلة الطبقات في الأزمنة المعاصرة .

وليس للصفحات التـــالية أية ادعاءات نظرية أو مذهبية . فطموحها أكثر تواضعاً . إنه بكل بساطة محاولة - أمام تلك الظاهـــرة الكبرى لعصرنا ، ظاهرة الطبقات الاجتماعية في خصائصها وعلاقاتها - لاستخراج خطوطها الأساسية باختصار ولإيضاح تطورها ووجهتها وآفاقها المستقبلة ، وذلك بالاستناد إلى معطيات التجربة وإلى دراسات علماء الاجتماع .

وسنتحاشى ، بالنظر لنوعية هذا الكتاب ، إثقـال النص بالاستشهاد بالدراسات المذهبية وبالبحوث والاستقصاءات ، لأن الكتاب الحالي إنمـا هو تأليف بينها . وإن لمن العدل التنويه بما لواضعي الدراسات والبـــحوث والاستقصاءات من فضل عميم في إخراجه .

القسم الاول
المعطيات العامة
للتمييز بين الطبقات

١ معايير التمييز الطبقي وأسسه

إذا كان يُعَبَّر عن التمييز الطبقي بتفاوت في المنزلة ، فإن أولى الأسئلة التي تطرح هي تلك التي تتعلق بمعرفة كيفية ظهور التفاوت وكيفية تفسيره . فكيف نعرف مثلاً فيما إذا كان زيد يمت إلى هـــذه الطبقة لا إلى تلك ؟ ولمَ ينتمي فرداً أو أسرة لهذه الطبقة لا إلى تلك ؟

تعود الإجابة على تلك الأسئلة إلى تضافر عناصر متعددة ، تختلف أهمية كل عنصر منها حسب الظروف ، ويمكن حصر تلك العناصر بما يلي :

١ — الدور الذي يلعبه في المجتمع .

٢ — طراز المعيشة .

٣ — السلوك النفسي والشعور الجماعي .

١ — الدور في المجتمع

إن الدور الذي يلعبه كل منا في المجتمع كان ولا زال عنصراً أساسياً في الفروق الطبقية .

١ ـ الدور العام ، أي المركز الذي يُشغل في الحياة العامة هو الأساس الهام ، وقد يكون الوحيـــد ، لكل التصنيفات القديمة . ويمنح القيام بالوظائف السياسية والمهن الحربية والمهام الدينية لكل من يمتهنها وللزمرة التي ينتمون إليها مركزاً خاصاً في المجتمع .

ففي المجتمع الاقطاعي ، كان تفوق النبيل السيد على الفلاح يعود إلى الدور الحربي الذي كان يؤديه .

وفي المجتمع الهندي يعود تفوق صنف البرهمان إلى المهـــام الدينية التي تحتكرها تلك الطائفة .

وفي المجتمعات الحديثة ، يصدق ما قلناه من ان ممارسة بعض الفعاليات العـــامة تمنح النفوذ الذي يعتبر بمثابة عامل هـــام في الطبقات الاجتماعية . وقل الأمر نفسه لا بالنسبة للانتساب إلى الوظائف العامة بمعناها الدقيق فقط ، بل لممارسة بعض المهن ذات النفع العام أيضاً كالمهن القضائية والمهن الطبية والمهن العلمية أو التعليمية .

٢ ـ ولم يكن لدور الفرد الاقتصادي في كل العصور وفي كل الحضارات أهمية متساوية في التصنيف الاجتماعي .

ففي الماضي وأحياناً في الحاضر ، اعتبرت الملكية العقارية بمثابة عامـــل هام في تحديد النفوذ الاجتماعي . فقد كانت الأرستوقراطيات القديمة ، أرستوقراطيات عقارية تتجـــدد

أحياناً بطريق اقتناء الملكيات من قبل عناصر تمت إلى طبقات أخرى.

ومن ناحية أخرى ، فإنه غالباً ما كان يترسخ ، منذ المجتمعات البدائية ، وعلى أسس تقليدية ، ترتيب للفعاليات يربط كل مهنة بزمرة اجتماعية معينة ، ويدمج الكل في التدرج الطبقي ذاته .

وفي المجتمعات الحديثة يحدد المكان الذي يشغله الفرد في إطار التنوع الهائل للفعاليات المهنية ، تصنيفه الاجتماعي . وهكذا تنشأ غالباً فوارق في النفوذ بين المهن الحرة والمهن المأجورة ، وبين المهام اليدوية وغير اليدوية ، وبين نماذج الفعالية الممارسة . وتختلف هذه الفوارق من بلد إلى آخر وحتى من مدينة إلى أخرى ، وهي تنتج عن تأثير عوامل كثيرة متضافرة يصعب أحياناً عزلها . وهذه العوامل هي : التقاليد ، والاهمية الاقتصادية المحلية لهذه أو تلك من الفعاليات ، والنفوذ الشخصي لفرد ما كان في زمن من الأزمان يمارس تلك الفعالية ، الخ ...

ويستند التمييز التقليدي لماركس على معيار اقتصادي بحت: فبالنسبة إليه تتصارع طبقتان فقط ، طبقة المالكين وطبقة غير المالكين . تملك الطبقة الأولى جميع وسائل الانتاج والرساميل ، وبالتالي القيادة الكاملة للحياة الاقتصادية والسياسية أيضاً . على حين ان الطبقة الأخرى لا تملك سوى قوة العمل وهي تحت السيطرة التامة للطبقة الأولى التي تستغلها . وإذا كان لهذا

المخطط ما يبرره في المجتمع الصناعي لمنتصف القرن التاسع عشر، فهذا لا ينطبق تماماً على تعقيد المجتمعات الحـــديثة . وتنحصر قيمته في إلحاحه على أهمية العوامل الاقتصادية في التمييز بـــين الطبقات الاجتماعية في المرحلة الأخيرة .

٣ – ولا يكفي الدور في الحياة العامة وفي الحياة الاقتصادية لتفسير الاعتبار الذي تتمتع به بعض عناصر السكان في الكثير من المجتمعات ، وذلك للدور الاجتماعي الذي يعترف لهم به . إذ يمنح الاسم والمولد والتراث التاريخي والعائلي للبعض أحياناً مكانا خاصاً في المجتمع ، بأن يسند إليهم دور القدوة ، مما يؤثر طبعاً على سلوكهم الخاص وفي سلوك بقية السكان تجاههم .

ويعود ذلك غالباً إلى إحياء حقب كانت الأسر المعنية تلعب دوراً عاماً واقتصادياً خاصاً . وتقل أهمية هذا العامل باستمرار في المجتمعات الحديثة . ولكنه لا يمكن إهماله في الكثير منها .

٢ – طراز المعيشة

يعبر عن الانتساب إلى طبقة اجتماعية بطراز معين للمعيشة يختلف نسبياً عن طراز معيشة الطبقات الأخرى .

١ – ويرتبط طراز المعيشة نفسه بمجموع دخول الفرد . إذ تتعلق الثروة الفردية والعائلية بشدة بالوظائف التي يشغلها الفرد في المجتمع . فلكل وظيفة عامة من ناحية أولى دخل محدد بدقة على الأقل ، أو دخل من حجم معين . ويعتبر التمتع بدخـــل

ما ، من ناحية ثانية ، وسيلة للوصول إلى أدوار تمنح مستوى من مستويات الاعتبار .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، يقود الدخل الفردي أو العائلي إلى مستوى ما للحياة . فهو وسيلة لتبني طراز معين للمعيشة . ويولّد الاشتراك بمستوى من مستويات المعيشة روابط بين من يتمتعون بذلك المستوى الذي يميل لتمييزهم عمّن هم من مستوى حياة أدنى أو أعلى .

ومهما كانت أهمية مجموع الدخول في تحديد التمييز الاجتماعي، فإنه لا يجوز ان ننسى ان دخلاً واحداً قد يتيح مستويات للمعيشة متفاوتة أحياناً حسب الطريقة التي يستخدم بها الدخل. وانه على العكس قد نلاحظ نموذجاً واحدا لطراز المعيشة لدى أشخاص ، أو أسر تتمتع بدخول متفاوتة . ولكن كلما اتصف مجموع الدخول واختلافاتها بصفة الدوام ، فإن تأثير ذلك يصبح أكثر وضوحاً ويقود إلى فئات أوضح تحديداً .

٢ — وتعبر طريقة استخدام الدخول غالباً — كما أشرنا — عن طراز المعيشة الذي يصنف الأفراد والأسر من الناحية الاجتماعية .

تنقسم المصاريف غالباً — في حالة الدخل المتساوي — في إطار ميزانيــة فردية أو عائلية ، حسب الزمرة الاجتماعية التي يمت إليها الفرد . إذ يعطي البعض الأولوية للتغذية ، ولإشباع الحاجات الأولوية الأساسية ، على حين أن البعض الآخر يلح

على مصاريف السكن – وجود غرفة استقبال وغرفة طعـــام وبهو – ومصاريف اللباس الذي يعتبر عاملاً من عوامل المنزلة الخارجية .

وتتضافر النسب المرصودة لكل نموذج من نماذج المصروفات مع عامل كيفي ، يميز بدوره الزمر الاجتماعية .

وقـــل الأمر نفسه بالنسبة لطراز السكن . إذ تستند الاختلافات الاجتماعية بنسبة ما على التناقض الكائن بين المسكن الفردي والشقة في بناء مأجور ، وعلى حي السكن وشارعه ، وأحياناً على مجرد خاصة من خصائص البناء : أفلم يعتبر مثـــلاً وجود رتج في باريس حتى عهـــد قريب نسبياً بمثابة عنصر لا يستهان به من عناصر المنزلة الاجتماعية .

وما يصح بالنسبة للسكن ، يصح أيضاً بالنسبة للباس . فإذا خفّت أهمية القبعة ، والقبة وعقدة الرقبة مثلاً ، فإنهـــا أسهمت لمدة طويلة في التصنيف الاجـــتماعي . ففي الكثير من المجتمعات ، يبقى طراز اللباس مرتبطاً بالانـــتماء إلى زمرة اجتماعية معينة .

ويسهم طراز التغذية أيضاً ، رغم قلة ظهوره ، في التمييز المذكور . إذ ليس لمجموع الدخول تأثير على الأطعمة المتناولة ، وليس الدور الذي تلعبه التغذية في الميزانية العائلية مختلفاً من فئة إلى أخرى فحسب ، بل يسهم مجرد انتقـــاء الأطعمة ، والمشروبات ، وساعات الطعام ، وخاصة آداب المائدة المتغيرة

بنسب واضحة ، في تصنيف الأفراد والأسر في زمرة أو في أخرى .

ويختلف طراز الترفيه غالباً أيضاً حسب الفئات الاجتماعية . إذ تعتبر بعض الألعاب الرياضية ألعاباً شعبية ، على حين أن ألعاباً أخرى تخصص للطبقات المتوسطة أو العليا .

ولكن ما هو أهم من ذلك ، إنما يكمن في طراز التربية ، وذلك لأن هذا الطراز يؤثر إلى حد بعيد وفي الوقت ذاته في الدور الذي يؤديه الفرد في المجتمع ، وفي مجموع دخوله وفي تصرفه في استخدام تلك الدخول . وتشكل درجة ثقافة الفرد ، والمؤسسات التعليمية التي انتسب إليها غالباً عوامل محددة للتصنيف الاجتماعي .

ويؤدي الارتفاع العام لمستوى المعيشة في البلاد الحديثة والسياسات المتبعة من قبل الحكومات إلى التخفيف من عوامل التمييز في طراز المعيشة لدى مختلف الطبقات الاجتماعية . وقد لوحظ أننا رجعنا مراراً بوضوح إلى عصور مضت وإلى عوامل قدمت وانقضت . ولكن إذا كانت بعض معايير التمييز قد خف أثرها أو زال ، فإنها تترك المكان لمعايير أخرى . ففي بلد كالولايات المتحدة ، حيث يُصدم الملاحظ بالوحدة الظاهرية للباس والترفيه والغذاء ، فإن معايير التمييز تتحول إلى عوامل ثانوية كطراز السيارة ، وشارع السكن والنادي الذي ينتسب إليه .

الفرد . وعلى ذلك يبقى طراز المعيشة بشكل أو بآخر ، عاملاً أساسياً في التمييز الاجتماعي .

٣ – السلوك النفسي والوجدان الجماعي

١ – يعبر عن الفوارق في طراز المعيشة طبعاً بفوارق في السلوك النفسي . ويترجم الانتساب إلى طبقة اجتماعية بطريقة تفكير ، وباستجابات نفسية مشتركة تجاه بعض المشكلات . فإذا لم يكن هناك تلازم كامل بين المواقف السياسية والانتساب إلى هذا الحزب أو ذاك ، فإن بين الاقتراع في الانتخابات والطبقة الاجتماعية ارتباطاً قوياً . ويؤدي طراز التربية حتماً إلى تذوق بعض الأفكار دون غيرها ، وإلى سلوك فكري معين في كل الأحوال .

ولكل طبقة اجتماعية أيضاً أفكار مسبقة ، وشعور خاص بما يمكن عمله وبما لا يمكن ، ومفاهيم خلقية واجتماعية . فلقد تبنت الفئات الاجتماعية المختلفة لمدة طويلة مضت ، مواقف مختلفة لم تزل تحافظ عليها في بلدان كثيرة حتى الآن ، تجاه عمل المرأة . فعلى حين انه من الطبيعي ، بالنسبة للأسر العمالية والفلاحية ، أن تؤدي المرأة فعالية مأجورة ، فإن أسر الطبقات المتوسطة أو العليا ترفض تماماً فكرة كهذه .

ولكل طبقة خرافاتها الاجتماعية وتقاليدها ، وتمسكها ببعض الأفكار والقوى ، وببعض التصورات العاطفية . مثال

ذلـــك حق الملكية للبورجوازية بالنسبة للطبقات المتوسطة ، وحق الإضراب بالنسبة لطبقة العمال . ويكوّن ما تشعر به كل طبقة اجتماعية من جاذبية عاطفية قد تكون عميقة أحياناً ، تجاه بعض المبادىء المتقابلة المتناقضة ، عامـــلاً أساسياً في الصراع بين الطبقات .

٢ — وتركـّب هــذه المواقف النفسية على نحو مــا مؤلفة وجداناً جماعياً طبقياً ، وشعوراً أقل أو أكثر غموضاً ، لدى من يتبنون طرازاً معنياً للحيـــاة . وينتمي من لديهم سلوك نفسي مشترك إلى زمرة اجتماعية واحدة .

ويترجم هذا الشعور الطبقي فعلياً في عـــادة المعاشرة بين عناصر الزمرة الاجتماعية الواحـــدة ، وفي الدعوة على موائد بعضهم البعض ، وفي الزواج من نفس الزمرة . وبالمقابل تبـدو معاشرة عناصر من طبقات أخرى ، والزواج من عناصر طبقية مختلفة كشذوذ يصدم الإحساس بما يُقبل عموماً على أنه طبيعي ويناقيه .

ويعبر عن الشعور الطبقي أيضاً بعاطفة التضامن الطبقي . وهذه العاطفة سلبية دون شك : فهي عبـــارة عن تضامن ضد الطبقـــات الأخرى يظهر خاصة لمقاومة ضغوطها وتعسفها . ويمكن في بعض الأحوال أن يظهر على شكل تضامن إيجابي يؤدي إلى فعاليات مساعدة متبادلة خاصة في الأيام العصيبة . ان هذا التضامن، إذا كان واضحاً لدى الطبقة العاملة ، فإن وضوحه

يضعف لدى الطبقات المتوسطة ولدى الفلاحين .

ولا يجوز أن ننسى عندما نبحث في المعايير النفسية للتمييز الاجتماعي ، ان ما نعتقد به ، أي ما يعتقد به الفرد ، وما يعتقد به الآخرون ، على أن الشعور الجماعي هو عموماً أهم مما هو في الواقع ، وانه يندمج بالرأي المشترك .

●

تترابط مختلف عوامل التمييز الطبقي الاجتماعي رغم تنوعها وتتبادل التأثير فيما بينها . وكما بينا ، ترتبط ممارسة بعض الأدوار أو بعض الوظائف بدخل ما ، ويتيح امتلاك دخل أو ثروة الارتقاء إلى بعض الوظائف وبالتالي إلى طراز معين للمعيشة . ومن ناحية أخرى يساعد الدور الاجتماعي والدخل وطراز المعيشة على تبني مواقف نفسية مشتركة وعلى وجود شعور مشترك .

وأخيراً فإنه ينبغي من خلال التمايز الاجتماعي إفساح المجال للعامل الإرادي . وتقود إرادة البعض في اتباع من يمارسون بعض الأدوار ، أو يملكون طرازاً ما للمعيشة ، إلى تبنّي ذلك الطراز . ويتيح هذا التقليد الاجتماعي ، على أهميته الواقعية ، تماسك الزمرة الاجتماعية وتضامنها .

٢ تطور التمييز الطبقي

تؤثر المعايير المختلفة للتمييز الطبقي تأثيراً متفاوتاً حسب تطور المجتمع المدروس . ولذا فإن البنى الاجتماعية تأخذ أشكالاً مختلفة حسب الصفات التاريخية والسياسية والاقتصادية لكل بلد .

١ - المجتمعات غير المتطورة اقتصادياً

تتصف البنية الاجتماعية في المجتمعات البدائية خاصة بالصفة الجماعية . فهي تقوم على جماعة الأسرة، أو جماعة القرية أو القبيلة التي تضم عدداً يقل أو يكثر من الأسر . وهنا لا يمكن التمييز بين الطبقات بالمعنى الحديث للكلمة . وقد طرحت مشكلة الطبقات غالباً للمرة الأولى مع ظهور الحضارة الأوروبية . فقد ولد تجاور الساكن الأصلي والمستعمر في البدء عداء عنصرياً أكثر مما ولّد عداء طبقياً ، بالإضافة إلى كل ما طرحه الاستعمار من مشكلات تتعدى بكثير أطر البنى الاجتماعية وحدها .

إلا ان المجتمعات أخذت تميل بذاتها للتمايز وفق عوامل

سياسية وقانونية . ويعتبر التمييز بين الأحرار والعبيد دون شك أقدم ضرب من ضروب التمايز . وقد قاد ظهور بنى سياسية بدائية في الأصل ثم أكثر تنظيماً ، إلى التمييز بين أعضاء المجموعة الانسانية حسب الدور الذي يدعون للقيام به في الحيـــاة الاجتماعية ، فظهر التمييز بين الأسياد والعامة ، ثم بين الأشراف والرعاع نجده بأسماء مختلفة وأشكال متباينة في مجتمعات كثيرة.

وهذا التمييز معقد الأصول ، ومختلف من مجتمع إلى آخر . فقد يكون في الفتوحات ، إذ ان الشعب الفاتح يشكل الطبقة الحاكمة على حين ان الشعب المغلوب يشكل الطبقة الدنيا .

ويمكن أن تقود مقتضيات الدفاع الجماعي إلى تمـــييز على جـــانب من العفوية ، وذلك بتشكيل طبقة من نبلاء المحاربين تؤلّف من الأسر التي تؤمّن الدفـــاع عن مجموع السكان ، والتي تلعب لقاء ذلك دور الفئة المسيطرة في المجتمع . وهكذا فقـــد شُكّل النظام الاقطاعي إلى حد ما من تجمّع الأسر الفلاحية حول الأسياد الذين كانوا يريدون ويملكون إمكانية حمايتها من التهديدات الخارجية ومن الفوضى الداخلية .

وسرعان ما تتضافر العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية لتحديد المراتب الاجتماعية : وهكذا فقد اعتبرت غالباً ملكية الأرض أساساً لإسناد المسئوليات السياسية والعسكرية وبالتالي للتمايز الاجتماعي . وبالإضافة إلى ذلك يزيد التمييز بين المالكين من ناحية والمستغَلين من ناحية أخرى ، أولئك الذين يتمتعون

بالأرض عن طريق المزارعة والمرابعة أو أي شيء آخر للاستثمار ، من حدة تفوق الأولين ونقص الآخرين ، ويؤدي إلى وضع طبقة ملاك الأراضي التي تهدف لتشكيل ارستوقراطية البلد فوق جماهير الفلاحين، على اعتبار ان أولئك يوفرون أطر الجيش والادارة والحياة العامة في الوقت نفسه .

وتستند المراتب الناتجة عن هذا التطور خاصة إلى الوظيفة التي يؤديها كل فرد . وهذا العنصر من طبيعة قانونية وسياسية لا يمكن فصلها .

وقد أدى نمو التجمعات السكانية في المدينة إلى ظهور طبقة تجارية ومالية مؤلفة من مجموعة من الوسطاء الدائنين سهل قيامها تأمين الحسابات المتزايدة للمثمرين الريفيين الذين بلغت ديونهم غالباً مبالغ طائلة . وفي هذا الدور من التطور السياسي والاقتصادي انضمت هذه العناصر المالية والتجارية إلى التسلسل السياسي والقانوني القائم سابقاً ، والذي أضحى أكثر مرونة ليتيح استقبالهم ، على أساس الوظيفة التي يؤدونها في الحياة العامة . ولم تكن تلك المرونة فورية فعلية دوماً . ففي إطار التمييز الفرنسي الثلاثي بين النبلاء ورجال الدين والعوام ، كانت البورجوازية تجد نفسها في نهاية النظام القديم مدموجة مع الفلاحين في جسم طبقة العوام . فلقد انتصرت مقاومة البنى على التطور الاقتصادي حتى اليوم الذي سبّب فيه ذلك التطور قلب تلك البنى نفسها .

ولا تزال البنية الاجتماعية قاسية نسبياً . وهـــذا لا يعني بالطبـع ، حتى في إطار المجتمع المذكور ، انه لا يجوز المرور من طبقة اجتماعية إلى أخرى : إذ قد يتيح حيازة ملكية عقارية مثلاً الارتفاع غالباً إلى مستوى الارستوقراطية الحاكمة . الا ان الأطر تبقى جيدة التحديد ، والفوارق واضحة المعالم تمامـــاً . وأحياناً ، كما هي الحال في المجتمعات القائمة على الطبقات المغلقة ، يرتبط الانتساب إلى زمرة اجتماعية بصورة دائمة بممارسة فعاليّة ما ، حسب قواعد مدنية ودينية .

وليس التمييز الطبقي الذي يظهر بهـــذه الصورة ، رغم الفوارق الكبرى في الأحـــوال المادية والمعنوية التي تفصل بين الزمرة القليلة الحاكمة التي تتصرف بالثروة وبالوظائف القيادية ، وبين الجماهير البائسة ، ليس ذلك التمييز واضحـــاً تماماً لدى الجماهير . ذلك لأن تلك الجماهير الأمية ، الغـــارقة في تأمين متطلبات الحياة اليومية في بيئة ضيقة جداً عاجزة عن فهم أي شيء ، ما خلا الوضع الذي تعيش فيه ، فهي غـــير قادرة على تكوين مجرد فكرة عن تغير محتمل. وإذا كانت تنتفض أحياناً، فذلك حين يقع استغلال صارخ للفلاح من قبـــل مالك الأرض أو من قبل المرابي ، أو عندما يسبب نقص الغلال ، المجاعات . ولا تبدو هذه الانتفاضات التي هي بمثابة تظاهرة عنيفة للغضب الاندفاعي ، على انها تعبير عن الصراع الطبقي .

ويختلف الأمر ابتـــداء من الوقت الذي تتفتح منه أبصار

الجماهير البائسة على التناقض بين وضعها ووضع الأقلية المحظية ، وعلى التناقض بين الفقر المدقع والغنى الشديد ، وانطلاقاً من إبراز ظلم هذه الفروق بفضل تطور التعليم وانتشار المعارف والأنباء عن العالم الخارجي ، وبفضل التوعية التي تبثها بعض الأحزاب أو بعض العناصر الغريبة . ويسهم ذلك كله في توليد الانتفاضات الجماهيرية التي سرعان ما تصطبغ بصبغة ثورية لأنها تهم من خلال التمييز الواقعي ، النظام السياسي والقانوني الذي يعبر عن ذلك التمييز ويبلوره . ويعتبر المثال الشائع للاتحاد السوفياتي بمثابة عامل أساسي في هذا التطور .

وتعتبر المطالب الجديدة للجماهير والصراع الطبقي الذي تعبّر عنه والهزات الناتجة عن ذلك بالنسبة للنظم السياسية بمثابة المظاهر الهامة للمشكلات المطروحة الآن في البلاد المتخلفة السائرة في طريق النمو .

٢ — المجتمعات الحديثة

١ — هناك واقعتان أساسيتان تعرقل طرح مشكلة الطبقات في المجتمعات الحديثة : واقعة قانونية وسياسية ، وواقعة اقتصادية .

آ) تتجلى الواقعة القانونية والسياسية في الزوال الشرعي للرتب والأوضاع ، نتج عن مبادىء الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . وقد زالت الطبقات الاجتماعية

كمؤسسات قانونية وكعناصر رسمية للتنظيم السياسي ، سواء عن طريق الإلغاء العنيف العام للنظام القانوني السابق كما حدث في فرنسا ، أو عن طريق التطور التدريجي كما في انكلترا .

فجميع الأفراد متساوون في الحقوق ، ولا يوجد أي عائق يمنع من المرور من طبقة إلى أخرى سواء عبر الأجيال ، أو خلال الحياة ذاتها .

إلا ان التغيرات القانونية لا تنتقل إلى واقع من ليلة إلى ضحاها إذ ان قابلية التحرك الاجتماعي مستقلة تماماً عن القوانين . وهي تخضع لتأثير الأفكار الجماعية المسبقة ، والتصرفات والتقاليد والعادات المكتسبة . ولا يمنع زوال الامتيازات والنظام القانوني والسياسي التي تستند إليه ، من استمرار حياة الطبقات القديمة فعلاً . إلا ان التمييزات ، في الحدود التي فقدت فيها مبررات وجودها ، والتي لا تستمر معها إلا بفضل النظام السياسي والقانوني الذي فقد أسسه في واقع العصر ، سرعان ما تضعف بتأثير الزمن والتطور الاقتصادي خاصة .

ويتفاوت هذا التحول سرعة وكمالاً حسب البلاد ، مع أخذ المواقف النفسية للسكان ، وطبيعة العلاقات التي قامت في الماضي بين عناصر مختلف الطبقات

الاجتماعية بعين الاعتبار : فإذا كانت الأرستوقراطيات القديمة تحافظ في هذا البـــلد على القسم الأكبر من اعتبارها ، وإذا تمكنت من أن تستمر مغلقة نسبياً ، فإنه قد لا يعود لها عملياً أي اعتبار في ذاك البلد ، وقد تفقد على كل حال وجودها كطبقة اجتماعية خاصة .

ب) وتعتبر الثورة الصناعية ، مع جميـع التبدلات التي نتجت عنها ، بمثابة الواقعة الاقتصادية التي غيّرت البنى الاجتماعية في بدء نشوء المجتمعات الحديثة .

انطلقت تلك الثورة من انـكلترا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتمتد خلال القرن التالي إلى القسم الأكبر من أوروبا وما وراءها ،وتميزت بالمرور من اقتصاد عائلي ويدوي تقليدي إلى اقتصاد مركز ومتكامل ، مفسحة المجال المتعاظم أمام المؤسسات الكبرى الصناعية والتجارية والمالية .

بدأت الثـــورة الصناعية بتمركز رؤوس الأموال بواسطة التجار ورجال المال ، وقد بلغت أوجها مع التطورات التقنية التي أتاحت ظهور الصناعة الحديثة . وقد اشتدت يومياً حدة تقسيم العمل وذلك بعد التمركز الفني لوسائل الانتاج ، والتمركز القانوني والمـــالي لمالكيها .

وقد سيطر على البنية الاجتماعية بالطبع التمييز

بين « الرأسماليين » مالكي وسائل الانتاج ، والعمال المأجورين . وهذا التمييز هو أساس التصنيف الماركسي المعروف الذي يقابل في إطار المجتمع الحديث الطبقة الرأسمالية ، مالكة وسائل الانتاج ومستغلة « القيمة الزائدة » التي هي عبارة عن دخل بدون عمل ، محتجز من عمل العامل المأجور ، بطبقة العمال المأجورين أي البروليتاريا التي لا تملك إلا قوة عملها ، والتي حُكم عليها نظراً لكونها ضحية الاستغلال ، بألاّ توفر لنفسها إلا الحد الأدنى الضروري لبقائها .

وبصرف النظر عن الاعتبارات المذهبية ، فقد نتج عن التفاعل بين الثورة السياسية والقانونية التي انطلقت من فرنسا عام ١٧٨٩ والثورة الصناعية ، أن توقف اعتبار التمييز الطبقي من طبيعة سياسية وقانونية فحسب، ليستند ذلك التمييز بصورة رئيسية على أساس اقتصادي .

وقد استدعى هذا التغير الكبير انخفاضاً في صلابة الفوارق الاجتماعية . وتصبح تلك الفوارق – كالحياة الاقتصادية ذاتها – أكثر مرونة بالنظر لأنها تغدو غير مسجلة في قواعد قانونية دقيقة ، أو في تنظيم سياسي ، أو حتى في مبادىء دينية . كما تصبح حدود الفئات الاجتماعية غير ثابتة ، والتحولات سهلة بالتالي .

٢ – ولا يتم هذا التطور بين عشية وضحاها. فلقد استمرت

البنى القديمة خلال فترة التصنيع الأولى ، سواء في المجتمعات الأوربية للقرن التاسع عشر أم في البلاد التي استهلت اليوم نموها الاقتصادي . ولكنه ظهر إلى جانب تلك البنى وعلى هامشها ، فئات اجتماعية جديدة : طبقة عمـــالية ، وطبقة الصناعيين ورجال المال التي تشكل إدارة الأعمال . ان ديمومة ما يلاحظ اليوم من تعايش للبنى ، حتى في البـــلاد التي صنّعت بكثافة كاليابان مثلاً ، متناسبة مع عمق التغيرات الاقتصادية ، ومع محافظة السكان على الصيغ القـــديمة ، ومع سعة الانتفاضات ضد القديم .

وتميل البنى القديمة إلى الزوال في المجتمعات الحديثة ـــ ما خلا بعض البيئات الريفية ـــ لتفسح المجال أمام مجتمع يسيطر عليه التنظيم الجديد للانتاج والتبادل . كما يميل الفلاحون أنفسهم إلى فقدان صفة الطبقة الاجتماعية الخاصة ، ليندمجوا نسبياً في فئات اجتماعية ، يذوبون فيها مع عناصر مدنية تقوم بدور مماثل في الانتاج ، كرؤساء مؤسسات أو عمال مأجورين .

ولقد تجاوز الزمن حتى التعارض بين طبقتي المجتمع ، بـــين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال،في المجتمعات الرأسمالية الحديثة . إذ تلاحظ بالفعل الأهمية المتزايدة للطبقات المتوسطة ، الوسيطة بين الزمرة القائدة وطبقة العمال . فلقد أتاح ارتفاع الدخـــل المتوسط ، وتطور فعاليات الخدمات التي تشكل القطاع الثالثي إلى جانب القطاع الصناعي البحت ، نمو الفئات الاجتماعية التي

لم تعد تعمل بيديها والتي فقدت بذلك بعض خصائص الطبقة العاملة ، وأصبحت تتبنّى سلوك العناصر القائدة بمعاشرتها إياها . وهكذا تميل الثلاثية : طبقة قائدة ، وطبقة متوسطة ، وطبقة عاملة ، إلى ان تميّز بنية المجتمعات المتطورة . علماً بأن هذا التقسيم غير جامد ، وانه توجد اختلافات عديدة فيه من بلد إلى آخر .

٣ - يطبع تقسيم السكان إلى طبقات اجتماعية حياة المجتمعات المصنّعة الحديثة ذات الطابع الليبرالي والديمقراطي . إذ يفكر كل فرد ويتصرف لاشعورياً ، حسب طبقته وميولها . وما التجمعات والأحزاب الا انعكاس للتمييز الطبقي . وما اختلافات الميول والأفكار غالباً إلا مظاهر مباشرة أو غير مباشرة للصراع الطبقي .

وإذا كان المخطط الذي سبق ذكره ، والذي يميز الطبقة الحاكمة أو القائدة عن الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة وحتى طبقة الفلاحين ، يطابق الواقع القائم في البلدان الأكثر تطوراً في أواخر القرن التاسع عشر وفي مستهل القرن العشرين ، فقد تجاوز يومنا الحاضر ذلك المخطط وجعله يتطور نحو تسوية للأوضاع الاجتماعية .

ولقد امتص نمو فعاليات القطاع الثالثي ، بالنسبة للقطاع الأولي وللقطاع الصناعي ، نسبة متزايدة من العمال ، وحولها نحو الطبقة المتوسطة التي أصبحت بدورها مدموجة تدريجياً

بمجموع السكان . ومن ناحية أخرى ، فإن الرفاه الاقتصادي هو بحد ذاته عامل لارتفاع مستوى الحياة عامة . ولقد أتاح التوزيع المتعاظم لمنتجات الصناعة الكبرى ، التي لا يمكن أن تصرّف إلا على مستوى جماهير الشعب ، بجانب تأثير الدعاية التجارية والتقليد الاجتماعي ، أتاح كل ذلك إذابة متزايدة للفوارق في مستويات الحياة وبالتالي للسلوك الناتج عن تلك الفوارق .

ولقد جرّ العصر الحديث في ركابه ، من جراء الأزمات الاقتصادية والحروب ، عملية مزج اجتماعي عميق ، قلبت الأوضاع والثروات ، وعجلت في التطورات ، بحيث بات مشكوكاً في العرف العام ، بالشعور بذلك الثبات النسبي للأوضاع الذي يعتبر بمثابة أساس من الأسس النفسية الهامة في التمييز الطبقي .

وأخيراً تبنّت الحكومات خاصة وبصورة واسعة ، سياسات واعية تهدف إلى تسوية اجتماعية

مثال ذلك سياسات إعادة توزيع الدخول التي حدّت من موارد العناصر الميسورة لتزيد في موارد العناصر المتواضعة ، والتي أدت إلى تسوية متزايدة للشروط المادية للحياة : الأنظمة المالية الحديثة ومظاهر عديدة للسياسة الاجتماعية ، كالاجراءات المتخذة في أمور السكن التي تهدف إلى تأمين حد أدنى من الرفاه للجميع ، وحتى إلى تعميم نموذج واحد للشروط المادية للحياة .

وتسير السياسات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي في المنحى نفسه

لا لأنها تحقق إعادة توزيع الدخـــول لصالح عناصر السكان المحتاجة فحسب ، بل لأنها تعمم امتياز التأمين ، الذي كان في الماضي من نصيب الطبقات الميسورة والذي كان يشكل عاملاً من عوامل تفوقهم الاجتماعي ، على عامة السكان . ولما كان هذا التوسع يحدث غالبـــاً في الفترة التي ينخفض فيها احتياطي الطبقات الميسورة بفعل تدنّي سعر العملة ، وبالتالي ينخفض معها الأساس الهام لشعورهم بالأمن ، فإن امتياز التأمين لا يعم فئات جديدة وإنما يتحول من طبقة إلى أخرى ، مع ما كان ينتج عن ذلك من علل على الصعيد النفسي والاجتماعي .

وتوازي ذلك بالأهميـــة السياسات التي تتيح بلوغ كافة الوظائف والفعاليات . إذ يؤمن تعميم التعليم ، ونظم التربية التي تجعل الأطفال مهما كان منشؤهم يمرون بنفس المؤسسات ، حقاً متساوياً ونصيباً متساوياً في الواقع . ويعتبر عاملاً أساسياً من عوامل التسوية الاجتماعية . وقل الأمر نفسه بالنسبة للترقية العمالية وتكوين الراشدين من الناحية المهنية والاجتماعية خلال حياتهم العملية .

وتسهم أيضاً ، على صعيد مختلف قليـــلا ، سياسات تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل في تغيرات البنى الاجتماعية . وبما ان اجراءات دائمة التحسين تعطي العمال ككل ، ضمانة بأن مصالحهم مصانة ، فإن الطبقة العاملة تميل إلى التخفيف من حدة عقدة النقص التي كانت تميّزها وإلى استعادة معنى كرامتها .

وينتج عن ذلك ارتفاع عام لجماهير العمال في سلم التسلسل الاجتماعي ، ذلك الارتفاع الذي يعبّر به عن تطور آخر في طريق التسوية الاجتماعية .

ويبقى تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر ذكرها متفاوتاً من مجتمع إلى آخر . ويلعب الازدهار الاقتصادي في بعض البلدان كالولايات المتحدة الدور الأكبر في التسوية الاجتماعية دون أن يهمل تقدير أثر سياسة القانون الجديد الصادر خلال الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ وما نتج عنها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . وفي بلدان أخرى كالبلاد الاسكندنافية ، لعبت السياسة المنظمة للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية التي بقيت في السلطة خلال سنوات متعددة الدور الأساسي في التسوية . وفي أمكنة مختلفة ، في بلاد جديدة كزيلانده تضافر الازدهار الاقتصادي والسياسة الواعية لبلوغ نتيجة مماثلة .

وليس النمو في طريق التسوية الاجتماعية في بلدان أوربا الغربية على نفس الدرجة من الوضوح حيث لم يبلغ الازدهار الاقتصادي الدرجة التي بلغتها الولايات المتحدة أو زيلانده الجديدة حيث تزداد مقاومة الأطر الاجتماعية للتغيرات ، وحيث تكون السياسات الاجتماعية أقل حزماً وثباتاً منها في البلدان الاسكندنافية .

ذلك انه إذا كانت كل سياسة للطبقات الاجتماعية تميل إلى

التخفيف من حدة الصراع الطبقي وإلى تفـــادي أخطار ذلك الصراع على الصعيد القومي ، فإنها تخضع لأثر التغيرات السياسية التي تعطي الأولوية حسب الظروف لهذه الزمرة الاجتماعية أو لتلك . فيمكن للسياسة أن تلح على التـــوازن الضروري بين المدينة والقرية ، وعلى منح الصناعة أو الزراعة على الصعيـــد الاقتصادي مكان الصدارة ، مع كل النتائج الاجتماعية التي تنتج بالضرورة عن ذلك. ويمكنها أيضاً أن تشجع الطبقات المتوسطة التي تبدو كعامل من عوامل التوازن الاجتماعي، يعوض الصراع بين البروليتاريا والطبقة الحاكمة ويجمده . وتعبّر هذه السياسة عن ذاتها بحمايتها الصناعة الصغيرة والتجارة البسيطة والمشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم ، وقد يناقض ذلك غالباً الاتجـاه نحو التنمية الاقتصادية العامة . كما يمكن أخيراً لتلك السياسة أن تلح على المشكلة العمالية ، وعلى البحث عن الحلول الناجعة لتلك المشكلة وعلى تشجيع النـــمو الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة .

وهكذا تجتـاح اتجاهات متناقضة السياسات الاجتماعية ، وخاصة في البلاد القديمة نسبياً حيث تزداد مقاومة البنى القديمة وحيث يكون أثرها أعمق على السلطات العامة . وهنا يكمن ، إلى جانب التفاوت في النمو الاقتصادي ، تفسير الفوارق الهامة أحياناً التي تشاهد اليوم بين البنى الاجتماعية للبـــلاد الحديثة التي تتشابه من حيث فلسفاتها السياسية واتجاهها الاقتصادي .

٤ – **في الديمقراطيات الشعبية** ، تحقق السياسة المنهجية للدولة التسوية الاجتماعية وذلك قبل أن تكون قد بلغت عموماً درجة نمو اقتصادي مناسب بحيث تؤمن ثروتهـــا وازدهارها تلك التسوية . وقـــد حذفت الفوارق الاجتماعية القديمة عن طريق إبعاد الطبقات الحاكمة السابقة . وقد بذلت الدولة جهداً متجدداً دائماً لبناء مجتمع بدون طبقات . وتعتبر إزالة الطبقات في هذه الديمقراطيات ، أكثر من غيرها في أي بلد آخر ، أحد الأهداف الإنسانية لمنهاج الحكومة .

٣ قابلية التحرك الاجتماعي

لما كانت الطبقات الاجتماعية عبارة عن زمر « مغلقة نسبياً » فإن مدى التمييز الاجتماعي مرتبط بصورة وثيقة بمرونة قابلية التحرك الاجتماعي . وينتمي المرء إلى طبقة عنـــدما يعي – وعندما يعترف الرأي العام – انه ينتمي إلى زمرة لا يملك احتمالات جدية للخروج منها للتوصل إلى زمرة أعلى ، كما لا توجد مخاطر للخروج منها والهبوط إلى مستوى زمرة أدنى . ولذا فإنه لا يوجد طبقات اجتماعية الا لأن التبدل التام معدوم داخل المجتمعات الانسانية . إلا انه لا يوجد بالمقابل صلابة تامة ، وحتى في المجتمعات الجامدة ظاهرياً تقوم حركات من زمرة إلى أخرى . وبين النقيضين ، أي بين التبدل التام والصلابة التامة ، توجـد جميع الدرجات المتصلة للأوضاع الوسيطة .

وتؤثر عوامل عديدة على قابلية الحركة الاجتماعية وتفسر تلك العوامل الفوارق الملاحظة في هذا المجال في المكان والزمان .

١ – ومن هذه العوامل أولاً المفـــاهيم الاجتماعية المقبولة

عامة . وينقسم الناس إلى اتجاهين أساسيين ويندمجون في بعض الأوضاع لتأمين سيطرة هذا أو ذاك من الاتجـــاهين حسب الظروف ، وهما مذهب الاصناف ، ومذهب المساواة .

ففهي مفهوم الأصناف ، لا تعتــــبر اللامساواة الاجتماعية كواقعة طبيعية فحسب بل كواقعة جيدة في حد ذاتها. ويفرض على كل فرد البقاء في زمرته الاجتماعية ، وفي صنفه وذلك باسم المبادىء الخلقية والدينية . ويمنع القانون التحرك الاجتماعي كما تدين الأخلاق ذلك . وهذا المذهب هو مذهب المجتمع الهندي التقليدي . وقد كان أيضاً الأساس المقبول نسبياً في المجتمعات الأوروبية حتى نهاية القرن الثامن عشر وذلك في الحدود التي كان يعترف في إطارها بوجود دم نبيل . إلا ان هذا المفهوم قـــد اضمحل من الوجود . غير انه ما زال كامناً في نفسية الجماهير الإنسانية الواسعة ، وحتى لدى عموم الناس . وهو يعبر عن ذاته بصورة مكشوفة أحياناً ، وخاصة في الاتجاهـــات العرقية للبعض . فهو يلائم حتماً ميلاً طبيعياً للفكر الإنساني .

ويظهر مذهب المساواة على النقيض كبناء متأخر نسبياً . وعلى الرغم من رأي جان جاك روسو ، فـــإن المساواة ليست ظاهرة طبيعية . وإذا كانت بعض ضروب التفاوت قد أثارت استجابات عنيفة ، وإذا كانت المسيحية قـد أكدت الكرامة المتساوية للجميع ، فقد عمّم في العصر الحديث فقط مبدأ ظلم التفاوت . وبالمقابل فقد انتشر هذا المبدأ بقوة كاسحة وأصبح

تكافؤ الفرص قاعدة أساسية من قواعد الأخلاق الاجتماعية في العالم الحديث ، الذي يشجب أكثر فأكثر الفوارق التي لا تبررها فوارق الأهلية والموهبة .

وتفسح جميع المجتمعات المجال لأحد هذين المذهبين المتناقضين . وإذا كانت المجتمعات التي يسيطر فيها مذهب الأصناف تقبل بعض التحرك ، فإنه لا زالت في المجتمعات الحديثة التي تثبت مذهب المساواة ، حدود كثيرة للتحرك الاجتماعي ، تعرب في الواقع عن رواسب مذهب الأصناف .

ويحدد دور هذا أو ذاك من المذهبين إلى حد ما بعوامل أخرى للتحرك الاجتماعي ، ذلك التحرك الذي يؤثر بدوره في عمل تلك العوامل .

٢ — وتتعلق درجة التحرك الاجتماعي إلى حد لا يمكن إهماله، بالعوامل السكانية المتعددة التي لم يدرك دوماً مداها .

آ) من هذه العوامل أولاً معدل تكاثر مختلف الطبقات الاجتماعية ، إذ يحدث غالباً أن يكون معدل تزايد الطبقات العليا أضعف من معدل تزايد الطبقات الدنيا. ولذا فإنها لا تدوم إلا باستدعاء بعض عناصر الطبقات الأخيرة . ويحدث ذلك خاصة عندما يرتبط الانتماء إلى الطبقات العليا بممارسة بعض الوظائف التي ينبغي استمرارها. ويستدعي وضع كهذا حركة متصاعدة ثابتة .

ويكمن مظهر من المظاهر الحديثة لهذا الاتجاه في أثر عدم

التساوي في معدلات التكاثر بين المدن والقرى . ومن المعروف ان انعدام التساوي يفسر جزئياً على الأقل المدّ الدائم للعناصر الريفية نحو المدن .

ب) وتجذب هذه الظاهرة الانتباه إلى أثر الهجرة في قابلية التحرك الاجتماعي ، ذلك التحرك الذي يرتبط غالباً بإمكانية انتقال الأفراد والأسر مادياً . إذ ان التحرك الاجتماعي محدود جداً ، بل قل مستحيلاً ، داخل زمرة اجتماعية يكون نظام العلاقات فيها ثابتاً بسبب التقاليد العتيقة . ويتيح الخروج من البيئة والمرور إلى بيئة أخرى ، يكون المرء فيها غير معروف ، الاندماج في درجة اجتماعية جديدة .

ويصدق ذلك في حالة الهجرة الداخلية ، كما يصدق في حالة الهجرة الدولية . إلا انه تحدث فضلاً عن ذلك ظاهرة مستمرة للصعود الاجتماعي في البلد يكون معرضاً لتيار هام ودائم للهجرة . إذ يكون المهاجرون عند وصولهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي . ويقابل ذلك عملية صعود للمهاجرين الذين سبق وصولهم إلى البلد ، والذين يبلغون بالتالي درجات اجتماعية أعلى .

٣ – وللعوامل الاقتصادية والتقنية مكان الصدارة بين عوامل التحرك الاجتماعي .

آ) أولاً الثروة ذاتها ، فلمستوى المدخول منذ القديم تأثير كبير في التصنيف الاجتماعي . وقد شكلت خسارة الثروة

أو كسبها عوامل في التحرك الاجتماعي . وقد اتحدت برابطة الزواج في كل العصور عناصر فقرت من الطبقة العليا ، بعناصر اغتنت من الطبقة الدنيا . وقد أتاحت الثروة التي جناها بعض عناصر الطبقات الدنيا حيازة الخيرات - كالعقارات مثلاً - أو الألقاب ، وبالتالي الصعود الاجتماعي . وفي العصر الحديث ، حيث يحدد التصنيف الاجتماعي إلى مدى بعيد طراز الحياة والسلوك المادي والنفسي ،فإن حيازة الثروة والمداخيل المتنامية تلعب دوراً أكثر في الحدود التي تتيح ضمنها تلك الثروة أو تلك المداخيل تبنّي طراز آخر للمعيشة يستدعي بذاته بعض أنواع السلوك .

ب) وتزيد التطورات الاقتصادية والتقنية التي تسم عصرنا بدورها ، قابلية التحرك الاجتماعي ازدياداً كبيراً .

فهي تسرع أولاً في حركة الثروات ، ومن هذا القبيل تزيد في قوة العوامل المالية البحتة .

وهي تستدعي ثانياً تغيرات عميقة في توزيع الفعاليات الممارسة ، تلك التغيرات التي تقلب بنية المجتمع رأساً على عقب والتي تحدث بالضرورة بعض التحركات الاجتماعية .

وهكذا فقد كانت نتيجة التوسع الاقتصادي ظهور أعمال جديدة متوسطة وعالية ، أعمال تقنيين وأطر ، وقد استدعت لاشغالها عناصر منبثقة من الطبقات الدنيا ، وذلك بالنظر لأن

أفراد الطبقة الدنيا محدودون ، ولا يكفون لاستدراك تلك الأعمال كيفياً وكمياً .

وهكذا أيضاً ضاعف نمو القطاع الثالثي الذي يشمل نشاط الخدمات ، بالنسبة للقطاع الثانوي (الصناعة) وللقطاع الأولي (الزراعة) ، الأعمال غير اليدوية اي الأعمال الفكرية ونصف الفكرية التي شغلها أناس منشؤهم عمالي أو فلاحي ، والتي لا يمكن إشغالها بغير هذه الصورة .

٤ ـ تتأثر قابلية التحرك الاجتماعي أيضاً بعوامل اجتماعية وبخاصة بالعامل الأسري .

فليست الطبقات الاجتماعية مجرد زمر من الأفراد بقدر ما هي في الواقع مجموعات من الأسر . ويسهل على الفرد أحياناً إقامة علاقات شخصية مع أفراد طبقة مختلفة . إلا ان ذلك لا يكفي لخلق تقارب أو تغير في الطبقة ، إذ لم تشمل تلك العلاقات على الأقل زوجته وأولاده .

فالأسرة بحد ذاتها عائق في وجه التحرك الاجتماعي على اعتبار انها تهدف إلى تثبيت الأفراد في طبقتهم بنقل العادات والتقاليد والعلاقات القديمة ، إلا ان أثرها يشتد قوة حسب نموذج البنية العائلية الأسرية .

ففي المجتمعات التي يسيطر عليها نموذج « الأسرة الكبيرة » ، تكون الحركة محدودة . ولكن إذا ساعدت أسرة كهذه أحد أعضائها على الصعود ، فإنها انما تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق

بعض المكاسب. ولا تتحقق بسهولة التطورات المادية والاجتماعية الناتجة عن حركة زمرة عديدة الأفراد وكثيفة . فقد نجد دون ريب أمثلة على ذلك ، ولكنها أمثلة قليلة ونادرة . إذ يقلب بالمقابل الهبوط الاجتماعي للزمرة الأسرية بواسطة فقر الزمرة أو تقسيم الأرض أو الثروة أو الوفاة المبكرة أحياناً لأحد العناصر الفعالة في تلك الزمرة .

وتصبح الحركة الاجتماعية سهلة في المجتمعات المؤلفة من أسر ضيّقة ، مكونة من رب الأسرة وزوجه وأطفاله ، إذ لايجر الفرد في ركابه سوى الزمرة الصغيرة المرتبطة به مباشرة . ولكن يمكن أن يخلق وجود روابط مع الأصول أو الأقارب عائقاً أمام الارتقاء الاجتماعي إلا إذا أدّى ذلك إلى تحطيم تلك الروابط أو إلى ضعفها ، الأمر الذي يحدث غالباً .

ولقد تميّز التطور الاقتصادي والعقائدي منذ بدء القرن التاسع عشر ، في البلاد التي صنّعت أولاً ، بالمرور من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الضيقة ، وإلى أسرة أكثر ضيقاً وتقلباً . وقد نتج عن ذلك ازدياد في قابلية التحرك الاجتماعي وفي امكانية تحطيم الأسرة ، الأمر الذي يتبع التبدلات الاجتماعية .

٥ – يمكن أن تؤثر الظروف السياسية أيضاً على التحرك الاجتماعي .

آ) فللحروب دائماً تأثير عميق على البنية الاجتماعية .

فلقد كانت الحروب تخاض في الماضي من قبل فئة اجتماعية معينة مؤلفة من العسكريين وقد كانت تدعم بذلك التميـــيز الاجتماعي بتبرير أولية الطبقة العسكرية أي الطبقة النبيلة .

أما الحروب الحديثة ، فأثرها المساواة ، بالنـــظر لأنها أصبحت تصيب الأمة بكاملها أي بمجمـــوع السكان المدنيين المشتركين في المجهـــود الدفاعي والمتحملين لنتائج العمليات العسكرية ، ولا تصيب الرجال السالمين المسلحين فقط . وهـــذا يصبـــح أيضاً بالنظر لأن الحروب ترتبط باضطرابات اقتصادية ومالية تغير أحياناً تغييراً عميقاً الوضع العائد لأسر عديدة . وتعتبر الحرب في يومنا هذا عامل تسوية اجتماعية ، كالأزمات الاقتصادية ، علماً بأن أثر الأزمات أقل من أثر الحروب .

ب) ويعمل نمو الديمقراطية السياسية عملاً شبيهاً . إذ تعني الديمقراطية رفض التفاوت الاجتماعي . ومن ناحية أخرى فإن نمو الديمقراطية خاصة يستوجب ، من جراء توسيع الحيـــاة العامة ، الارتقاء المتزايد للدرجات العليا من التسلسل الاجتماعي ، للعناصر الجـــديدة عن طريق الانتخابات وتسلسل الأحزاب والنقابات والمنظمات والجماعات المختلفة . وهكذا تفتح إمكانات أخرى للصعود .

وقل الأمر نفسه حـــين تتيح الضغوط العسكرية والمصلحيه الحـــركة ، وبالتالي تسوية الاوضاع .

٦ – وتستند السياسات الواعية المشجّعة للحركة الاجتماعية

إلى تطور الأفكار وإلى الضرورات السكانية والاقتصادية وإلى ضغوط المصالح . ولقد أشرنا سابقاً إلى ماهية تلك السياسة وإلى ما يمكن أن تكون ، وبخاصة على صعيد إعادة توزيع الدخول وعلى الصعيد التربوي . ويعبّر عمل السلطات العامة في هذا المجال عن تأثير العوامل التي سبق ذكرها . ولكنه يدعم النتيجة المرجوة ويثيرها على نطاق واسع أحياناً .

•

ويؤدي تحليل العوامل الكثيرة المؤثرة في الحركة الاجتماعية إلى النتيجة التي أدى إليها تطور الفروق الطبقية . وإذا كان من العسير العثور على حركة محدودة، فإن التطور الحديث موجه نحو حركة متصاعدة ، ونحو — وهذا مختلف بالطبع — تسوية متنامية للأوضاع الاجتماعية . وتفسر الفروق الملاحظة من بلد إلى آخر باختلاف تأثير العوامل المتعددة التي توجه ذلك التطور .

•

٤ العلاقات بين الطبقات وعلاقاتها بالزمر الاجتماعية الأخرى

لا يصبح وجود الطبقات محسوساً إلا من خلال الصراعات القائمة بينها . مما يجعلنا نتساءل كيف تنظم العلاقات بين الطبقات ، وكيف تنظم العلاقات بين الطبقات الاجتماعية من ناحية ، وبينها وبين الزمر الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

١ — الصراعات الطبقية

١ — يمكن ألاّ يولّد التعايش بين مختلف الطبقات الاجتماعية صراعات إذا اعتبر ذلك التعايش بمثابة ظاهرة طبيعية عادية . ويصدق هذا الوضع بالنسبة للمجتمعات التي استندت بنيتها التقليدية ، منذ زمن بعيد ، على تمييز مقبول قانونياً وأخلاقياً ودينياً ، كالمجتمع الهندي حتى فترة قريبة حديثة . وقل الأمر ذاته بالنسبة للمجتمعات حيث يقبل الرأي العام ، التسلسل القائم دون صعوبات .

وقد ضاعف التطور العداءات والصراعات ، أخذت تلك الصراعات شكلين رئيسيين .

فقد يعبّر الصراع أحياناً عن خلاف حول مبادىء التنظيم الاجتماعي القائم ، وحول منظومة القيم التي يستند إليها ذلك التنظيم . فهو يعيد النظر في ذلك النظام الاجتماعي الذي يعارضه تنظيم من طراز مختلف تماماً .

وقد يعارض الصراع المحدود أحيــــاناً بين مصالح طبقتين تسعى كل منهما إلى إحراز مكاسب أوسع ضمن إطار البنيـــة الاجتماعية القائمة التي لا تطرح مبدئياً أمر تغييرها .

والتمييز بين هذين الطرازين من الصراعات بعيد غالباً عن أن يكون واضحاً . إذ قد يتطور صراع من الطراز الأول بعد ان يشتد ليتحول الى صراع من الطراز الاول . فقد تقود تدريجياً الصعوبات التي تعانيها طبقة ما للحصول على ما تصبو إليه ضمن إطار البنية الاجتماعية القائمة ، إلى إعادة النظر في تلك البنية ذاتها .

٢ — ويفسر دمج الاتجاهين ، رغم تناقضهما جزئياً ، تطور الصراعات الطبقية خلال الحقبة الأخيرة .

آ) يعتبر نمو الصراع بين الطبقات أولاً من الظواهر البارزة خلال القرنين أو الثلاثة الماضية .

ويعود ذلك التطور أولاً إلى التغيرات الاقتصادية التي نقلت الفروق الطبقية من الصعيد القـــانوني والسياسي إلى الصعيد الاقتصادي ، والتي جعلتها لا تطاق بالنسبة لجماهير الشعب .

كما يعود أيضاً الى التغيرات المذهبية العقائدية . فمن ناحية أتاح نجاح مذهب المساواة قيام رد فعل الرأي العـام المناهض للتفاوت الصارخ القائم بالفعل والمعارض للمساواة في المبدأ . ومن ناحية أخرى أعطت الماركسية التي ولدت في المجتمع الصناعي للقرن التاسع عشر المعنى والأسس المذهبيـة للصراعات التي لم يكن تفسيرها العميق قد وضح حتى ذلك الحين مدعمة بذلك التيارات التي بدأت ترتسم .

وأخيراً فقد أتاح ظهور التنظيمات الطبقيـة والاحزاب والنقابات التي أمنت قواعدها من طبقة اجتماعيـة معينة الصراعات لأنها منحت في الوقت ذاته تلك الطبقـة امكانيات التعبير وأدوات العمل والتقدم .

ب) وعلى العكس من ذلك تناقصت الصراعات الطبقية في الحدود التي زادت بها قابلية التحرك الاجتماعي اي في الحـدود التي خفت بها الانقسامات الطبقية . ومن المعقول ان الصراعات تتضاءل حدة كلما كانت قابليـة التحرك الاجتماعي أكبر ، أو بصورة أدق ، ينمو اعتقاد الجمهور بوجود احتمالات للصعود الاجتماعي . وعلى الصعيد نفسه ، تسهم ثقة النـاس في تكافؤ الفرص ، في إقلال أهمية الصراعات الطبقية ، وذلك في بلاد مختلفة كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي .

وهذا لا يعني بالتأكيد ان تلك الصراعات قد اضمحلت . فهي تظل عنصراً من العناصر الهامة وعاملاً محدداً لتطور العالم

الحديث، في الحدود التي تبقى بها الفروق الطبقية راسخة بعمق، وهذه هي الحالة القائمة عامة تقريباً .

٢ – العلاقات بين الطبقات والزمر الاجتماعية الاخرى

لا يمت الفرد لطبقته فحسب . فهو جزء لا يتجزأ في مجموعة من الزمر الاجتماعية التي تتداخل مع الطبقات الاجتماعية ، والتي يكون تأثيرها عليه مساوياً أحياناً لتأثير الطبقة أو يزيد .

تلك هي حالة الزمر الدينية مثلاً . فقد تتطابق هذه الزمر أحياناً مع الفئات الاجتماعية . ان التسلسل الهندي للأصناف ذو أساس ديني ، واجتماعي أيضاً . ففي بلد كالولايات المتحدة يرتبط توزع السكان على الكنائس والطوائف الى مدى بعيد بالأنتماء الى زمر اجتماعية محددة . بيد ان هذا التطابق معدوم في حالات كثيرة . إذ تثبت الكنيسة الكاثوليكية المساواة وترفض مبدئياً كل تمييز اجتماعي . ويشجب التضامن الديني تعارض الطبقات ويزيل آثار ذلك التعارض .

وقد تكون للروابط القومية آثار مماثلة. فقد ينتصر التضامن القومي على العداء الطبقي. وهكذا يفسر ميل بعض الحكومات الى الإنماء الكامل ، بل الى إثارة النزعات القومية بحيث يُدفع

التعارض الطبقي الى الخط الثاني ليقبع في زوايا النسيان .

وتلقى سياسة كهذه نجاحاً في البلدان الجديـدة التي نالت استقلالها حديثاً، والتي يشكو سكانها من عقدة نقص تجاه البلدان المتطورة سابقاً .

ففي بلدان كهذه يبدو التركيز على القومية في الحقيقة بمثابة نقل للصراع الطبقي من الصعيد الداخـلي الى الصعيد الدولي ، ومن العداء بين الأفراد والاسر الفقيرة والغنية الى العـداء بين بلدان فقيرة وأخرى غنية ، ومن التعارض بين طبقات الافراد أو الاسر الى التعاوض بين البلاد والأمـم . ولا تختلف تلك الصراعات ، التي تستوحى من مشاعر واحمدة ، عن بعضها البعض اختلافاً أساسياً .

القسم الثاني

الخصائص المميزة للطبقات الاجتماعية الأساسية

إن أهم الطبقات الاجتماعية التي تتوفر في المجتمعات الحديثة هي : الطبقة العاملة وطبقة القـــادة والطبقات المتوسطة والطبقة الريفية . وليس التمييز بـــين الطبقات واضحـاً دائماً ، كما ان خصائص تلك الطبقات ليست واحدة دوماً : فقد تكون الفروق شاسعة بين بلد وآخر. إلا أن كل زمرة من تلك الزمر الاجتماعية ذات مظاهر مشتركة . ورغم تعذر وعسف التعميم في هـذا المجال ، فانه من المفيد السعي لاستنباط تلك المظاهر في سماتها الأساسيه .

١ الطبقة العاملة

تبدو الطبقة العـاملة ، من كل الطبقات الاجتماعية ، أشد الطبقات تميزاً. فقد تمخضت عن الثورة الصناعية وعن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنها ، ولذا فانها تميّز أيضاً المجتمع الحديث .

١ ـ لا يعني ذلك ان الطبقة العاملة محددة الجوانب بدقـة . فاذا كان لامجال للشك في انتماء جماهير الشغيلة الى الطبقة العاملة، فهذا ـ لا يمنع ـ وجود هامش من الحالات الحدية التي تستدعي التردد في التصنيف .

يتميز افراد الطبقة العاملة أولاً بأنه تقـع على عاتقهم مهام التنفيذ التي تقصي كل ما له علاقة بالمبادهة والسلطة،والتي تقتضي تبعية من يؤديها لقادة المشروع . انها أعمال تؤدى بموجب أوامر مستَخدِم وبوساطة الأدوات التي يوفرها بذاته . وتتعاظم تلك التبعية باستمرار بتقسيم العمل المتزايد وتؤدي الى العمل بطريقة البساط الدائر والى تفتيت المهام والأزمان الأوليـة حسب المعادلات التي استخرجها تايلور *Taylor* .

وتتضاعف التبعية التقنية والحقوقية بخضوع اقتصادي . فأفراد الطبقة العاملة يعملون دوماً للغير مقابل أجر يحدد جزافاً. فهم مأجورون . ولعملهم صفة الالزام لأنه شرط بقائهم . وهم تابعون باستمرار في بقائهم ذاته لمستخدميهم .

من هنا تنشأ بالنسبة إليهم حالة من فقدان الأمن يسيطر الى مدى بعيد على مواقفهم واستجاباتهم . ففد العامل مهدد دومـاً لأنه يعيش من أجره يوماً بيوم ولا يملك عموماً أي مدخر مادي، كما أنه لا يملك أياً من تلك المدخرات الاجتماعية التي تتشكل بالنسبة للطبقات الأخرى من الإعداد أو من المكتسب الفكري او من العلاقات.

ولهذه الحالة من التبعية وفقدان الأمن صفة الدوام غـالباً. إذ يلقى العامـل صعوبات مـادية واجتماعية لا يمكن تذليلها للخروج من وضعه . فيمكن ان يأمـل بعض العمال القلائل الخروج الى مستوى المقـاولين المستقلين او الى الزمر المسيطرة سواء من الناحية الاقتصادية أم الثقافية أم السياسية .

وتشمل هذه الزمرة الاجتماعية جماهير عمـال المصانع والمستخدمين في المنشآت . إلا انه يمكن تصنيف العمال المهرة ورؤساء الورش والمستخدمين الممتازين حسب الحـالة في الطبقة العاملة او في الطبقات المتوسطة . وتظل حدود الطبقة العاملة في مستواهم غير مؤكدة .

وتشكل هذه الطبقة ، دون ان يكون ذلك اكيداً ، زمرة متماسكة وعظية يعتبر وجودهـا عـاملاً أساسيا في الحـياة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الحديثة .

٢ — توجه الخصائص العامة التي سبق ذكرها وضع الطبقة العاملة وسلوكها .

آ) يتناسب الوضع المادي للعامل تناسباً مباشراً مع انعدام مدّخره ، بالنظر لأن وجوده قائم يومـاً بيوم بفضل مردود أجره عن العمل الذي يؤديه. فالعامل والحالة هذه يولي اهتمامه الى حاجاته الاساسية . ولنفقـات التغذية مكان الصدارة في موازنة عائلة العامل . وعلى العكس ، فان نفقات التمثيل ، المعدّة لإبراز نوع من الوجاهة الاجتماعية ، مهملة عمومـاً ، كنفقات المسكن والملبس .

ويتطلب نمو الأعمال العائدة للقطـاع الثالثي منح أهمية متزايدة، في إطار الطبقة العاملة للمستخدمين ذوي الأجر بالشهر والأعمال غير اليدوية . وتميل هذه العناصر بالطبـع الى سلوك قريب من سلوك الطبقات المتوسطة ، وبخاصة إلى إنفاق اكبر من موازنتهم على الأمور المتعلقة بالوجاهة الخارجية .

ب) يتكون السلوك النفسي للطبقة العاملة من عناصر متعددة يؤدي اندماجها الى نمط متميز بوضوح .

١) تسيطر على الطبقة العاملة بالدرجة الأولى عقدة نقص يعود أصلها الى وضع العمال كتابعين ومرؤوسين من ناحية، والى استمرار هذا الوضع، مما ينتج عنه شعور العامل بأنه يشغل أدنى

درجات السلم الاجتماعي وبأنه محكوم بأن يؤدي دوراً سلبياً في المجتمع ، من ناحية ثانيـــة ، في الشعور الذي يشكو منه من جراء فقدان الأمن ، الأمر الذي يعيق لديه أية مبادهة أو توقع ويستدعي كفاً حقيقياً في الشخصية .

٢) ولهذا النقص نوع من التعويض يتجلى بالشعور العميق بالتضامن . ويتدعم هذا التضامن جزئياً باستجابـة موجهة في الحشد المجهول المشكل في التجمعات المدنية الكبرى . وهذا تعبير عن الحاجة الى سند أو الى إطـار من الأفراد والأسر المتشابهة لتأمين حياة اجتماعية متوازنة .

وتخلق الأوضاع المشتركة روابط متينة في الغالب تعبر عن ذاتها بالتضامن تجاه الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وبروح التعاون المتبادل الذي لا يوجد عمومـاً في الزمر الاجتماعية الأخرى . وهكذا تتميز الطبقة العاملة بسخاء طبيعي قد تتيحه الإستحالة العملية لتشكيل مدخرات ، مما يزيل التنبؤ والادخـــار اللذين يعتبران عامة بمثابة عائق أمام السخاء الطبيعي .

ومما لا شك فيه ان التضامن العمالي ليس تاماً . إذ انه لا يمنع وجود صراعات داخلية ذات أسس مهنية عامة ، وتسلسلاً في فروع العمل والمهن والمؤسسات . إلا ان عوامل التضامن أقوى عموماً من عوامل الصراع .

ولم يتأكد ذلك التضامن على صعيد المؤسسة او الحياة المحلية ، بل توسع باستمرار ليتجاوز الإطار القومي . فقد خلقت الأوضاع

المشتركة في البلاد الحديثة وروابط بين الطبقات العاملة لبلدان متعددة .

٣) وقد منح التضامن العمالي ، الذي أصبح واقعيا أكثر فأكثر ، للطبقة العاملة شعوراً جديداً بالكرامـــة وبالقوة المشتركة وذلك عن طريق تجمع الجماهير العمالية في مؤسسات واحدة وفي تجمعات مشتركة .

وقد لعبت عوامل متعددة دوراً في ذلك ، منها: نمو التعليم ، ودخول الجماهير العمالية في الحياة العامة ، وانتشار الصحافـة وبالتالي انتشار الأفكار الجديدة ، والدعاوة السياسية وغيرها ، والاقتداء بالبلدان الأجنبية ، وصدى الثورة السوفياتية .

فقد راح العمال يشعرون رويداً رويداً بأن وضعهم الدوني والتابع وغير الآمن قد لا يكون نهائياً ، وبأن عملاً مشتركاً قد يزعزع ذلك الوضع . وبذلك أخذت عقدة النقص التي لا زالت منتشرة نسبياً تندمج بشعور جديد بكرامة العامل . وما هو هام ان العمال لا يفقهون تلك الكرامة وتلك القوة إلا عن طريق العمل المشترك ، إذ لا اعتبار للفرد إلا في إطار الجماعـة . فقد تدعم الشعور الطبيعي بالتضامن العمالي بمعارضته جذرياً للفردية الليبرالية التي سيطرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر .

٣ — لم يتأكد العمل الجماعي للعمال إلا عن طريق التنظيم . فقد ترجم نمو الطبقة العاملة في طريق تثبيت قوتها وكرامتها ،

بتطور المنظمات العمالية ، على الرغم من أن الأدوات الرئيسية للعمل العمالي الجماعي المتجلية بالنقابة والحزب تقع خارج إطار الطبقة الاجتماعية . إلا ان للنقابات والأحزاب هنا خصائص ناتجة عن قواعدها العمالية وروابطها الطبقية ، تميزها عن سائر النقابات والأحزاب الأخرى العادية .

آ) فنقابات أرباب العمل والمهن العائدة للطبقات المتوسطة موجهة عموماً نحو الدفاع عن مصالحها المادية ، أو نحو التنظيم المهني والاقتصادي . فهي في كل الأحوال لا تشكل تجمعات طبقية .

أما النقابة العمالية فهي غالباً إن لم يكن دائماً ، منظمة طبقية . فهي تسعى ، بالإضافة للدفاع عن المصالح المادية للعمال ولتحسين أوضاع العمل ، الى تدعيم مركز الطبقة العاملة في المجتمع ، وحتى الى قلب النظام الاقتصادي القائم لإقامة نظام جديد ينتفي منه وضع الطبقة العاملة كطبقة تابعة ومرؤوسة .

ولا تتجلى هذه الخاصة في جميع النقابات . مما يفسر الفروق العميقة والمجهولة غالباً التي تفصل بين المنظمات العمالية ، من بلد الى آخر . وتهتم النقابات المهنية ، التي نتجت عنها في بلدان كثيرة منظمات عمالية ، بالدفاع عن المصالح العتيقة لأعضائها ، أكثر مما تهتم بالنواحي الطبقية . ويختلف الأمر بالنسبة للنقابات الصناعية التي تضم في منظمات مشتركة جميع العمال الاختصاصيين وغير الاختصاصيين العاملين في صناعة واحدة ،

والتي تعبر عن تضامن عمال تلك الصناعة أمام مطامع أرباب العمل . وتتوضح هذه الخاصة أكثر فأكثر في إطار الاتحادات العمالية التي تشمل مجموع المنظمات النقابية في البلد الواحد . وفي كل الأحوال تؤثر سيطرة النقابات من أحد النوعين وأصولها التاريخية والتقاليد القومية ، تأثيراً عميقاً في اتجاه المنظمات النقابية .

ب) وما يصدق على النقابة يصدق على الحزب . فإذا وجد حزب عمالي بالمعنى الصحيح فهو حزب اشتراكي أو شيوعي عموماً ، يدعو الى قيام نظام اجتماعي جديد يتيح للطبقة العاملة قشع وضعها الدوني . إنه حزب يعيد النظر في النظام السياسي والاجتماعي القائم ، وذلك مهما كانت الطرق المقترحة لتحقيق ذلك الهدف .

ولا ترسي الاحزاب السياسية الأخرى قواعدها بنفس الدرجة على طبقة اجتماعية معينة .ويصدق ذلك على الأحزاب الفلاحية التي تشمل عموماً رغم تسميتها ، عناصر عديدة غير ريفية. وإذا كان لا يشك بما للإنتماء الطبقي من تأثير علىالمواقف السياسية للفرد ، فإننا رغم ذلك نجد غالباً أفراداً من طبقة اجتماعية واحدة في أحزاب مختلفة تناسب ميولهم ومصالحهم . ويشترك جميع أولئك في انهم يقبلون بوضع سياسي واقتصادي معين ، وببعض الانظمة ، الأمر الذي يميزهم عن المنتسبين الى الحزب العمالي الحقيقي .

ومن البديهي انه قد لا تتجلى الخصائص التي سبق ذكرها في أحزاب ذات قواعد عمالية . فقد تضم الكثير من الأحزاب الاشتراكية مثلاً عناصر غير عاملة ، وقد تندمج تلك الأحزاب في النظام السياسي والاجتماعي القائم بقصد إصلاحه ، لا بقصد قلبه جذرياً . الا انه في حالات كهذه لا تكون تلك الأحزاب أحزاباً عمالية بكل معنى الكلمة .

وما يصح في كل الأحوال ، أنه يسيطر على كل نضال عمالي جماعي مهما كانت أذاته ، جهد دائم لتأكيد كرامة العامل في المجتمع الحديث ، ولتحسين وضعه لا من الناحية المادية فحسب، بل من الناحية المعنوية خاصة . وبقدر ما نجحت تلك الجهود ، أو لاقت بادرة نجاح ، مالت الطبقة العاملة الى تغيير ذاتها .

٤ – تشكل الطبقة العاملة ، في جميع المجتمعات الصناعية للقرن التاسع عشر ، وفي البلدان السائرة في طريق النمو الاقتصادي حالياً ، بروليتاريا لا تتعدى شروطها المادية الحد الأدنى للمعيشة ، بل قد لا تبلغ ذلك. وتتصف بوضوح بصفات التبعية والعزلة وفقدان الأمن .

إلاأن هذا الوضع يميل الى التغير. فقد أتاح التوسع الاقتصادي وبخاصة تطور الصناعة وتحسن مستوى المعيشة المادية للعمال ، وتخفيف الفوارق الاجتماعية. كما عدّل طرح مشكلة العلاقات بين أرباب العمل والعمال المأجورين وحلّ تلك المشكلة بفضل النضال العمالي الجماعي وبفضل السياسات الحكومية . فقد أتيح

للعمال أكثر فأكثر امكانية مناقشة أرباب العمل على قدم المساواة معهم ، والحصول — عن طريق الإضراب — على حصتهم من أرباح التوسع الاقتصادي وإثبات كرامتهم تجاه أصحاب العمل. وقد منحهم العمل الجماعي المنظم شعوراً جديداً بالامن ،معززاً بنمو المؤسسات العامة للضمان الاجتماعي .

وقد قللت التطورات التقنية الحديثة جداً من ناحية أخرى، دور مهام التنفيذ ورفعت شأن مهام المراقبة والضبط . وجعلت الأتمة المتزايدة لآليات الصنع والتحويل مهمة العامل أعمال إدراك وفهم ونقل للأوامر ، اكثر منها اعمال معالجة المادة والادوات. ولذا فقد دعي العامل للإسهام اكثر فأكثر في المعارف التي يستدعيها العمل الصناعي ، والى الاتصال الوثيق بالتقنيين ، والاندماج اكثر فأكثر بالوحدة التقنية . وإذا لم تخف تبعيته من جراء ذلك ، وإذا اصبحت تلك التبعية ذات طابع تقني ، لا اقتصادي ، فإنها لم تستدع شعوراً بالاستلاب والنقص الذي طبع الطبقة العاملة بعمق في اول عهدها .

ويميل شعور الطبقة العاملة بنقصها الى الزوال بفضل مجموعة العوامل المذكورة، كما يميل العمال الى نوع من البرجزة،توضحت بشكل خاص في البلاد الاسكندنافية وفي الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى .

وجل ما تبقى إنما هو الإيمان بالعمل الجماعي،وهذا ما جعل

الطبقة العاملة تتميز عن سائر الزمر الاجتماعية ، على اعتبار ان الكرامة الجديدة ، وتحسين الشروط المادية والمعنوية لحياة العامل ، إنما حققت بفضل التضامن الجماعي لجماهير العمال ، وانه لا يمكن الحفاظ على ذلك إلا بطريق التضامن المذكور .

٢ الطبقة الحاكمة والطبقات المتوسطة

لا تتسم طبقات المدينة فيما عدا الطبقة العاملة بالدرجة نفسها بالخصائص المميزة للطبقة الاجتماعية . مما دعا البعض للقول إن المجتمع الحديث لا يشمل إلا طبقة اجتماعية حقيقية واحدة هي الطبقة العاملة التي تقابلها زمر عديدة مركبة ومتحركة ، وغير متميزة بوضوح .

أولا — الطبقة الحاكمة

يوجد في كل مجتمع فئة من الأسَر تقوم بدور القيـــادة في مختلف الميـــادين : السياسية والإدارية والاقتصادية والأدبية والفنية . وتشكل تلك الفئة طبقة اجتماعية إذا كانت متجانسة بما فيه الكفاية ، ومقفلة نسبياً .

١ — وتعتبر الصفة المشتركة بين جميع أفراد هذه الزمرة ، القيام بدور قيادي ، والإسهام بنوع من أنواع التفوق .

وفي كل مجتمع مراتب قائمة في الواقع او بالقانون، تتعقد كلما ارتقت درجة تطور البلد : كالمراتب السياسية ، والاقتصادية ،

والادارية ، والعسكرية ، والروحية ، والثقافية ، والتقليدية . وتتكون الطبقة الحاكمة من العناصر التي تشغل قمم تلك الأنواع من المراتب . وهي تشمل فيما تشمل السياسيين ، والموظفين المدنيين والعسكريين والعناصر البارزة للمهن الحرة ، والفنانين والكتّاب الذين اعترف بمواهبهم ، كما تشمل الحائزين على الثروات الهائلة وأفراد الارستوقراطيات ، التقليدية . ويمكن ان يشكل أولئك الأفراد ، مع أعضاء أسرهم وعدد من الأسر الأخرى التي تدور في فلكهم كالأقرباء والمساعدين ، زمرة على شيء من التجانس .

٢ – وتتميز الزمرة الاجتماعية عامة ، بصرف النظر عن المهنة ، بنمط تربوي خاص ، وهذا لا يعني دوماً المستوى الثقافي المشترك فقط ، بل يعني الارتباط ببعض المفاهيم الخلقية والاجتماعية ، بله الجمالية .

كما يقتضي الانتماء إلى هذه الزمرة غالباً تبني بعض التصرفات وبعض العادات المتعلقة بالمسكن والملبس وبأنماط اللهو ، وعموماً باستخدام الدخل المتوفر – والذي يكون مرتفعاً نسبياً .

ويتجلى الشعور الطبقي خاصة في هذه الزمرة بالمعاشرة وبالعلاقات الزوجية العادية . وقد تتشكل في إطار هذه الزمرة جماعات مقفلة نسبياً تقتصر عليها . وبالمقابل يضعف غالباً الشعور بالتضامن الجماعي ولا يتأكد على كل حال إلا بإرادة التميز عن سائر الزمر الاجتماعية الأخرى .

وتكون الزمرة الحاكمة في المجتمعات الحديثة نافذة نسبياً ، وتميل إلى التجدد بفضل التغيرات الطارئة على أوضاع الثروة وعلى الصعود المتزايد إلى المناصب السياسية وإلى الوظائف العامة العليا ، لعناصر ذات منشأ طبقي إجتماعي آخر . ويختلف هذا التطور وضوحاً حسب البلاد. إلا أنه إذا حصلت طبقة اجتماعية على احتكار شبه تام للوظائف الحكومية في الكثير من المجتمعات الحديثة حتى آخر القرن التاسع عشر ، فإن هذا الوضع معرّض للزوال أكثر فأكثر على الأقل في البلدان المتطورة اقتصادياً .

ثانياً ـ الطبقات المتوسطة

لا يتكرر التجانس الملاحظ أحياناً في الطبقة الحاكمة بالدرجة نفسها في الطبقات المتوسطة ، المؤلفة من زمر إجتماعية متعددة، تربطها خاصة مشتركة واحدة هي التميز عن الطبقة الحاكمة وعن الطبقة العاملة معاً . فهي تتميز عن الطبقة الحاكمة . وذلك بصورة غير واضحة تماماً دوماً – لأن قيادة الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والفكرية بعيدة عنها . ولا يعتبر أفرادها مجرد منفذين ، فهم يتمتعون بالمبادرة والمسؤولية . إلا أن عملهم يندمج بصورة شعورية أو لا شعورية في إطار محدد بالحلقة العليا .

وتتميز الطبقات المتوسطة عن الطبقة العاملة بتمتعها بمدخرات مادية أو عقارية ، أو غير مادية ناتجة عن التربية والإعداد والعلاقات . وتتيح لهم تلك المدخرات التخلص خاصة من

الشعور بفقدان الأ من الذي تتصف به الطبقة العاملة غالباً .

١ – والعناصر المكونة للطبقات المتوسطة متباينة . ولذا تستخدم هذه اللفظة دائماً بصيغة الجمع ، الأمر الذي له دلالته .

فهي تشمل صناعاً وتجاراً خاصتهم العامة ممارسة مهن مستقلة. فإذا كان الصانع عاملا يدوياً ، فإنه يناط به أمر إدارة المؤسسة ورقابتها ، إذ انه يشتري مواده الأولية ويبيع منتوج عمله ، ويحل مشكلات محاسبته ، ويتحمل كافة مسؤوليـــات رئيس المؤسسة . وقد اعتبر البعض الصنـــاعة اليدوية بمثابة طبقــة اجتماعية خاصة ، على اعتبار ان للصناع غالباً تمثيلا وتجمعـات خاصة. إلا انه يبدو انهم لا يشكلون زمرة مغلقة نسبياً. منهم لا يتميزون بصورة واضحة من حيث العلاقـــات الاجتماعية ، والزوجية خاصة ، عن صغار التجار المماثلين لهم جداً.

وينتمي أيضاً للطبقات المتوسطة جميـع عناصر المهن الحرة الذين لا يمكن اعتبـارهم جزءاً من الطبقة الحاكمة ، وبخاصة العناصر المتواضعة للمهن الطبية والقانونية.

وقل الأمر نفسه بالنسبة للتقنيين وللأطر الوسطى في الصناعة والتجارة . فـالانتقال تدريجي غير محسوس من المستخدم الى المحاسب إلى رئيس الدائرة في المؤسسة التجارية ، ومن العامل المختص إلى المساعـد إلى المهندس إلى المدير الفني في المـؤسسة الصناعية . وليس من الميسور رسم الحدود بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة . وبالاضافة إلى ما تقدم لا تقرر تلك الحدود

في جميع البلدان بل وحتى في جميع فروع العمل ، إن لم يكن في جميع المؤسسات بالطريقة نفسها .

ويعتبر صغار الموظفين ومتوسطيهم بالتأكيد عنصراً من عناصر الطبقات المتوسطة على الرغم من انهم يشغلون مكاناً خاصاً بالنظر للوظيفة العامة التي يمارسونها وأحياناً لمنشئهم أيضاً .

ولهذا التعداد صفة دالة فقط فهو يبرز تنوع العناصر التي يمكن تصنيفها في هذه الفئة الاجتماعية . ولقد حصل خلال الفترة الأخيرة تطور في اتجاه تزايد أهمية الطبقات المتوسطة في المجتمع الحديث . وعلى الرغم من ان التصنيف الماركسي لم يبق إلا طبقتين متعارضتين ، طبقة المالكين والرأسماليين ، وتقابلها الطبقة العاملة ، فقد نمّى في الواقع تطور أعمال القطاع الثالثي والوسطاء وأعمال الخدمة ، كما نمّى تقدم التقنية الصناعية التي أتاحت الاستعاضة عن الانسان بالآلة ، هذه الزمرة الاجتماعية التي دعيت للقيام بدور متزايد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد روفق هذا التطور بتغير في التوازن النسبي بين عناصرها المكونة . فعلى حين كانت الطبقات المتوسطة تتشكل في الأصل من العناصر التي تمارس مهناً مستقلة ومن الصناع والتجار ورؤساء المؤسسات الصناعية الصغرى ومن ذوي المهن الحرة ، فإن المنضمين الجدد إلى الطبقة هم في غالبيتهم من المأجورين والمستخدمين والتقنيين والأطر ومن أصحاب الأعمال الخاصة ومن الموظفين العامين . ويبدو هذا التطور مختلفاً من بلد إلى آخر ويؤثر

بدرجات مختلفة في خصائص هذه الطبقات .

٢ – والمعيار الأساسي للانتماء إلى هذه الزمرة الاجتماعية هو على العموم المهنة الممارسة . إننا لا نجد في الطبقات المتوسطة عمالاً يدويين ، هذا إذا استثنينا حالة الضياع الخاصة ، ويعود تفوق هذه الطبقات خاصة إلى المكانة الاجتماعية العليا العائدة إلى الأعمال غير اليدوية بالنسبة للعمل اليدوي .

ويُطبع سلوك أفراد هذه الزمرة وأسَرها على نطاق واسع بالرغبة في التأكيد على ذلك التفوق ، بواسطة الدلائل الخارجية والمسكن والملبس وعادات المائدة ونمط التربية .

ويُطبع التفوق أيضاً بفردية متطرفة ، تتجلى أولاً بشعور ضعيف بتضامن الزمرة . فالطبقات المتوسطة قليلة التنظيم . وإذا وجدت بعض التجمعات في هذه الطبقات ، فإنها تجمعات ضعيفة ومتباينة تستند إلى الرغبة في الدفـــاع عن الذات أمام النفوذ المتزايد للطبقة العاملة ، أكثر مما تستند على رغبة القيام بعمل إيجابي بناء .

ولما كانت عناصر الطبقات المتوسطة شديدة التعلق بالملكية الخاصة وبالادخار الفردي فانها لا تميل إلى التعاون إلا قليـــلا معتبرة ان قدر الفرد منوط بمسؤليته الخاصة .

وللزمر المتعددة والمتباينة الـتي تشكل هـــذه الطبقات ، تكوين وأصـــل وبنية تختلف حسب ظروف المكان والزمان . إذ لا توجد غالباً بينها إلا علاقات قليلة نظراً لأن لكل زمرة

شعوراً خاصاً بمكانتها يختلف عن شعور الزمر الأخرى. وتختلف شدة هذا التنوع حسب البلدان. إذ أنه اكثر شدة في البلدان ذات التقاليد العريقة منه في البلدان الحديثة.

إن الاتجاه النفسي الوحيد المشترك بين كافة الطبقات المتوسطة هو إرادة تلك الطبقات في تأكيد تفوقها وإظهاره تجاه الطبقة العاملة، خشية التردي إلى مستواها. وهذا ما يفسر ردود فعل الطبقات المتوسطة في البلدان التي هددت فيها بالدمار بسبب الأزمات، وبالاندماج ضمن طبقة بروليتارية واسعة وقد زودت هذه الطبقات الأحزاب الداعية إلى إقامة النظم الاستبدادية بالجماهير، بالنظر لأنها كانت تجد فيها الوقاية من تعميم البروليتاريا وشملها إياها.

٣ الطبقات الريفية

لا يمكن التأكيد دائماً بوجود طبقة ريفية بالمعنى الصحيح وفي كل البلدان . ولا يتميز مالكو المشروعـــات إجتماعياً وبصورة واضحة عن رؤساء المؤسسات الصناعية ، او التجارية ، وذلك في بلد حديث ، نظم الزراعة بصورة مشروعات كبرى . كما لا يختلف العمال الزراعيون عن عمال الصناعة ، إذ أنهم يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من الطبقة العاملة .

ويختلف الأمر عندما يقوم الاقتصاد على مشروعات عائلية صغرى ، سواء أدار مالكو الأرض تلك المشروعات أم أدارها المزارعون أو المحاصّون . ويشكل المثمرون عموماً مـع أفراد عائلاتهم ، ومع مأجوريهم إلى حد ما ، طبقة اجتماعية متميزة ذات صفات خاصـة. وتندمج في تلك الطبقة عناصر تعيش في البيئة الريفية دون ان تسهم في اعمال الأرض ، كالصناع الريفين، وكصغار تجار القرى مثلاً . ومهما كانت أهمية تلك العناصر ، فان صفات الطبقة الريفية تتميز بسيطرة العامل الزراعي بالمعنى الصحيح.

١ ـ ويتصف المشروع الزراعي العائلي بانعـــدام حقيقي لتقسيم العمل . إذ يسهم كافة أفراد الزمرة بكل مظاهر العمل الريفي . ويتعدي تحرر رئيس المشروع ومبادرته غـالباً تحرر الصانع او رئيس المؤسسة التجارية ومبادرتها.

ومن ناحية ثانية ، فانه لايوجد اي فارق بين العمل بالمعنى الصحيح وبين المعيشة العائلية. إذ تندمج حياة الأسرة بالفعاليات الريفية ، كما يحدث غالباً في المشاغل اليدوية العائلية . ويندمج مكان العمل بمكان السكن. فلا يمكن التميز بين الأعباء الزراعية والأعباء المنزلية . ويعيش العامل الزراعي غالباً مع صاحب المشروع عيشة مشتركة. ولا يوجد بينها صراع طبقي.

٢ ـ إن شروط معيشة الأسرة الريفية شروط متـواضعة على العموم ، وقـد تكون أحياناً متواضعة جداً . على الرغم من أن تحرر صاحب المشروع يجعل تلك الاسرة تقترب ، في بعض النواحي ، من مستوى الطبقات المدنية المتوسطة ، فإننا لا نجد فيهـا أي اثر للاهتمام بالوجاهة الخـــارجية وبمصاريف التمثيل الباهظة الموجودة في الطبقات المتوسطة.

وتجد الأسرة الريفية في الرابطة التي تربطها بالأرض عـامل ثبات وأمن يميزها عن الطبقة العاملة في البيئة الصناعية المدنية . وقد يتهدد أمنها أحياناً بعوامل خاصة بها: كالكوارث الزراعية والأحـوال الجوية والآفات الزراعيـــة ، وكفقدان المحصول ، وكخطر إخلاء الأرض خاصة من قبل المالك أو الدائن . وتـكمن

هنا أهمية المشكلات التي يطرحها الإصلاح الزراعي والتسليف الزراعي في بيئات كهذه.

٣ ـ ويتأثر سلوك الأسرة الريفية على الصعيد النفسي ،في الوقت ذاته باندماجها في البيئة ، وبانعزال تلك البيئة نسبياً عن مجموع المجتمع.

آ) يعرف الناس في البيئة الريفية بعضهم بعضاً معرفة تامة. ولا يدرَك الفرد من وجه خاص من أوجه سلوكه ، كعامل أو أب أسرة أو جار أو مناضل سياسي أو تابع لدين معين . بل يدرك ككل ، لأنه لا يمكن أن يغيب وجه من أوجه شخصيته على رجال ، أو أسَر هي باحتكاك دائم فيما بينها ، ولأن تلك الأوجه أيضاً تختلط بعضها ببعض . وتعتبر هذه المعرفة التامة ، التي تناقض « تجزئة » الفرد ضمن التجمع المدني الكبير ، أساساً من أسس المواقف الاجتماعية ، وبالتالي أساسا لبنى الحياة الاجتماعية .

وهي تستدعي وجود رقابة اجتماعية شديدة . إذ يحدّد مكان كل فرد وسلوكه بنظام للعلاقات جامد نسبياً ، يستند على العادات والتقاليد القديمة ، التي تؤدي إلى نمطيّة متطرفة وإلى ثبات في الأوضاع التي تعرقل التغيرات .

المرتبة الاجتماعية بسيطة على العموم . إنها تسلسل للأسَر اكثر منها مراتب للافراد ، على اعتبار أن الأسرة هنا وحدة اقتصادية واجتماعية أساسية . إذ لا يمكن للانسان الإرتقاء دون

تحسين الوضع الاجتماعي لأسرته بكاملها رغم كل الصعوبات التي يقتضيها ذلك ، وبدون ان تحـــدث أية قطيعة بالأسرة ، الأمر الذي يقتضي عموماً ترك البيئة المحلية.

ب) إن الانعزال النسبي للبيئة الريفية عن المجتمع انما هو من ناحية ثانيــة مولد للروتـــين ، ضار بالنمو والتطور. إذ تجتّر الفردية الفلاحية انعدام ثقـــة غريزي تجاه العالم الخارجيَ ، وشعوراً ضعيفاً بالتضامن على الغالب . فالطبقة الريفية قليلة التنظيم على العموم . وبقدر ما تميل إلى التنظيم ، فإن أطر ذلك التنظيم تضم عناصر خارجية عن العالم الزراعي البحت ، كملاكي الأرض او كالبورجوازية الريفية.

ج) وإذا تمكنت الطبقات الريفية من الاستمرار في البقــاء رغم تصنيــع بيئة المدينة المجاورة ، فانه لا يمكن إلا ان تتأثر بتطور هذه البيئة. فتارة تتطور الطبقات الريفية على مثال المدينة ، فتميل الى ضياع طابعهـا الفريـــد والى الإندفاع التدريجي بالطبقتين المتوسطة والعامــلة . وطوراً بانغلاقها في وضعها دون أية بادرة أمل للخلاص منها ، بالنظر لعدم تمكنها من التطور ، ولشعورها بعدم استفادتها من التطور التقني والاقتصادي ، فتغدو ساخطة وشاعرة بعقدة نقص تجاه بيئة المدينة . ويتطور سلوكها تبعــاً لذلك ليصبح بمثابة بروليتاريا ريفية حقيقية ، مع كل الاستجابات المنتظرة لموقف كهذا.

القســـم الثالث

بعض الأمثلة عن البنى الاجتماعية

يوجد الكثير من الاعتباط والتعسف في التحديد المجرد لمعطيات الفروق الاجتماعية ، او لصفات مختلف الطبقات الاجتماعية اذ تتبع تلك المعطيات وتلك الصفات البنية الكلية التي تؤثر عناصرها بعضها ببعض وتحدد تطور العلاقات الاجتماعية وطرح مشكلة الطبقات ، واتجاه حلول تلك المشكلة وبالتالي تحديد السياسة الطبقية.

ومن تنوّع البنى الاجتماعية القائمة حالياً في العالم ، يمكن استخراج بعض الانماط الرئيسية.

وتمتزج الفروق الطبقية في البلدان المتخلفة اقتصاديا بالمراتب السياسية والاقتصادية. وتتصف بالتعارض القائم بين الطبقات الحاكمة القليلة العدد والتي تمارس السلطة بكافة أشكالها والتي تتألف من عناصر غنية في الغالب ، ومن جماهير السكان الذين يعيشون في الفاقة والجهل. ويرتبط ظهور طبقة تجارية ومالية ونمو تلك الطبقة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يسهم أفراد تلك الطبقة بإحداثها.

امـا المجتمعات السائرة في طريق التصنيع كمجتمعات القرن التاسع عشر في البلدان الحديثة ، فهي تدمج بين بنى قديمة باقية وبخاصة الفلاحين الكثيرين ، وبين الطبقات الحديثـة ، كالطبقة العاملة وطبقة الصناعيين والماليين الـتي تشمل رجـــال الأعمال الكبرى والمتوسطة .

وتتزايد أهميـــة الطبقات المتوسطة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة بفعل ارتفاع متوسط الدخل ، ونمو الأعمال غير اليدوية وأعمـــال الخدمة. ويتفرع مجمل السكان بين الطبقة العـــاملة والطبقات المتوسطة ، إلى جانب زمرة قليلة من القياديين ، تتميز قليلاً عن غـيرها وتختلف نسبة وجودها حسب البلدان . وتميل طبقة الفلاحين الى الزوال على اعتبـــار تدني عدد الزراعيين واندماجهم في الزمرتين الاساسيتين.

وترمي البلدان الديمقراطية الشعبية استبعاد الفروق الطبقية القديمة استبعاداً نهائياً ، وتسعى قدر طاقتها لتخفيف الفوارق الاجتماعية القائمة بين البيئة الريفية والبيئة الصناعية . كما تؤكد إرادتها في تحقيق مجتمع تنتفي منه الطبقات. أما المشكلة التي تبقى مطروحة فهي مشكلة التأكد من أن التطور الاقتصادي وتوزيع الاعمال المهنية لن يقودا إلى إعادة تشكيل الزمر الاجتماعية المشابهة في أكثر من وجه للطبقات الاجتماعية القائمة في المجتمعات الرأسمالية.

فمن أجل تصحيح الاعتباط والمحاذير الناجمة عن التعميمات المبالغ فيها ، نرى أنه لا بـد من تقديم ــ على صعيد الواقـــع

المحسوس ـ بعض الأمثلة عن البنى الاجتماعية.

وهذا ما سنسعى إلى تحقيقه وسنكتفي بدراسة اربعة بلدان هي : بريطانيـة ، والولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، والاتحاد السوفياتي.

١ البنية الاجتماعية البريطانية

إن المراتب الاجتماعية البريطانية، الناتجة عن تطور طويل، إنما هي مراتب مقبولة عموماً . وهي لا تعبر عن صراعات عميقة.

اولاً ـ الأصول

يفسر الماضي ذلك تفسيراً واسع المدى .

١ ـ في الفترة السابقة للثورة الصناعية ، لم تظهر في بريطانية العظمى ، على عكس الموقف القائم في بلاد أخرى كثيرة ، معارضة بين القرى والمدن ، وبين النبلاء مالكي الأرض والبورجوازية المدنية . ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر تتداخل التجمعات المدنية والقرى دون تمايز اجتماعي حقيقي بين البيئتين . وليست التجمعات على العموم سوى قصبات ريفية . أما في القرن السادس عشر والسابع عشر ، أي في الفترة التي نمت فيها بورجوازية التجار والماليين ومالكي الأرض ، فان النبلاء Gentry بدأوا يعتادون على تكوين أبنائهم الصغار كي يصبحوا تجاراً . ولذا لم يحدث هذا التقسيم الحاد بين طبقة مغلقة

للنبلاء وبورجوازية محرومة من أي امتياز ، ذلك التقسيم الذي قاد فرنسا إلى ثورة عام ١٧٨٩ .

وتشمل الفئـــات الاجتماعية لتلك الفترة : النبـــلاء أي ارستوقراطيي الأرض وطبقة التجار ، وبينهما كما ذكرنا أواصر متينة ، وطبقة ريفية متوسطة مكونة من أصحاب أعمال حرة هم المزارعون Yeomen ، وطبقة من المأجورين لايمكن التمييز فيها بين مأجوري الزراعة ومأجوري الصناعة ، نظراً لأن الصناعة تتخذ شكل صناعة ريفية قائمة في مصانع تابعة للأعمال الصناعية ، وذلك خلال مواسم الفراغ من أعمال الحقول .

وكان المجتمع حينذاك على مراتب واضحة ، إلا أن التحرك الاجتماعي كان كبيراً . فالنبلاء كطبقة مسيطرة كانوا يشكلون طبقة منفتحة نسبياً : يدخلها التجـار والمصرفيون عن طريق شراء الأملاك العقارية .

وفي نهاية هذه الفترة بدأت الفئات الاجتماعية الوسيطـــة بالانحدار ، لأسباب متعلقة بتطور النظام العقاري : وهذه هي حال صغار الملاك Squires والمزارعين .

٢ — نتج عن الثورة الصناعية ، التي بدأت في بريطانيـــا العظمى منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، تعارض أخذ يشتد حدة بسرعة بين المدن والقرى . وقد ســـادت الخلاف السياسي لمستهل القرن التاسع عشر مشكلة حماية الزراعة ، الأمر الذي طالبت به البيئات الريفية ، وحاربته البيئـات المدنية .

وقد شكــل فوز الليبرالية المذهبية فــوزاً للمدينة على القرية . ونتج عن ذلك تدهور الزراعة والصناعة اليدوية المدنية في الوقت نفسه ، تلك الصناعة التي لم تصمد أمام منافسة الصناعة الحديثة .

وعلى النقيض من ذلك ، ظهرت طبقة مدنية متوسطة وطبقة عاملة ، اتصفت في البدء بكل صفات البروليتاريا التقليدية . وقد تزايدت أهمية هاتين الطبقتين خلال القرن التاسع عشر . وأسند الاصلاح الانتخــــابي الذي وسع حق التصويت تدريجياً دوراً متناميــاً للبورجوازية المدنية الصغيرة في الحيــاة البلدية ، ثم في الحياة القومية .

وقد راح التعارض يزداد وضوحاً بين نظامين إجتماعيين : فمن ناحية أولى بقيت انكلترا الارستوقراطية في المناطق الريفية كطبقة مسيطرة محاطة بعمال زراعيين مأجورين ، ومن ناحية ثانية قــامت انــكلترا الديمقراطيــة في المدن الكبرى حيث تتجــاور بورجوازية قيادية ذات أسس تجارية ومـالية ، وطبقة متوسطة مؤلفة من صغار البورجوازيين ، وطبقة عاملة تتزايد وتنتظم .

وقد تميز العصر الفكتوري بتفريق واضح جداً بين الفئات الاجتماعية مما أدى الى تقسيم حقيقي . وهكــذا فقد قابل كل زمرة إجتماعية نمط خاص من المؤسسات التعليمية : فقد خصصت مدارس الاحسان للعناصر الوضيعة من السكان ، والمدارس المتوسطة للطبقات المتوسطة ، والمدارس العامة للارستوقراطية والبورجوازية الحــــاكمة . وبذلك انخفض إمــــكان التحرك

الاجتماعي .

وقد أدى تدهور الزراعة خـــلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى كارثة حقيقية ، إذ شملت الطبقة الحاكمة نسبة متزايدة من العناصر التابعة لبيئات رجال الأعمال . وهذا التطور الواضح جداً في الحزب الليبرالي إنما هو تطور محسوس أيضاً لدى المحافظين القدماء. كما غيرت القوة المتصاعدة للطبقة العاملة التوازن السياسي والاجتماعي . وأضحى ذلك محسوساً عام ١٩٠٦ بقيام حزب العمال . وبذا بدأ تكوين المجتمع البريطاني يأخذ الشكل المعروف للفترة المعاصرة .

ثانيا – الطبقات الاجتماعية المختلفة في الفترة المعاصرة

إن التكوين الاجتماعي البريطاني المعاصر إنما هو ثمرة عطاءات تاريخية متتالية . إذ نجد جنباً إلى جنب بقايا ماضٍ انقضى من زمن بعيد وعناصر تعود إلى التطور الاقتصادي والسياسي الحديث جداً . ولذا كانت معايير الانتماء إلى مختلف الطبقات الاجتماعية بفعل ذلك معقدة بصورة خاصة. فـالطبقة لا تتحدد بمستوى الدخل ولا بالمهنة الممارسة ، على الرغم مما لكل من العـــاملين المذكورين من أهمية في الرتبة الإجتماعية: أهمية الدخل لأنه يحدد سلوكا مادياً ونفسياً،وأهمية المهنة لأنها عنصر من عناصر الوجاهة الإجتماعية . إلا أن أثر هذين العاملين قد تدنـّى بصورة خاصة

بفعل توزيع السكان العاملين في بريطانيا . ففي عام ١٩٦٤ كانت نسبة ٤ ٪ من أولئك السكان تعمل في النشاطات الزراعية مقابل ٥٤٫٠٪ في الصناعة والمواصلات و٤٢٪ في القطاع الثالثي. وبخاصة ان السكان العاملين يتألفون من عمال مأجورين بنسبة ٩٣ ٪ ومن لا مأجورين بنسبة ٧٪ فقط . فالتعارض الذي نجده غالباً في بلاد أخرى بين مهن حرة وأخرى مأجورة لا يبدو هنا بوضوح. وفي الواقع يعود تصنيف الفرد الى عوامل متعددة : منها الولادة، ومستوى الثقافة ، ونمط التعليم والتربية ، وطريقة التعبير واللباس ، والأذواق الفنية والرياضية ، وطراز المسكن ومكانه، والموقف من المال . ولا يبدو المجتمع البريطاني كمجموعة بسيطة منطقية ، او كإطار ثابت جامد رغم قوة التقاليد . ولذا فإنه من الصعب تحديد مكان فرد او اسرة في البنية الاجتماعية التي تتطور باستمرار.

غير أنه تستخلص من هذه المجموعة المركبة والحركية ، بعض الزمر الاجتماعية الكبرى ، التي ليست بالطبع واضحة الحدود ، والتي هي ذات صفات خاصة.

١ ــ لا زالت الارستوقراطية البريطانية قائمة . وإذا قصدنا بذلك شمول كافة حاملي ألقاب الشرف، فإن هذه الارستوقراطية لا تتميز عملياً عن البورجوازية الحاكمة اي عن الطبقة المتوسطة العليا التي تبدو فيها الألقاب كمكافأة على الخدمات المقدمة للبلد في كافة الميادين.

إلا أنه يوجد طبقة حقيقية لأرستوقراطيي الأرض القدماء ، عـدد أفرادها قليل للغاية ، لا زالت تحتفظ بمرتبتها الاجـتماعية وبمكانتها المرتبطة بالألقاب القديمة وبملكية الارض . ومما لا شك فيه ان هذه الطبقة متحدة اتحاداً وثيقاً بروابط زوجية مـع الطبقة المتوسطة العليا. إلا ان قوة التقاليد فيما وراء بحر المانش، تسهم في الحفـاظ على المكانة الخـاصة بتلك الطبقة في الحيـاة الاجتماعية .

٢ـ وبحسب المصطلح البريطاني الدارج، تمثل الطبقات المتوسطة نسبة ٣٣ إلى ٣٧ ٪ من السكان وتجمعـا ليس بالارستوقراطية ولا بالطبقة العاملة. الا انها تتحلل الى زمرتين اجتماعيتين كبيرتين ليست الحدود بينهما واضحة هما :

ـ الطبقة المتوسطة العليا التي تشكل مع الارستوقراطية الطبقة الحاكمة .

ـ الطبقة المتوسطة الدنيا التي هي طبقة متوسطة حقيقية بالمعنى الدارج للكلمة .

آ) تنتمي للطبقة المتوسطة العليا كافة العناصر التي يلائم سلوكها معيار النبالة. وتبقى العناصر المحددة للانتماء المذكور، بالاضافة الى الدخـل والمهنة ، العادات الاجـتماعية والمواقف الطبيعية والنفسية وطراز اللباس والحديث ـ فاللهجة عامل هام ـ ونمط التسلية والنوادي التي يتردد الفرد عليها.

ومما لاشك فيه ان الأهم إنما هـو نمط التربية . إذ أنـه من

الصعب الادعاء بالارتقاء الى هذه الطبقة الاجـــتماعية ، أي ان يصبح الفرد نبيلاً دون ان ينتسب الى بعض المؤسسات التعليمية، أي الى المدارس العـــامة التي توجـد بينها على كل حال مراتب واضحة ، وبعض الجامعات ،أبرزها إطلاقاً اكسفورد وكمبردج. وتكمن قيمة هذه المؤسسات والجامعات لا بما تمنحه من معلومات وثقافة بل بالتربية التى تصهر الشباب في بوتقة تجعل منهم نبلاء من الناحية الجسمية والنفسية.

وهذه الطبقة ليست مغلقة بمعنى انـه يمكن لعناصر جديدة الارتقاء إليها باستمرار . وقد ارتبط هذا الصعود الاجتماعي ولا يزال يرتبط بالثروة أصـــلاً . إذ تهتم عناصر البيئات الصناعية والتجارية والمالية الذين أحرزوا النجاح وحصلوا على دخـــول كافية، بالدرجة الاولى بمنح اولادهم نمط الدراســة الـتي تتيح لهم دخول هذه الطبقة ، التي تتجدد بذلك بصورة مستمرة.

وقد مالت الطبقة المتوسطة العليا خلال الحقبة الأخيرة إلى الازدواج . اذ تشكل العناصر التقليدية المتخرجة من المـدارس العامـــة القديمة ومن جــامعتي اكسفورد وكمبردج والمنتمية الى النوادي الراقيـــة ، أطر الجيش والبحرية خاصــة ، والخدمة المدنية اي الوظائف العامـــة العليـا ، والسلك الديبلوماسي والكنيسة الانكليزية وبعض المهن الحـرة كالقضـــاء والطب ، وبعض الاعمال كالمصارف الكبرى لمدينـــة لندن ، والحيـــاة السياسية إذ ينتقي من هؤلاء العناصر المرتقبة إلى ألقــاب النبالة

والشرف . إلا انه قد شكلت طبقة متوسطة عليـــا جديدة ، تزداد أهميتها وتأثيرها ، من مدراء الصناعـة والتأمين والتقنيين والعلماء . ولما كانت هـــذه الزمرة الاجتماعية اكثر تقنية وأقل معرفة بالإنسانيات، فانها تشكل نسبة أقل من خريجي المدارس العامة وجامعتي اكسفورد وكمبردج ، فهي خريجـــة جامعات أخرى،وميولها مختلفة تماماً عن ميول العناصر التقليدية.

ب) وتجمع الطبقة المتوسطة الدنيـا كافـــة الطبقات المتوسطة الحقيقية اي عناصر السكان المـوجودين ما بـين النبـالة والطبقة العاملة . إذ نجـد هنا التجار والأطر المتوسطة والدنيـا للأعمال والمستخدمين وصغار الموظفين ، كما نجد المتمردين الزراعيين الذين لا يشكلون في بريطانيا طبقة ريفيـة منعزلة حقاً نظراً لضـآلة عددهم ولعدم تميزهم اجتماعياً .

وتمـيز النسـبة القوية للعناصر المـأجورة الطبقات المتوسطة البريطانية إذا مـا قورنت بطبقات القـارة الاوروبيـة ، نظراً للمكانة الضعيفة لغير المأجورين بين السكان العاملين .

ان عناصر هذه الطبقات ذات اتجاه محافظ وتقليدي جداً، وهم مرتبطون بمجموعةمن الآراء المسبقة ومنالعادات الاجتماعية، لأنهم يعتبرون ذلك كأساس لوضعهم الاجتماعي . ويتأثر سلوكهم تماماً بانجذابهم نحـو مثل النبلاء . فهـم يبذلون قصارى جهدهم لتقليد طراز حياة تلك الطبقة وذلك على الصعيد المـادي وعلى صعيد المواقف والآراء.

٣ ـ تمثل الطبقة العاملة ثلثي سكان بريطانيا تقريباً. فهي بالنظر لأهميتها عـــامل حاسم في تحديد الحيــاة السياسية والاجتماعية البريطانية .

ومـــا لا شك فيه انهـــا بعيدة عن التجانس . إذ تضم عمــالاً عاديين وعمالاً اختصاصيين ومشرفين لكل منهم سلوك خاص . الا ان وحدتهم مؤمنة لانضمامهم الى النقابات حيث يلعب العمال الاختصاصيون دوراً كبيراً ، رغم نمو نقابات الصناعة الى جانب نقابات المهن .

ولا زالت الطبقة العـــاملة متّسمة بشعور عميق بفقدان الأمن متولد عن البطالة الدائمة للسنوات ما بــــين ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، وبتضامن داخلي عميق جداً يجد نقيضه في فقدان الثقــة الغريزي تجاه العالم الخارجي . فالدفاع عن المصالح الخاصة بالزمرة أقوى لديها من الاهتمامات الاقتصادية الأوسع.

وإذا كان تحسين مستويات المعيشة ، وممارســـة التفاوض، المنتشر في أيامنا حول الاتفاقات الجمــــاعية للعمل بين النقابات والمستخدمين على قدم المساواة ، قد اتجهت نحـــو رفع وضع العامل في مجمل المجتمع، فان انعدام ثقة العناصر العمالية تعبر عن ذاتها في ضعف المدخر لديها وفي الميل الى الاستدانة الـــتي تخلق شكلاً جديداً للشعور بانعدام الأمن.

وهناك تناقض بين الدور المتنامي الذي تلعبه الطبقة العاملة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد عن طريق منظماتها :النقابات

وحزب العمال ، وبين بقاء الجماهير بعيدة عن الحياة العامة . وهكذا تتصف نفسية العمال البريطانيين بمزيج من الارتياح النسبي من حيث مستوى المعيشة ، وبلا مبالاة وبالشعور بفقدان الثقة.

ثالثاً – الهيئات الممثلة للطبقات الاجتماعية

يوجد في بريطانيا منظمات طبقية متعددة ، معبرة عن الاتجاهات الخاصة بكل طبقة واداة عمل كل منها . وتتمثل بالنوادي بالنسبة للارستوقراطية والبورجوازية الحاكمة ، وبالنقابات بالنسبة للطبقة العاملة تساندها التعاونيات الاستهلاكية ، التي ليست مجرد هيئات فنية للتوزيع ، وانما تسهم في الحركة المرتبطة بالنقابات بالاتجاه ذاته.

فإلى أي حد ترتبط الأحزاب السياسية أيضاً بالطبقات الاجتماعية ؟ يسيطر حزبان كما هو معروف على الحياة السياسية البريطانية ، منذ انحلال الحزب الليبرالي. وهذان الحزبان هما : حزب المحافظين وحزب العمال . وبالطبع فاننا نميل الى اعتبار حزب المحافظين بمثابة الحزب المعبّر عن الطبقات الحاكمة والمتوسطة ، وحزب العمال بمثابة المعبر عن الطبقة العاملة . إن ذلك صحيح جزئياً . فنحن لا نشك في ان المسيطرين على حزب المحافظين هم الزمرة القيادية والطبقات المتوسطة ، اذ نجد بين

أعضاء الفريق البرلماني المحافظ كما ورد في نتيجة انتخابات عام ١٩٥٥ نسبة ٧٥٪ من الأعضاء تخرجوا من المدارس العامة ونسبة ٦٥٪ من الجامعات ، ونسبة ٥٢٪ من اكسفورد وكمبردج . وبالمقابل كان ثلث اعضاء الفريق البرلماني العمالي من العمال اليدويين.

وإذا كان التطابق تاماً، فينبغي ان يبقى حزب العمال في السلطة باستمرار بالنظر لأن الطبقة العاملة تشكل تقريباً ثلثي سكان البلاد . وفي الواقع ، يحصل الحزبان على الأكثرية في البرلمان بصورة متتالية ، وهما يتوازنان تقريباً في الانتخابات . وسبب ذلك ان ثلث الطبقة العاملة تعطي أصواتها للمحافظين . ولذا فان حزب المحافظين يضطر إلى إتخاذ مواقف تتجاوز الدفاع عن المصالح الطبقية . ويسعى حزب العمال من ناحية أخرى إلى احتواء الجماهير وإلى اجتذاب بعض عناصر الطبقات المتوسطة . وقد بيّن الاستبار الذي أجري بمناسبة الانتخابات العامة عام ١٩٦٤ وجود ازدياد في نسبة العناصر العاملة التي صوتت للمحافظين ، وفي نسبة عناصر الطبقات المتوسطة التي صوتت للعمال . ولذا يتجنب الحزبان قدر الامكان الطرح الطبقي .

وينتج هذا الوضع عن غياب الصراع العميق بين الطبقات الاجتماعية ، فقد تكون الطبقة العاملة ، التي اكتسبت وضعاً مادياً ومعنوياً مرتفعاً نسبياً في المجتمع ، ممتنة من الأوضاع القائمة كما قد تخشى التغيير أكثر مما تتمناه . ويسير التطور الحديث بالتأكيد في هذا الاتجاه بالنسبة للكثيرين .

رابعاً – التطور الحديث
للبنية الاجتماعية

على الرغم من استمرار الفروق الطبقية ظاهرياً بفعل قوة التقاليد ، فقد طرأت تغيرات عميقة خلال السنوات الأخيرة ، تعبر ، خلف واجهة حوفظ عليها ، عن تطور سريع ، بله عن قلب تدريجي للتوازن في العلاقات الاجتماعية .

١– إذا استمرت الأطر التقليدية للمجتمع البريطاني حتى العصر الأخير ، وإذا لم تعرف بريطانيا العظمى ثورات ناتجة عن مطالب الطبقات الاجتماعية المحرومة التي تثور على امتيازات الزمرة الحاكمة ، فذلك لأن الطبقة الحاكمة قد تجددت باستمرار . وقد سهل هذا التجديد الروابط التي سرعان ما قامت بين ارستوقراطيي الأرض والبيئات المالية والتجارية ، مما أفقد النبلاء العسكريين دورهم القيادي . وقد أتاحت الثروة دائماً الصعود الى التربية والسلوك اللذين يميزان الطبقة العليا . وقد كان من حكمة البيئات الحاكمة دوماً استدعاء عناصر منبثقة أولاً من بيئات رجال الاعمال ، ثم من بيئة العمال أنفسهم للدخول في مجلس اللوردات . وقد سمح التحرك الاجتماعي ببقاء البنى القديمة ، الأمر الذي أتاح تجدد شباب العناصر الحاكمة وتكيفها الدائم . ولقد لعب شعور الطبقة الحاكمة بمكانتها الدور نفسه عن طريق المكان الهام الذي شغلته في الحياة المشتركة الاجتماعية ، أكثر من أي بلد آخر .

٢ – منذ حرب ١٩٣٩ – ١٩٤٥ وتسلم السلطة من قبل حزب العمال من ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥١ ، أدت الضرورات الاقتصادية الفورية والسياسة الواعية للحكومة إلى تطورات عميقة في البنى ذاتها . فقد خرجت بريطانيا من الحرب فقيرة . وقد جعل الدخل القومي المتخفض الحكومة تبذل جهداً منظماً لاعادة التوزيع الهادف إلى تقليل الفوارق بين الاوضاع المادية للمعيشة . فقد أدت ضريبة الدخل التي هي أساس النظام الضريبي البريطاني إلى اقتطاع حصة متصاعدة من الدخول المتوسطة والمرتفعة : وقد حرمت النسبة التصاعدية العناصر الميسورة والغنية من جزء أكبر فأكبر من اموالهم ، دون ان تنخفض مع ذلك نسب الأجور ، بل رفعت الأجور المنخفضة بنسب عالية ، مما جعل حصة الأجور في توزيع الدخل القومي ترتفع بنسبة جيدة . وقد أتاحت المساعدات الكثيرة المحافظة على أسعار المواد ذات الضرورة الأساسية في مستوى منخفض وتشجيع بناء المساكن بأسعار رخيصة للعناصر المتواضعة من السكان . وقد رفع برنامج واسع للضمان الاجتماعي المميزات الممنوحة نقداً أم عيناً الى مجموع هذه الفئة ، أي بخاصة الى العناصر ذات الدخل الضعيف . وهكذا فقد ضعفت الفروق بين الأوضاع المادية للمعيشة بصورة كبيرة ، عن طريق تخفيض مستويات معيشة العناصر الميسورة والغنية ، ورفع مستويات العناصر المتواضعة .

وقد أدى في الوقت ذاته إصلاح التعليم إلى إتاحة فرص متساوية أمام جميع الأطفال في بلوغ كافة مستويات التربية . فقد دخل

موفدون بأعداد اكبر فأكبر المدارس العامة ، والجامعات . إذ لم يمنح المحاربون القدماء امتيازات خاصة فقط، بل إن نسبة الموفدين في جامعتي اكسفورد وكمبردج قد بلغت اليوم ٧٠٪ من الطلاب . وقد أدى دعم الجامعات الأخرى إلى ارتفاع مكانتها في الفترة ذاتها . وهكذا تمكن أبناء الأسر المتواضعة للطبقة المتوسطة والعاملة ، فيما إذا توفرت فيهم الشروط ، من الانتساب إلى انماط التربية التي تميز الطبقة الحاكمة . فنسبة ٦٥.٠/٠ من طلاب الثانويات العامة و ٢٦.٠/٠ من طلاب الجامعات من أبناء العمال اليدويين الذين يمثلون ٧٢.٠/٠ من مجموع العاملين. وإذا كانت اللامساواة الاجتماعية أمام التعليم بعيدة عن الزوال، فإنها تميل الى الضعف بصورة واضحة .

وقد كان من نتائج هذا التطور أولاً ان اوضاع الطبقة العاملة لم تعد تختلف عن اوضاع الطبقة المتوسطة ، إذ اصبح السكن والغذاء والملبس متشابهاً في الاولى وفي الثانية . وفي الواقع لا يوجد انصهار بين الطبقتين ، إلا ان مستواهما قد أصبح واحداً . وهذا ما يشكل تغيراً عميقاً .

ومن ناحية أخرى ، يقضي بلوغ الجميع مستوى الطبقة الحاكمة عند الضرورة على شعور الطبقة العاملة بالنقص ، ذلك الشعور الذي ضعف جداً بسلطة القادة النقابيين وحزب العمال في الحياة الاقتصادية والسياسية . وفي الحدود التي لم توجد فيها صراع طبقي في بريطانيا العظمى ، فان الطبقات اليوم قد تجاوزها الزمن. إذ لم تعد تطرح هنا في الحقيقة مشكلة الطبقات.

٢ البنية الاجتماعية للولايات المتحدة

لم تصب البنيه الاجتماعية للولايات المتحدة كبلد جديد بمخلفات البنى الاجتماعية القديمة المتبقية بتأثير التقاليد ، بالدرجة ذاتها التي أصيبت بها بلاد اوروبا الغربية . فقد أسهم التطور الاقتصادي السريع للولايات والتجدد الذي يسّرته الهجرة الضخمة ، في إيجاد بنية مختلفة بصورة واضحة .

بيْد انه لا يجوز لنا ان نغفل أنه قد توجد اختلافات في البنى الاجتماعية بين منطقة وأخرى او بين مدينة وأخرى بسبب أبعاد البلد ، وقد وجدت تلك الاختلافات بالفعل . وقد يقود التعميم الذي لا يمكننا تجنبه الى تبسيط اعتباطي لحقيقة هي اكثر تعقيداً .

وإذا نظرنا الى المخطط الاجمالي للبنية الاجتماعية للولايات المتحدة ، فاننا نلاحظ بوضوح وجود تضاد بين نزعة قوية للتوحيد بين الطبقات ، وبين طبقات اجتماعية واضحة للغاية .

وتساعد النزعة للتوحيد عوامل مادية وأخرى عقائدية .

فقد قاد التوسع الاقتصادي والثروة المتعاظمة للبلد التي رفعت الدخل المتوسط للسكان ، والتي تضاف الى ضرورة ايجاد تصريف للصناعة وتوزيع واسع للمنتجات على مجموع السكان الى تسوية متزايدة للشروط المادية للمعيشة . إذ تتمتع الجماهير بنوع

واحدللمعيشة ، وبنمط واحد للسكن ، وبطراز واحد للباس ، وبعناصر واحدة للرفاهية : كالسيارات والثلاجات والتلفازات، وبأنواع واحدة للتسلية ، وبمطالعات واحدة ، وبممارسة رياضات واحدة . لذا يصعب على الملاحظة السطحية تصنيف الافراد الى مراتب اجتماعية .

وتعتبر النزعة للمساواة من ناحية أخرى ، إحدى الأسس المذهبية في الولايات المتحدة . اذ يعتقد الجميع في الولايات المتحدة بتكافؤ الفرص . وبالنظر لتأثير افكار الفرد والشعور الطبقي والنزعة للمساواة والايمان بتكافؤ الفرص على الفروق الطبقية ، فان هذه العوامل الهامه تعمل على تخفيف الفوارق الاجتماعية .

ومع ذلك توجد طبقات اجتماعية واضحة . ففي كل مدينة مراتب محددة للزمر الاجتماعية . ويحدد العرق او الدين تلك الزمر أحياناً . الا ان هذه الفروق تدمج دائماً بفروق ذات صفة اجتماعية بحتة ، تبرز تدرجاً في الطبقات .

أولا — أسس الفروق الاجتماعية

١ ـ يحتل مجموع الدخل في الولايات المتحدة بين العوامل المؤثرة في الفروق الاجتماعية مكاناً أهم مما يحتله في معظم البلدان الأخرى. ويلائم التصنيف الاجتماعي الى حد كبير سلم الدخول.

ففي عام ١٩٦٣ ميّزت الاحصاءات بهذا الصدد ست مجموعات

أساسية من الأسر هي :

ـ الأسَر التي يتعدى دخلها السنوي ١٥٠٠٠دولار وتشكل ٥ ٪ تقريباً من المجموع .

ـ الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار وتشكل ١٥ ٪ من المجموع .

ـ الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار وتشكل ٢٢ ٪ من المجموع .

ـ الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولار وتشكل ٢١ ٪ من المجموع .

ـ الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ دولار وتشكل ١٨ ٪ من المجموع .

ـ الأسر التي يكون دخلها السنوي أقل من ٣٠٠٠ دولار وتشكل ١٩ ٪ من المجموع .

قد تبدو نسبة الزمرة الأخيرة للوهلة الاولى مرتفعة جداً ، إلا انها تتشكل في معظمها لا من أسر ، وأنما من أفراد منعزلين: شبان مبتدئين ، أرامل ، شيوخ متقاعدين .

وقد تميز تطور الدخول في العصر الأخير بانخفاض تدريجي في الفروق ، بفعل زيادة الدخول المنخفضة وتخفيض الدخول المرتفعة . اذ تتسع زمرة الأسر التي يتراوح دخلها بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ دولار اكثر فأكثر ، وقد بلغت النسبة في البلد عام

١٩٦٣ قرابة ٦٢٥٠ دولاراً .

وهذا التطور ناتج عن عوامل متعددة تعمل في نفس الاتجاه هي : الاستخدام الكامل ، والازدهار العام وتحسين الانتاجية ، وارتفاع حصة الأجور بالنسبة للأرباح في توزيع الدخل القومي، والنظام الضريبي الذي أضحى الشعور بضغطه أكثر ، والقوة المتزايدة للنقابات العمالية التي تزداد النزعة النقابية فيها قوة ، وبين تلك التي تكون قوة نقاباتها ضعيفة .

٢- ومن عوامل التصنيف الاجتماعي أيضاً عامل المهنة .

إنه لا يشك في ان عناصر السكان الذين يمارسون نشاطاً زراعياًيشكلون أقل فأقل طبقة متميزة اذ كانوا يشكلون عام ١٩٦٢ أقل من ٩ ./. من السكان العاملين علماً بأن هذه النسبة تنخفض باستمرار . فعدد المثمرين الزراعيين تقل بإستمرار ، وعدد المأجورين الزراعيين ضعيف للغاية ، فإذا كان الدخل المتوسط للزمرتين لا زال متفاوتاً ، فإن شروط معيشتهما تضعف الفروق بينهما وبين سكان التجمعات المدنية الصغرى .

وبالمقابل، توجد مراتب في المكانة بين المهن ، إذ يحتل قيمتها القاضي في المحكمة العليا ، ويحتل أسفلها ماسح الأحذية . وقد دلت استبارات الرأي العام في الفترة الأخيرة ان درجة المكانة متشابه بالنسبة لبعض الوظائف العامة كوظيفة القاضي،ولبعض المهن الحرة كالمهن الطبية والقانونية ، ولبعض الأعمال الصناعية كادارة المشاريع الكبرى . ولا تظهر أية فوارق تذكر بين المهن الحرة والمهن المأجورة.ذلك ان المأجورين يشكلون القسم الأكبر

من السكان العاملين من ناحية ، وان المهن غير المأجورة من ناحية ثانية هي في الغالب الاعمال التجارية او اليدوية الصغيرة .

وعلى العكس توجد علاقة أكيدة بين مراتب المهن ومراتب المداخيل التي تحققها تلك المهن ، دون وجود تطابق كامل بين العاملين . إذ قد يكون لبعض المهن مكانة خاصة مستقلة عن المداخيل المرتبطة بها .

٣- يتعلق التصنيف الاجتماعي أيضاً الى مدى بعيد بنمط التربية ويمكن التمييز في هذاالمجال بين عدة زمر. فقد لا يتجاوز بعض عناصر السكان الدراسة الابتدائية ، على حين ان غيرهم يداومون على الثانوية إلا انهم يتركونها قبل نهاية هذه المرحلة ،او يتابعون دراستهم حتى نيل شهادة نهاية التحصيل الثانوي . وأخيراً يتابع آخرون دراستهم بعد نهاية الدراسة الثانوية ويدخلون الجامعة ويتابعون خلال مدة تطول أو تقصر الدراسة العالية .

ومن ناحية أخرى ، يوجد في كل مرحلة مؤسسات ذات درجة مختلفة في المكانة . ويصح ذلك اكثر بالنسبة للجامعات . وتتيح هذه الفروق تعدد المؤسسات العامة والخاصة ، وتنوع نظام التعليم من ولاية إلى أخرى ، وفقدان كل احتكار للدولة في منح الرتب .

٤- ولا يجوز أخيراً إقلال شأن تأثير الروابط العائلية . اذ يدخل قِدم الاسرة في البلد والمركز الذي تشغله في المجتمع وسمعة

أفرادها في تحديد التصنيف الاجتماعي .

وقل الأمر ذاته بالنسبة للعرق ، وللأصل القومي ، وللإنتماء الديني ـ اذ تمنح الديانة الكاثوليكية واليهودية والبروتستانتية ، وفي داخل هذه الديانة الطوائف المتعددة ، منزلة غير متساوية لمعتنقيها . ويترجم اندماج كل تلك العوامل في تربيعات معقدة تتميز غالباً بوضوح شديد .

ثانياً ـ أهم الاقساط الاجتماعية

أتاحت الاستقصاءات الاجتماعية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة عزل خمس مراقب اجتماعية كبرى تنطبق على خمس طبقات اصطلح على تسميتها بما يلي : الطبقة العليا ، والطبقة المتوسطة العليا ، والطبقة المتوسطة الدنيا ، والطبقة العاملة ، والطبقة الدنيا .

١ ـ الطبقة العليا

يبلغ أفراد الطبقة العليا نسبة ١ـ٣ ٪ من السكان ويشكلون ارستقراطية حقيقية ، تتميز في إطارها زمرتان : من ناحية اولى الأسر التي اكتسبت ثروتها ومكانتها خلال الأجيال السابقة، ومن ناحية ثانية الأسر الجديدة القادمة ، والتي ارتفعت مجدداً الى تلك الثروة والى تلك المنزلة الاجتماعية .

ولا نجد على الصعيد المهني في هذه الزمرة الاجتماعية سوى رجال

الأعمال الكبرى ، والعناصر العليا لبعض المهن الحرة : كالأطباء والمحامين .

وتتمتع أسر هذه الزمرة بدخول مرتفعة ، تتجاوز عموماً ٢٥٠٠٠ دولار في السنة ، وتعيش في الترف والبذخ . ويتصف طراز حياة هذه الأسر بأنهاتعرف كيف تنفق المال كما لو كان لا أهمية له .

ولا ينتسب أطفال هذه الطبقة وشبانها إلا لمؤسسات تعليمية خاصة وذلك في المرحلتين الاولى والثانية ، ولبعض الجامعات كجامعة هارفارد وييل وبرنستون التي تتمتع بمكانة اجتماعية خاصـــة .

وتولي هذه الطبقة أهمية خاصة للثقافة ، أكثر من اية زمرة اجتماعية أخرى . ويفتخر فيها بمعرفة الاشياء القديمة وبتذوقها .

ويعتبر أيضاً الاسهام الواسع في الأعمـــال المدنية وتحمل المسؤوليات لمصلحة المجموع بمثابة الواجب ، كالقيام بدور فعال في أعمال البر والاحسان الخاصة والاسهـــام في مجالس ادارة الجامعات والمؤسسات الثقافية .

وهذه الزمرة الاجتماعية حصرية ، إذ أن لها منظماتها ونواديها التي يصعب الدخول إليها . وهي تتردد على كنائس من طائفة معينة دون سواها . وتعيش الأسر التي تتشكل منها فيما بينها ، وتعبر عن تشيّع متطرف للطبقة .

٢ — الطبقة المتوسطة العليا

تمثل الطبقة المتوسطة العليا ٨ — ١٠ ٠/٠ من السكان وتجمع الى جانب بعض العناصر المستقلة الاطباء ، والقضاة ، وكبار التجار (للمدن الصغيرة خاصة) ، والأطر الفعالة في عالم الأعمال التي تشكل العنصر المسيطر . وتعيش أسر هذه الزمرة في رفاهية كبرى نظراً لأن دخلها السنوى يتراوح ما بين ١٢٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ دولار . وهي تملك عموماً داراً فردية في ضاحية مركز مدني هام .

ويجند أفراد هـذه الطبقة اليوم بنسبة ٩٠ ٠/٠ من خريجي الجامعات. وهذا حدث جديد إذ لم تكن هذه النسبة تتعدى منذ ثلاثين سنة نسبة ٥٠ ٠/٠ .

وتسيطر على سلوك هذه الأسر أهمية نجـاح رب الأسرة . إذ أن اقتران ذلك العمل بالنجاح شرط لتحديد الوضع الاجتماعي لزمرة الأسرة . ولا يعبر عن ذلك النجاح بنتائج الفعالية المهنية فقط ، بل بعوامل ثانوية هي درجة الاسهام بالحياة العامة ونمط ذلك الاسهام ، والعلاقات المعقودة .

ولما كان ينبغي أن يعبر تطور العمل عن صعود مستمر ، فإن الرموز الخارجية لذلـك الصعود تصبح ذات أهمية قصوى : كمكان السكن ، ونمط المسكن ، وطراز السيارة ، والنوادي التي يتم التردد عليها ، والبيئات التي تعاشر . وهذه الرموز هي دلائل النجاح وعوامل نجـاح في الوقت ذاته . من هنا كانت

الحاجة إلى التغيير المرتبط ببلوغ عوامل مادية ترمز الى تقـــدم تم تحقيقه .

ويملك أفراد هـــذه الطبقة على الصعيد النفسي ثقة كبرى بأنفسهم وبمحاسن التنظيم . أنهم رجال التنظيم ، الذين يلعبون دوراً هاماً في عالم الأعمال الأمريكي . منهم يؤمنون أيضاً ايماناً عميقاً بتكافؤ الفرص، وبالعلاقة بين النجاح والجهد . وقد تشربوا قيمة الطريقة الأمريكية في الحياة ،ويميلون الى التطابق مع القيم الأمريكية النوعية .

وتمثل الطبقة المتوسطة العليا امريكا اكثر من الارستقراطية التي تعيش في قمقم مغلق ، وذلك بالنظر لأنها أقـل انحصاراً وأكثر انفتاحاً . إذ يمكن لأي كان الإرتقاء إليها عـــن طريق الدراسة الجامعية وبفضل النجاح في الأعمال .

٣ الطبقة المتوسطة الدنيا

الطبقة المتوسطة الدنيا هي الطبقة المتوسطة الحقيقية التي تمثل قرابة ٤٠ ./. من السكان والتي تشمل في الوقت ذاته :

١ـ الافراد المتواضعين من عالم العمل ومن المهن الحرة ومن الادارة ، أي كل الذين يشغلون أسفل السلم الذي تشغل قمتـه الزمرة السابقة .

٢ ـ الأفراد المتطورين من عالم العمل كالرؤساء والعـــمال الاختصاصيين الذين يشغلون أعلى المراتب العمالية . وتميل هــذه

الزمرة الأخيرة الى تمثيل نسبة متصاعدة من هذه الطبقة بالنظر لتحسن وضع بيئة العمال .

وقد داوم معظم هؤلاء الافراد على المدرسة العليا وذلك حتى نهاية التحصيل الثانوي .

ولما كانوا يتمتعون بدخل متوسط يتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٢٠٠٠ دولار في السنة ، فإنهم يستفيدون من رفاهية لا بأس بها ، ويعيشون في بيوت صغيرة في شقق تقع في المناطق السكنية ، ويملكون سيارة ابتاعوها جديدة .

إن أسر هذه الزمرة ،إذ تؤكد على احترام الفعالية المهنية الممارسة وطراز معيشتها الخاصة ، فهي تبرز بكل طيبة خاطر صفة العمل الذي يشغله رب الأسرة ، كما انها متعلقة بالدين ، وبحسن تربية ابنائها ، وبملكية بيت خاص ، وبصورة عامة بكل العوامل التي تدعم وضعها في المجتمع ، إذ انها متقيدة جداً بالأعراف .

٤ – الطبقة العاملة

تبلغ الطبقة العاملة نسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من السكان بدخل سنوي يتراوح ما بين ٣٥٠٠ و ٦٠٠٠ دولار . وهي تتألف – كما يوحي بذلك اسمها – من عمال، وعمال يدويين، يستثنى منهم العمال غير الماهرين والأفراد ذوي المهارة العليا .

وعلى العموم يداوم أفراد هذه الطبقة على المدرسة الثانوية العليا ، إلا انهم يتركونها قبل انهاء تحصيلهم فيها . وهم يتصفون خاصة بأنهم يربحون عملياً في بدء حياتهم المهنية بمقدار ما يربحون في نهايتها ، وبأن احتمالات ترقيتهم المهنية ضئيلة .

وتعيش أسر هذه الزمرة من الناحية المادية برفاه بسيط لا أكثر ، فليس لديهم اي مدخر ، وتملك سيارة مستعملة . ولا تعرب إلا قليلاً عن تقديرها للرموز الخارجية للاحترام .

وعلى العموم لا يرتبط العمال بعملهم إلا قليلاً ، فهم يغيرون عملهم عن طيبة خاطر ، ولا يهتمون بأعمال الجماعة الا قليلاً . فموقفهم سلبي متراخ . ولا يعبرون عنه إلا ضمن المنظمات النقابية حيث يتركون لقادتهم حرية تامة في العمل ، إذ لا تسهم جماهير العمال في ادارة أعمال الزمرة .

٥ — الطبقة الدنيا

يصعب تمييز الطبقة الدنيا . فهي غالباً متفرقة ، تتألف من نسبة لا بأس بها من المهاجرين الجدد، ومن اسَر الملونين المنقولين من مناطقهم الأصلية إلى منطقة جديدة والذين لم يتكيفوا مع وضعهم . وليس العاملون منهم بماهرين وهم يقومون بأعمال متقطعة . وتعيش الأسر غالباً في أكواخ قذرة . والمستوى العقلي هنا منخفض ، كما أن أمل التحسن ضعيف .

وتنقسم هذه الزمرة بين موقفين نفسيين متعارضين : فعلى

حين يعرب البعض عن سلبية تامة وعن قدرية واضحة ، فإن الآخرين على العكس يعربون عــن ميول عدوانية تؤدي لدى الشباب الى جرائم الأحداث .

ثالثاً – التحرك الاجتماعي

اعتبرت الولايات المتحدة في الماضي ، كما لا زالت تعتبر لدى شعبها ، وفي باقي بلدان العالم، كبلد نموذجي للتحرك الاجتماعي اذ تسمح الهجرة ، والتوسع الاقتصادي ، وامكانيات الترقية المتاحة في بيئة الأعمال للجميع ، حتى لأولئك الذين يخرجون من الصف ، بالطموح الى أعلى الأوضاع . ويشار الى ان هـــذا التحرك قد تقلص خلال الفترة الأخيرة بصورة محسوسة بفعل بطء الهجرة، ولأن أطر الأعمال اصبحت تنتقى أكثر فأكثر من قبل الجامعيين ، وليس من الصف ذاته .

وقد دلت البحوث الحديثة لعلماء الاجتماع الامريكيين ان التصور التقليدي للتحرك الاجتماعي الامريكي ولتطوره لا يلائم الحقيقة إلا من بعيد .

فمن ناحية أولى لم تكن للتحرك الاجتماعي مطلق الاهمية التي تسند إليه . إذ ان عدد حالات الصعود والهبوط الاجتماعيين كانت دائماً مرتفعة بدون شك. الا ان سعة هذا الصعود والهبوط كانت بالمقابل ضعيفة ، إذ حددت هذه الحركات في معظمها في إطار زمرة إجتماعية واحـــدة . ولم تسمح إلا نادراً بالمرور من

زمرة اجتماعية الى أخرى، وبالصعود من أسفل السلم الاجتماعي الى أعلاه. والحالات المدهشة التي تذكر عادة إنما هي حالات شاذة، كتلك التي نجدها في بلدان متعددة، والتي أسيء استغلالها .

ومن ناحية أخرى ، فإذا نتج عن الأوضاع الحديثة تخفيض في قابلية التحرك لا نقاش فيها ، فان لهذا التخفيض ذاته أهمية أقل من التي صرح عنها .

ولا زالت العوامل التكنولوجية والاقتصادية للتحرك الاجتماعي – أي التوسع الصناعي الذي يتطلب عدد متزايداً من التقنيين والأطر الجديدة – تلعب دورها .

كما لا يزال التحرك المادي للأفراد والأسر كبيراً : فالامريكي من اية طبقة يغير عن طيبة خاطر عمله وسكنه ، إذا كان يأمل من وراء ذلك تحسناً في وضعه . وتحرك الطبقة العاملة كبير جداً . إذ تغير اسرة من خمس سكنها سنوياً . وتسهل هذه الحركة ايضاً الحركة الاجتماعية .

وقل الأمر نفسه بالنسبة لنظام التعليم . إذ يداوم ٨٠ ./.من الشبان على المدرسة الثانوية العليا وينهي ٥٥ ./. منهم تحصيله الثانوي .

ويداوم ٢٠ ٪ على الجامعة وينال ١٠ ./.منهم لقباً جامعياً وترتبط أهمية هذه الأعداد بالتغيرات التي حدثت في المؤسسات التعليمية خلال الفترة الحديثة . فعلى حين كان ينظر الى التعليم الثانوي والعالي ، كتعليم ينبغي ان يوفر لشبان الاسرة

الميسورة ثقافة عامة او وسيلة للوصول الى المهن الفكرية البحتة فإن التنظيم الحالي موجه نحو تربية عامة للجميع ونحو إعداد مهني مباشر .

ولا شك في ان متابعة الدراسة ونوعها يرتبطان تماماً بالبيئة الاجتماعية ، أي بالأسرة خاصة . ويعتبر فقدان الطموح لدى الكثير من الأسر عائقاً في سبيل الصعود الاجتماعي للأطفال . إلا ان ارتفاع عدد الشبان والشابات الذين يداومون على الدراسة الثانوية والعليا يساعد بالتأكيد في ذلك الصعود .

وأخيرا فإنه لا يمكننا إلا ان نلح على بقاء الاعتقاد بتكافؤ الفرص راسخاً في نفسية سكان الولايات المتحدة ، الذين يؤمنون في امكانيات الصعود المهني والاجتماعي . ويعتبر هذا التفاؤل في ذاته عاملاً من عوامل التحرك .

رابعاً ـ العداء وصراع الطبقات

لا تشغل العداءات الطبقية مكاناً هاماً في الحياة الامريكية. إذ تسهم عوامل متعددة في تخفيفها، بله في زوالها.

ذلك ان الشعور الطبقي أولاً اوضح في الطبقات العليا منه في الطبقات السفلى . فهو بارز في الطبقة الارستقراطية وفي الطبقة المتوسطة العليا ، أكثر منه في الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة ويفسّر ذلك بالميول النفسية والمذهبية التي سبق ذكرها، وبخاصة في الايمان العميق بتكافؤ الفرص ، وفي إمكانات الترقية

المفتوحة أمام كل فرد . كما يفسر ايضاً بالفتور وبالسلبية العائدة لأفراد الطبقات الوضيعة . وأخيراً فإنه يفسر بالنزعة للمساواة الواضحة في العلاقات الاجتماعية ، وبالإلفة في الحياة اليومية بين أفراد من مراتب اجتماعية مختلفة مما ينفي كل مظهر للتفوق او النقص وللامتياز للبعض ، مقابل الإذلال للبعض الآخر. وتعتبر عادة العامل في تسمية رب العمل باسمه وانعدام كل مظهر للاحترام من العوامل التي تسهم في دوام الشعور بالديمقراطية الاجتماعية الحقيقية ، وبالتالي في نفي الشعور بالتعارض والعداء الطبقي .

ويسهم أيضاً في الوصول الى هذه النتيجة ان المنظمات الطبقية والشعور الطبقي أقوى في مستوى الطبقات العليا منه في الطبقات الدنيا . اذ تتسم النوادي والجمعيات والجماعات الثقافية او الدينية التي تضم أفراد او أسر الطبقات العليا – بحصريتها ، بصفة التجمعات الطبقية ، وتكون درعاً متيناً يسهل الاستقرار ، واستمرار هذه المراتب الاجتماعية . وعلى النقيض يشكل عدم استقرار العمال ، وأملهم في الترقية ، وتغيير عملهم وسكنهم باستمرار عائقاً لوجود تنظيمات على نفس الدرجة من القوة ، اذ يبدو هؤلاء غالباً كمنعزلين تجاه الطبقات العليا التي تملك تنظيماً جماعياً قوياً .

ولا شك ان تحت تصرف الطبقة العاملة اداة اساسية للتعبير والعمل هي النقابات . الا ان هذه النقابات لا تتصف في الولايات

المتحدة بصفة التجمع الطبقي إلا قليلاً ، وذلك مهما كان دورها في الحياة العامة والاجتماعية المعاصرة. فخلال نصف قرن تقريباً بدءاً من دستور الاتحاد الامريكي للعمل American Federation of labor (١٨٨٦) كانت النقابات تجمع العمال المهرة ذوي الاتجاهات النقابية الواضحة وكان جل اهتمامها الدفاع عن احتكار أعضائها أمام مزاحمة العمال غير النقابيين ، ولم يكن اختصاصها محاربة ارباب العمل . وقد كان مفهوم المصالح الطبقية غريباً كل الغرابة عنها . ومما لا شك فيه ان نمو نقابات الصناعة قد غير هذه الاتجاهات تغييراً محسوساً . وقد منح تجمع هذه النقابات في مؤتمر المنظمات الصناعية، المنفصل عن الاتحاد الامريكي للعمل عام ١٩٣٥ ، ونضال هذا المؤتمر في سبيل إدخال الحركة النقابية في الصناعات الكبرى وللحصول على اعتراف أرباب العمل بالمنظمات العمالية —منح كل ذلك الحركة العمالية الامريكية خلال الفترة الأولى من القانون الجديد New Deal سمة الحركة الطبقية الهادفة إلى إثبات كرامة الطبقة العاملة والى منحها مكاناً لائقاً في الاقتصاد الذي ضعضعته الأزمة .

ولكن عندما بلغت هذه النتيجة وتحققت بالقانون (قانون فاغنر لعام ١٩٣٥) وفي الواقع ، أثبتت المنظمات العمالية — التي اتحدت عناصرها في إطار الاتحاد الامريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية — إنها لا تنوي مطلقاً تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي بل تحسين وضع أعضائها في إطار هذا النظام فقط

(راجع قانون العمل والادارة لعام ١٩٤٥) . ولا يظهر الحوار الذي ينعقد دورياً بين القادة النقابيين وارباب العمل لوضع الإتفاقات الجماعية وتجديدها والصراعات والاضرابات واقفال المصانع التي يمكن ان تنتج عن ذلك الحوار ، العداء الطبقي ،بل يشبه ذلك الحوار الى حد بعيد مناقشات الأعمال ، والصراع القائم بين مؤسستين او بين زمرتين من المؤسسات المتنافسة .

ومن ناحية اخرى ، ليست الأحزاب على الاطلاق تجمعات طبقية . فإذا كانت أوساط الأعمال منتمية الى الحزب الجمهوري وإذا كانت النقابات العمالية تدعم خاصة الحزب الديمقراطي ، فإننا نجد في كلا الحزبين أفراداً من كافة الطبقات الاجتماعية ، وحتى أفرادا من جميع الاتجاهات ، نظراً لأن هذين الحزبين يشبهان الى حد ما جماعات مقفلة يتبعها الأفراد بالتقاليد العائلية او الاخلاص الشخصي ،اكثر مما يشبهان تجمعات قائمة على أساس مذهب او برنامج .

وينتج أيضاً الضعف النسبي للعداء الاجتماعي في الولايات المتحدة عن الشروط المادية الجيدة لمعيشة جماهير السكان ، تلك الشروط التي ترجمت الى تسوية نسبية للاوضاع والى انعدام الشعور بالدونية بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الامتياز . وقد يزول مع الزمن التوتر المتزايد الموجود لدى السكان السود أمام الجهد العظيم والجديد المبذول لاستبعاد التمييز العنصري .

ويرتبط هذا الوضع المناسب ارتباطاً وثيقاً بالازدهار العام .

للبلد ، اذ كانت أزمة عام ١٩٢٩ التي نتجت عنها البطالة قد نمّت جواً من اليأس ولـّد ردوداً اجتماعية عنيفة. ولذا فإنه ينبغي أن يتدهور فجأة الازدهار الملحوظ للولايات المتحدة من جديد لتتزعزع القيم التي يستند إليها المجتمع الأمريكي ولتقوم عداءات اجتماعية جديدة .

٣ البنية الاجتماعية في فرنسا

لا تزال البنية الاجتماعية الفرنسية – بالنظر لعدم توفر بحوث اجتماعية كافية – غير معروفة في صفاتها الدقيقة تماماً الا انه يمكن استخراج بعض الاتجاهات العامة لتلك البنية .

فلقد حافظت العقليات الطبقية من ناحية اولى على قوة كبيرة إذ يصعب على الناس الاتصـــال متجـــاوزين الفروق البيئية والاجتماعية ، بالنظر لأن قدم الأطر ومقاومة التقاليد تطبع البنى بطابع عميق .

وتولد الفروق الطبقية من ناحية ثانية ردوداً عنيفة . فهـي نادراً ما تكون مقبولة وتولد عداءات تختلف شـــدة حسب المناطق والبيئات وحسب ظروف الزمـــان ، إلا أنها عداءات قوية دوماً .

اولاً – العوامل الاقتصادية
في الفروق الطبقية

١ – ترتبط الفروق الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتوزيع السكان العاملين على القطاعات الكبرى للحياة الاقتصادية . فحسب تعداد عام ١٩٦٢ ، يعمل ٢١ ./. من أولئك السكان في الزراعة ، و٤٣ ./. منهم في الصناعة والمواصلات ، و٣٦ ./. في القطاع الثالثي الذي يشمل أعمال الخدمات .

وهكذا تشغل الزراعة نسبة من السكان العاملين اعلى من النسب المتوفرة في البلدان المصنعة الحديثة الأخرى . فإذا أضفنا ان ٣٣ ٪ من مجمل السكان يعيشون في قرى لا يبلغ عدد سكانها الآلفي نسمة ، فإن أهمية البيئة الريفية تبدو كعامل من عوامل تحديد البنية الاجتماعية. وهذا الوضع القائم هو في صالح سكان المدن ، رغم الانخفاض الدائم في عدد العاملين في الزراعة .

ويعتبر الارتفاع الدائم للعاملين في القطاع الثالثي عاملا اساسياً آخر. ففي فرنسا ، كما في جميع البلدان الحديثة الأخرى، يعبّر عن نمو الحاجات الجديدة وعن التقدم التقني بتطور الخدمات المختلفة، كالتجارة والمصارف والتأمين والأعمال الطبية والثقافية مثلاً . ولكن على حين أن هذا التطور كان من نتائج التقدم التقني في الزراعة أولاً ، ثم في الصناعة مما أتاح لفروع العمل تلك مواصلة توسعها بأيد عاملة قليلة ، فقد سبقت زيادة العاملين في

القطاع الثالث في فرنسا جزئياً تطور تلك الفروع ، الامر الذي ولّد ضغطاً على الفعاليات المنتجة التي لا تسهم مباشرة ،فيما إذا أسهمت ، في تكوين الدخل القومي .

٢ — ويمثل الأفراد غير المأجورين ، داخل مجموع السكان العاملين ، نسبة ٢٨./. تقريباً ، على حين ان العمال المأجورين يشكلون نسبة ٧٢ ./.ويوضح هذا التوزيـع الأهمية التي لا زالت قائمة في فرنسا للعاملين بصورة حرة سواء في الزراعة ام في المهن اليدوية ام في التجارة الفردية ، ام فيمن يمارس المهن الحرة . وقد أدى نمو الفعاليات الثالثية الى ازدياد كبير في المستخدمين بين مجمل المأجورين ، يقابل ذلك نقص في العمال الزراعيين وفي اعمال الخدمة المنزلية، على حين ان نسبة عمـــال الصناعة بقيت ثابتة تقريباً .

ثانياً — أهم الطبقات الاجتماعية

يختلف التمييز بين الفئات الاجتماعية اختلافاً واضحـــاً من منطقة الى أخرى ،ومن بلد إلى آخر . فالبنية الاجتماعية الفرنسية بعيدة بالتالي عن ان تصبح بنية متجانسة . وتتصف الزمـــر الاجتماعية الكبرى التي تم تمييزهـــا بصفـــات تختلف بوضوح باختلاف البيئة الجغرافية والانسانية التي تلاحظ في إطارها .

١ — يفسر ما سبق ان قيل عن تقسيم السكان العاملين بين فروع العمل ، وتوزيـع السكان بصورة عامة بين القرية الريفية

والبلدة المدينة ، وجود طبقة ريفية هامة في فرنسا .

وتضم هذه الطبقة من ناحية ، القسم الاعظم من الأسر التي تعيش من العمل في الأرض ، أسر المثمرين الزراعيين وأسر العمال المأجورين في الزراعة ، باستثناء الأسر التي تعيش على استثمارات كبرى والتي تمت إما إلى الطبقات المتوسطة فيما إذا كانت من المثمرين او الى الطبقة العاملة فيما إذا كانت اسر العمال المأجورين. كما تضم من ناحية أخرى عناصر السكان الذين يعيشون في البيئة الريفية دون أن يسهموا في اعمال الارض ، مثال ذلك الصناع الريفيون ، وصغار تجار القرى. ويندر ان تكون لتلك العناصر بصرف النظر عن عملها الرئيسي ، قطعة ارض .

وبالتأكيد تتجه تماماً اهتمامات أولئك الافراد وسلوكهم واستجاباتهم نحو البيئة الزراعية التي لا يمكن من الناحية الاجتماعية فصلهم عنها. ولا يمكن في هذه البيئة ، اعتبار المأجورين كطبقة اجتماعية متميزة . ولما كانوا شباناً عازبين في معظمهم ، وكانوا ابناء او بنات مثمرين زراعيين ، ومدعوين بالتالي الى تأمين ادارة استثمارات ذويهم ، منهم مبعثرون في كل الاحوال الى وحدات او زمر صغيرة ، ويسهمون في ظروف معيشة المثمرين الذين يعيشون معهم .

وتتأثر صفات هذه الطبقة الاجتماعية بسيطرة المشروع القائم على الاسرة . وتختلف شروط معيشة أفراده . فإلى جانب المستثمرين البائسين الذين يشكلون طبقة بروليتارية ريفية حقيقية

ليس لها اي حظ في الخروج من وضعها، يوجد مثمرون يعيشون في بحبوحة نسبية ، ويستثمرون مع اسرهم وبالاشتراك مع عدد قليل من العمال المأجورين ، بصفة مالكين او مزارعين ، اراض ذات مساحة متوسطة ، في مناطق خصبة التربة . وتوجد في مناطق أخرى ، استثمارات كبرى تمتّت بمساحتها وبطرقها الى المشروعات الصناعية الصغيرة او المتوسطة . ويقترب هنا المثمرون من الطبقات المتوسطة ، على حين ان العمال يقتربون من الطبقة العاملة ويتميزون بذلك عن الطبقة الريفية الصرفة .

الا ان مستوى حياة العالم الريفي منخفض في المتوسط ، إذ يساوي دخل الانسان العامل قرابة نصف الدخل الفردي تقريباً فالمساكن قديمة على العموم ، وتتمتع برفاه بدائي . ولا زالت شروط العمل قاسية وقسرية .ويجعل التنظيم التعليمي دخول المدرسة أصعب على أطفال البيئة الريفية ، منه على ابناء المدن . وتولد هذه العوامل في هذه الزمرة الاجتماعية شعوراً بالحرمان هو في اساس القلق الريفي الذي تم التعبير عنه غالباً خلال السنوات الاخيرة .

ويسهم عدد سكان البيئة الريفية المرتفع نسبياً ، وشروط حياتهم المادية والمعنوية الخاصة ، في تمييزهم حتى عن سكان المدن الصغرى القريبة ، وفي جعلهم طبقة اجتماعية منفردة بوضوح . وقد شكلت هذه الطبقة ، بالنظر لعدم تنظيمها في الماضي ، تجمعات متعددة خلال العشرين سنة الماضية ، بعضها للدفاع عن

مصالح المهنة ، كنقابات المثمرين الزراعيين ، وبعضها للعمل الاقتصادي الجماعي كالتعاونيات التي زادت قوة الزمرة صلابة ، ويسرت التقدم الاقتصادي من اوجه كثيرة ، كما شاركت في جعل الطبقة الريفية تتقوقع على ذاتها بعزلها عن سائر الزمر الاجتماعية اكثر فأكثر ، بله في جعلها معارضة لتلك الزمر . وقد استعين لمدة طويلة بالبورجوازية الريفية لمد تلك التنظيمات بالأطر التي جندت من بين المالكين العقاريين الذين ليسوا من مثمري الارض ، او من بين ذوي المهن الحرة الممارسة في البيئة الريفية ، كالاطباء وكتاب العدل مثلاً .

ويرتسم في الافق خلال العصر الحالي تطور محسوس وخاصة بتأثير المركز القومي للزارعين الشباب ، الذي يمت اعضاؤه الفعالين الى جمعية الشبيبة الزارعية الكاثوليكية . ولقد ساعد عمل رواد هذه الزمرة ، بالاضافة الى السياسة الحكومية والتطور الاقتصادي ، في عصرنة الطرق والمعدات ، وفي توحيد الاستثمارات وفي الجهد المبذول في سبيل المساواة بين البيئتين: الريف والمدينة . وتعتبر الحركات الاجتماعية القائمة في العالم الريفي خلال السنوات الأخيرة لا عن استجابة الفلاحين الفقراء اليائسين الذين سيصبحون من البروليتاريا ، بل عن قلق المزارعين التقدميين الذين استدانوا في تثميراتهم والذين يخشون عدم التمكن من القيام بالتزاماتهم . ويشكل ذلك تغيراً عميقاً سيتزايد ببطء خلال السنوات المقبلة .

٢ ــ تضم الطبقة العاملة القسم الاعظم من المأجورين ،

باستثناء المأجورين الزراعيين الذين يرتبطون بطبقة الريف ، والأطر والتقنيين الذين يعتبرون من الطبقة المتوسطة . وتتراوح نسبة هذه الطبقة ما بين ٤٠ و ٥٠ ٪ من مجموع السكان دون ان تكون تلك النسبة دقيقة تماماً، نظراً لان حدود هذه الزمرة لا زالت متأرجحة.

وهذه الطبقة بعيدة عن التجانس . فهي تشمل في الوقت ذاته عمالاً ، وصناعاً يدويين يدفع اجرهم بالساعة كل خمسة عشر يوماً ، ومستخدمين يؤدون عملاً غالباً ما يكون غير يدوي وأجرهم بالشهر . وتزداد هذه الزمرة أهمية باستمرار مع نمو القطاع الثالث . وتوجد من ناحية أخرى خصائص مهنية لفروع عمل كثيرة أخرى تعزل عمال تلك الفروع عن سائر العمال الآخرين: وهذه الخصائص معروفة مثلاً لدى سائقي القطارات، وعمال الطباعة والتجليد .

وقد دعم هذه الاتجاهات الثبات الملحوظ في اليد العاملة المأجورة . وقد بين البحث الاستباري لعام ١٩٥١ ان المدة الوسطية لاستمرار العمال المأجورين في نفس المؤسسات تتعدى الثماني سنوات ، وانها تبلغ اثنتي عشرة سنة لدى المستخدمين . ويعكس هذا الثبات الذي زادته الصعوبات الحالية للسكن بلا شك جزئياً ما ورثه قسم كبير من الطبقة العاملة من عملها السابق في الارض . والثبات عموماً أوضح في المقاطعات منه في باريس، وفي المؤسسات الصغرى منه في المؤسسات الكبرى . وهو يسهم في تدعيم الأواصر التي تربط العمال ببعضهم في المؤسسة الواحدة

او الصناعة الواحدة على حساب التضامن العمالي ككل .

وقد تأثرت الطبقة العاملة في مجملها تأثراً كبيراً بالتغييرات التي طرأت على الصناعة . ففي فترة التصنيع الاولى ، كانت العناصر السائدة والدينامية مؤلفة من العمال المهنيين ومن العمال المهرة اي من الصفوة العاملة المرتبطة في الوقت ذاته بالدفاع عن المهنة والأمل في التغيير الثوري للبنية الاقتصادية الذي سيتيح لها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ولقد منح نمو الصناعة الكبرى والتقسيم المتزايد للعمل الذي ادى الى العمل المسلسل ، مكانة متزايدة للعامل المختص الذي لا يملك الا القليل من التدريب والذي لا يرتبط بمهارة او بمؤسسة قدر ارتباطه بالتضامن الطبقي القائم على وحدة الوضع ونمط العمل .

ولقد أعطى تطور الفترة الأخيرة ، التي اتصفت من ناحية بنمو المؤسسات العامة المؤممة ، ومن ناحية ثانية بالأتمتة ، أهمية متزايدة لمراقبي الآلات الذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالتقنيين والأطر ، والذين تم دمجهم اكثر بالمؤسسات . ولما لم تقض الاشكال الجديدة للصناعة على الاشكال القديمة ، فان تعايش عمال من الشكلين المذكورين ، يتصنفون بسلوك نفسي واجتماعي خاص ، يزيد من عدم تجانس الطبقة العاملة .

الا انه لا مراء في وجود شعور طبقي في الطبقة العاملة، نجد في اساسه الفروق التي تفصل على صعيد الشروط المادية للمعيشة

وعلى صعيد الكرامة ، عالم العمل عن سائر الزمر الاجتماعية الأخرى . إذ ان لجماهير العمال شروط حياة صعبة في الغالب ، رغم التحسن الذي استفادت منه خلال العشرين سنة الماضية. إذ تخصص موازنة الاسرة العمالية دائماً مكاناً أكثر اهمية لنفقات التغذية من المكان الذي تشغله لدى الطبقة المتوسطة ، على حين ان نفقات التمثيل والنفقات الثقافية تحتل مكاناً اكثر تواضعاً ، أما مكان جهد الادخار فضئيل للغاية . ولقد شاهدت الفترة الأخيرة انخفاضاً نسبياً في الموازنة العمالية لنفقات التغذية وحتى للباس ، على حساب نفقات العطل ونفقات التثمير (سيارات ، أجهزة المذياع والتلفاز ، التجهيزات المنزلية الكهربائية) التي أتاحها تقدم المبيعات بالتقسيط .

وعلى الرغم من ضرورة الحذر من التعميمات الزائدة ، فان نتيجة هذا التطور ، في ميدان السلوك النفسي ، بعض البرجزة في الطبقة العاملة ، او في بعض عناصرها على الأقل ، يوضحها التعلق بالرفاه ، وبملكية المسكن، وبأوقات الفراغ ، وبالطموح إلى أمن مادي متزايد باستمرار (فالراتب التعاقدي أصبح من المطالب الاساسية) ، وأيضاً بانكفاء على الذات ، وبدينامية جماعية أضعف .

وبالنظر للفوارق الطبقية وللتفاوت في الثقافة والمكانة ،فان الطبقة الاجتماعية تبقى مرتبطة في الوقت ذاته بالأحزاب السياسية التي تدعو إلى تغيير النظام الاجتماعي ، وبنقابية

مذهبية ونضالية . ويفسر التفرد وخصائص الزمرة ضعف النقابية غالباً وعدم استقرار عدد النقابيين. ولكن على الرغم من ذلك الضعف وعدم الاستقرار ، تبقى النقابية نقابية طبقية ، ترتبط فيما وراء تحسين الوضع المادي لأعضائها ، بتدعيم كزامة الطبقة العاملة ، حتى عن طريق قلب النظام القائم .

٣ ـ تشكل الطبقات المتوسطة بدون ريب الزمرة النموذجية للبنية الاجتماعية الفرنسية . وعدد افراد هذه الطبقة رغم صعوبة تحديده ، مرتفع بالتأكيد ، قد يبلغ ربع السكان .

وتضم هذه الطبقة ، البورجوازية التقليدية من الأقاليم خاصة ،التي تقوم فيها المهن الحرة بدور رئيسي والتي تتمتع بمكانة خاصة ، كما تضم التجار والصناع ، ورؤساء المؤسسات الصناعية والتجارية المتوسطة والصغيرة ، والاطر الوسطى للصناعة والتجارة ، وصغار الموظفين ومتوسطيهم .

وتخضع الطبقات المتوسطة الفرنسية ، على نقيض الطبقات المتوسطة الانكليزية والامريكية ، الى السيطرة الواضحة للعناصر المستقلة ، اي لرؤساء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، وللأشخاص الذين يمارسون مهناً حرة ، الذين ، وإن كانوا لا يشكلون الاكثرية ، يلعبون دوراً قيادياً في سلوك الزمرة ويحددون وجهتها العامة .

ولا ريب ان نسبة المأجورين في الطبقات المتوسطة تتزايد

باستمرار ، إلا ان هؤلاء المأجورين يخضعون لتأثير الاتجاه الذي تحدده العناصر المستقلة. ويتجلى ذلك في الموقف العام للأطر التجارية والصناعية . وهم يشاطرون ، باعتبارهم من المأجورين ، اهتمامات الطبقة العاملة ومشكلاتها . إلا انهم يرتبطون بالطبقات المتوسطة وبالبيئة التي ينشأون فيها والتي ينتمون إليها . وبين هذين القطبين الجاذبين ، تتغلب الطبقات المتوسطة بوضوح. وإذا كانت الاتحادات العمالية ، وبخاصة الاتحاد الفرنسي للعمل C . F . D . T. ، تضم أعداداً لا يمكن إهمالها من العناصر التي تنتمي الى الأطر والتقنيين ، فان هؤلاء يتجمعون عامة لا في نطاق الاتحادات الصناعية المناسبة لفروع عملهم، بل في تجمعات خاصة بهم . والتنظيم الأكثر تمثيلاً لهذه الفئة الاجتماعية إنما هو الاتحاد العام للأطر ، الذي يختلف عن الجمعات العمالية ، بميوله تماماً ، والذي يرتبط باتحاد الطبقات المتوسطة .

ويوضح تعداد الفئات الموجودة ضمن الطبقات المتوسطة عدم التجانس القائم بينها . إذ تشكل تلك الفئات زمراً متعددة تختلف من منطقة الى أخرى ومن مدينة الى ثانية ، وتتصف بمستويات للمعيشة مختلفة وبشعور بالكرامة متفاوت الدرجة . فاستجابات التجار والأطر المأجورة والموظفين مختلفة تماماً أحياناً ، إن لم تكن متعارضة .

ولم يمنع ذلك التنوع منذ عدة سنوات ميل الطبقات المتوسطة لتتبلور الى حد ما في تنظيم مشترك ، مهلهل في الواقع ، ولكنه

يعرب عن الشعور بوحدة الأصل ووحدة الاهتمامات . ويفسّر هذا التطور بأن أفراد الطبقات المتوسطة ، او قسماً هاماً منها على الأقل ، شعروا بأنهم مهددون في مستواهم المادي من جراء فقدان مدخراتهم الناتج عن تخفيض اسعار العملات ، وبمنزلتهم الاجتماعية من جراء تقدم الطبقة العاملة. وهذا ما يفسر تشكيل اتحاد الطبقات المتوسطة عام ١٩٤٧ ، ضم منظمات كثيرة ومتنوعة ، يلعب فيه ممثلو اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمهن الحرة ، والاتحاد العام للأطر دوراً هاماً .

وما هو ذو دلالة ان هذا الاتحاد قد شكل بمناسبة الاتساع المتزايد لميدان تطبيق التشريع على الضمان الاجتماعي فقد قاوم أفراد الطبقات المتوسطة ، وبخاصة التجار والصناع ورؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأصحاب المهن الحرة وبصورة ثانوية الأطر والتقنيون الذين كانوا يطمحون الى الاستفادة من الضمان الاجتماعي كجماهير المأجورين ، قاوم هؤلاء ذلك الإجراء الذي كان سيمزجهم بالجماهير ، شاملاً إياهم في منظمة جماعية يزول فيها تفوقهم الاجتماعي . فقد شعروا بأن ذلك الدمج يؤمن قيام بروليتاريا تدمر على الأقل جزئياً امتيازاتهم المعنوية وتفوقهم ، الأمر الذي يعتبر سبب قيام حياتهم واستمرارها .

وتعتبر هذه الطبقات المتوسطة عاملاًاساسياً في شكل البنية الاجتماعية الفرنسية ، وذلك بأهميتها العددية ، وبجذورهاالضاربة في الحياة الفرنسية المحلية ، وبنزعتها المحافظة الضيقة غالباً ،

وبارتباطها بنظم اقتصادية واجتماعية تقليدية ، وبفرديتها وعقليتها الادخارية .

٤ – ولا تميز الطبقة الحاكمة المجتمع الفرنسي بنفس درجة الطبقات المتوسطة . إذ لا ريب ان بورجوازية غنية وميسورة ، باريسية خاصة ، استأثرت لمدة طويلة بادارة الاعمال الكبرى ، وبالوظائف العامة العالية ، وبتوجيه الحياة الفكرية والفنية. الا ان تطور السنوات الاربعين الماضية قد أتاح تجدداً واسعاً في الأطر الحاكمة ، التي اصبحت تجند اكثر فأكثر من طبقات اوسع من السكان ، وبخاصة من الطبقات المتوسطة .

وقد وجدت بالتأكيد في فترة ما زمرة حاكمة تـألفت من الأسر التي تشغل قمة مختلف الفئات السياسية والاقتصادية والادارية والفكرية .إلا ان هذه الزمرة ، تفقد جزءاً من تفردها لكونها غير متجانسة ولا تتمتع بشعور طبقي حقيقي ، ولتنافذها مع الزمر الاجتماعية الأخرى وبخاصة مع قسم هام من الطبقات المتوسطة .

ثالثاً ـ النفوذ الخاص للطبقات الاجتماعية المختلفة

لا يحدد النفوذ الخاص بمختلف الطبقات الاجتماعية بأعداد كل منها فقط . غير انه مما لا ريب فيه ان للنظم الديمقراطية السياسية القائمة على حجم تلك الأعداد اهمية خاصة . الا ان

بامكان الآليات المخصصة لتأمين تمثيل مختلف الزمر الاجتماعية، ودرجة تنظيم تلك الزمر ، تعديل أثر قانون العدد وحده تعديلاً هاماً . وهذه هي حال فرنسا المعاصرة .

فقد أعطى نظام الانتخابات أهمية متزايدة للعناصر الريفية بالنسبة للعناصر في المدينة . ويصدق ذلك في تسمية اعضاء مجلس الشيوخ . عدا ان النفوذ السياسي للزمر الاجتماعية لا يستخدم بطريق السلطات القومية العامة فقط ، بل بالمنتخبين المحليين أيضاً . وتحقق العناصر الريفية ، بفعل تبعثر سكان الريف والتمركز النسبي لسكان المدن ، على صعيد البلد عدداً من المنتخبين المحليين للقصبة او المقاطعة اكبر من منتخبي العناصر في المدينة .

والطبقات المتوسطة هي ايضاً محظوظة نسبياً ، إذ انها توفر قسماً على الأقل من أطر الطبقة الريفية ، وهي تشاطر بذلك الوضع الممتاز لهذه الطبقة الأخيرة .وهي من ناحية ثانية مبعثرة نسبياً . وأخيراً ، فانها ، بدخولها ومدخراتها ، وبالقوة الاقتصادية التي تمنحها إياها ملكية المؤسسات وإدارتها والمكانة العائدة للتقاليد الاسرية وللمهنة الممارسة ، والاشعاع الذي تيسره بعض المهن الحرة ، ومكانها في الزمر الضاغطة القوية أحياناً ، تلعب دوراً هاماً في الحياة المحلية والقومية وتتمتع بنفوذ يتجاوز بكثير النفوذ البسيط العائد لعدد أفرادها .

وينعكس الأمر بالنسبة للأفراد العاملين ، الذين يتمركزون

في تجمعات ضئيلة العدد، والذين هم ممثلون من جراء ذلك بصورة ضعيفة على الصعيد القومي وعلى صعيد الجمعيات المحلية . وقــد يجدون لذلك تعويضاً في قوة منظماتهم التي هي على العموم اعظم قوة من منظمات الطبقات المتوسطة والطبقة الريفية . الا ان النقابية العمالية الفرنسية قد ضعفت في الفترة المعاصرة وانقسمت ولذا فلا يمكنها القيام باعادة التوازن .

ويعتبر فقدان التوازن الذي يزيد من حـدة عقـدة نقـص الطبقة العاملة ، عاملاً هامــاً في المشكلات الاجتماعية الفرنسية لعصرنا .

رابعا - التحرك الاجتماعي

إذا كانت الفروق الاجتماعية الفرنسية على هذه الدرجة من الحدة ، فلأن التحرك الاجتماعي قليل نسبياً ، إذ تتحدد الطبقة الاجتماعية التي يمت لها الفرد بالولادة وبالدخـل وبنوع التربيـة وبالمهنة الممارسة . ولا تترك البنية الاقتصـادية والاجتمـاعية الفرنسية الا القليل من الامكانات للتأثير في تلك العوامل المختلفة.

١ — لا يتغير الوضع الاجتماعي خلال حياة مهنية معينة إلا نادراً . ولذا فان زيادة الدخل يسمح وحده بالارتقاء ، ولكـن في نفس الطبقة على الغالب .

واحتمالات الترقية محدودة ، ذلك لأن انتقاء الاطر الادارية واطر الحياة الاقتصادية يتم أصلاً في المؤسسـات التعـليمية وفي

مستهل الحياة المهنية . ولا تسند الوظائف العليا إلا قليـلا إلى عناصر شقت طريقها من الصفوف . ويعتبر ضعف تحرك اليـد العاملة عائقاً للترقية المهنية والاجتماعية .

وقد تتاح امكانات الترقية الاجتماعية على هامش المهنة ذاتها، وتستفيد منها العناصر الأكثر ديناميةً وطموحـاً : فالفعـاليـة النقابية والحياة السياسية أدوات لا تنكر للترقية ولكنها لا تمس إلا أقلية ضئيلة .

٢ — وتتزايد قابلية التحرك الاجتماعي من جيل الى آخر . فهي ليست ، حسب الدراسات الحديثة جداً ، بدرجة أقل ممـا يشاهد في البلدان المصنعة الحديثة الاخرى . إذ ينتج عن الحركة الدائمة للبيئة الريفية نحو بيئة المدينة ان نسبة كبيرة من العمال والعاملات ، إنما هم من ابناء المزارعين. وكذلك فان ابناء العمال يصبحون غالباً مستخدمين ويرتقون الى الطبقـات المتوسطـة . ويسهم النداء الصادر عن التغيرات الاقتصادية وعن نمو القطـاع الثالثي خاصة في عملية ثابتة للصعود الاجتماعي .

إلا ان سعة هذا الصعود محدودة على العموم. فمن ناحية اولى كان التوسع الاقتصادي الفرنسي خلال النصف الأول من القرن العشرين محدوداً،وقد انعكس التصلب النسبي للاقتصاد الفرنسي بتصلب نسبي في البنى الاجتماعية .

ولا يساعد تنظيم التعليم من ناحية ثانية على الترقية الاجتماعية نظراً لأنه لا زال مطبوعاً بأصوله التاريخية . إذ أنشىء التعليم

الذي يضم الصفوف الابتدائية ثم الإعداد الثانوي الذي يفسح إمكانية الانتقال الى التعليم العالي للطبقات الميسورة . ثم أسس تعليم جديد للعناصر الفقيرة من السكان عن طريق المدارس الابتدائية المختلفة عن الصفوف الابتدائية للثانويات والليسيهات. ثم اتبع التعليم الابتدائي بتعليم ابتدائي عال وبتعليم تقني يفسح المجال أمام ترقية نسبة جيدة من أطفال الطبقات الدنيا. ولكنه تشكل بذلك نظامان متوازيان للتعليم، ملائمان لفئتين اجتماعيتين، دون تداخل متبادل يذكر . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت فيما بعد لتقريبهما ، فان العادات المكتسبة كانت من القوة بحيث ان اسر الطبقات الميسورة كانت تأنف من ارسال ابنائها الى المدارس الابتدائية العامة ، وان الأسر العمالية والفلاحية لا تعتبر ان التعليم الثانوي انما وجد من أجلها . ولذا فلا زالت نسبة أبناء العمال والفلاحين الذين يدخلون فعلاً الى التعليم الثانوي وبالحري الى التعليم العالي ضعيفة للغاية. ولم يمّس بعد طبع التعليم بالطابع الديمقراطي ، الذي بدىء به خلال السنوات الأخيرة ، الا العناصر الدنيا من الطبقات المتوسطة .

وإذا وُجد رغم ذلك تيار لا يستهان به للصعود الاجتماعي ، فإن حالات «النزول» ضئيلة للغاية. إذ يندر عملياً أن يصبح ابناء اسر الطبقات المتوسطة من العمال ، او من الذين يمارسون مهناً يدوية .

٣ ـ ولا يكفي بالطبع صعود بعض الأفراد لإيجاد حل مقبول لمشكلة التحرك الاجتماعي. إذ يدل مثال البلدان الأجنبية على المدى العميق للعمليات التي تحدث ارتفاعاً اجتماعياً تدريجياً لطبقة بكاملها الى مستوى مادي ومعنوي أفضل ، وإلى درجة أعلى في المكانة . وتعتبر اتجاهات كهذه ضعيفة جداً في فرنسا .

ومن المؤكد ان الطبقة العاملة ، والى حد ما الطبقة الريفية قد شاهدت مصيرها في تحسن ، وارتفعت إلى مستويات من الرفاه لم تكن تعرفها . الا ان المستوى المادي لحياتها لا يزال مختلفاً تماماً .

ويرجع ذلك الى قدم المساكن والى ضعف السياسة المتبعة لعلاج هذا الوضع ، لا على الصعيد العددي وحده بل على صعيد التقارب بين أنماط السكن المعدة لأفراد مختلف الطبقات الاجتماعية . ولا زال المستوى الثقافي والتربوي مختلفاً من فئة اجتماعية إلى أخرى ، ويعود ذلك الى بنية تنظيم التعليم . ولم يلحظ حتى الآن في هذا المجال اي تحسن يذكر .

خامساً ـ المشكلة الحالية للطبقات

تتشكل البنية الاجتماعية الفرنسية من طبقات تتمتع كل منها بمكانة خاصة ، وتتوزع على مراتب معترف بها ضمنياً ، ولكنها مرفوضة اطلاقاً . إذ يشعر كل فرد شعوراً حاداً بالتفوق الذي يمنحه إياه انتماؤه الطبقي بالنسبة لسائر الزمر الأخرى ، وهو

يملك إرادة صلبة للمحافظة على ذلك التفوق . بيد انه يرفض في الوقت ذاته الاعتراف بتفوق يمت الى طبقة أعلى لا يمكنه تحمل إمتيازاتها، وتشكل نزعة الامتياز للذات ورفض امتياز الآخرين واحداً من التناقضات المميزة لنفسية الفرنسي ، والتي تجعل من الصعب تطبيق سياسة منسجمة للطبقات الاجتماعية .

وفي الواقع تحمل الحكومات شعورياً اولاشعورياً، على اتباع سياسات متناقضة ، او بالأصح على اتخاذ اجراءات جزئية تجريبية تؤدي الى نتائج متناقضة .

ـ فيمكن ان تكون تلك الاجراءات سياسة ريفيـة ،تحمي الزراعة لغاية اجتماعية واقتصادية معاً. ان سياسة كهذه مشروعة إذا كانت موجهة نحو تحسين الظروف المادية والفكرية والمعنوية لمعيشة السكان البؤساء في الغالب ، والتي توشك فيما إذا بالغت في التمييز الطبيعي للبيئة الريفية عن غيرها ، ان تجعل تلك البيئة اشد انغلاقاً على ذاتها ، وفي ان تزيد العداء بين الطبقة الريفية والطبقات المدنية .

ـ كما يمكن ان تكون سياسة للطبقات المتوسطة ، بتشجيـع التجارة الصغيرة والصناعة الصغيرة واليدوية . وتبرر سياســـة كهذه بالتوازن الذي تحدثه ، وبالاستقرار الذي تمثله تلك الفئة الاجتماعية . إلا ان من محاذيرها إحداث بعض التصلب في البنى الاقتصادية والاجتماعية ،وعدم تفادي الاستجابات التي قد تكون

عنيفة للعناصر المحرومة من تلك الطبقات التي يتهددها التطور الاقتصادي والتي قد تكون ضحايا ذلك التصلب ذاته .

– ويمكن ان تكون سياسة عمالية موجهة نحو رفع الوضع المادي والمعنوي لجماهير العمال المأجورين ، التي لا يمكن ان تحقق هدفها الا إذا اندمجت في سياسة واسعة للتوسع الاقتصادي .

– كما يمكن ان تكون اخيراً سياسة اوسع للعدالة الاجتماعية ، تتجلى بإصلاح التعليم وتسهيل دخول جميع الاطفال في جميع مستويات ونماذج الثقافة ، التي لا يمكن ان تكون فعالة إلا إذا غيرت التنظيم القائم ذاته . ويمكن ان تسعى عن طريق تشريع للضمان الاجتماعي ، الى توسيع ضمانات التأمين على السكان كافة بعد ان كان في الماضي مقتصراً على العناصر الميسورة من السكان. ولن يؤدي هذا الاجراء أيضاً مهمته تماماً إلا إذا جعل جميع الطبقات الاجتماعية تسعى نحو التضامن القومي دون زيادة الفروق بين الطبقات، بل بتشجيع النظم الخاصة بمختلف الزمر الاجتماعية .

وفي الواقع لم يتحقق التقدم في فرنسا بتأثير سياسة نظامية، معقولة ، ومدروسة إلا نادراً . فقد تكون السياسة بمثابة تتابع لإجراءات تفصيلية قائمة على التجربة ، او قد تكون نتيجة لاستجابات عنيفة. ويتميز التاريخ الاجتماعي الفرنسي، كما يتميز التاريخ السياسي أيضاً ، بتتابع حركات ذات طابع ثوري ، حطمت المقاومة الميؤوسة التي قامت بها الطبقات الميسورة، لكل

تغيير والرجعية المبررة بمبالغات تلك الحركات ذاتها . فالتغيرات الاجتماعية التي تجري في ظروف كهذه ، بالاضافة الى كونها تكلف غالياً احياناً ، فانها نادراً ما تحقق نتيجتها النفسية .

٤

الطبقات الاجتماعية
في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

رغب الاتحاد السوفياتي في حل مشكلة الطبقات بإلغائها . فقد عزم، بالقضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم، على إزالة الفروق الطبقية للمرحلة السابقة ، وعلى إقامة ديكتاتورية البروليتاريا بغية الوصول الى مجتمع خال من الطبقات . ان هذه التجربة هامة من حيث انها توضح مدى السياسة الهادفة الى إلغاء منظم للبنى الاجتماعية ، وحدود تلك السياسة .

وينبغي الإشارة الى ان زوال الطبقات لا يعني أبداً تسوية الأجور وشروط المعيشة. اذ ان مروحة الأجور أوسع في الاتحاد السوفياتي منها في اي بلد صناعي ذي اقتصاد رأسمالي وفي أية ديمقراطية ليبرالية . فقد تصل النسبة من ١ الى ٥٠ بين اخفض الأجور واعلاها ، وقد يتجاوز ذلك احياناً . ومن ناحية ثانية فالمجتمع السوفياتي المعاصر مجتمع نضيد ذو طبقات ويشمل على توزيع الافراد والأسر حسب فاعليتهم المهنية خاصة ، على درجات بعضها فوق بعض، تلائم الفوارق في المستوى الاجتماعي الذي يعبر عنه على صعيد المكانة المعنوية والاشارات المادية ،

كنمط السكن والتمتع ببعض الامتيازات من سيارة وتسهيلات في قضاء العطل ، واحيانـاً من ارتداء الملابس، وحمل شـارات الشرف .

الا انه لا يمكن اعتبار هذا التنفيذ بمثابة مؤشر على وجود طبقات ، إذا كان التحرك الاجتماعي كافياً لإتاحة الفرصة أمام جميـع العناصر الكفوءة ، التي تبذل الجهد الـلازم للصعود الى الوظائف التي تمنح مستوى حياة أرفع ومكانة اكبر . وتلـك كانت دائماً النية المعلنة من قادة النظام السوفياتي ، ولا زالت .

١ ـ ومما لا ريب فيه انه قد تم دائماً الاعتراف بوجـود طبقتين اجتماعيتين هما طبقة العمال وطبقة الفلاحين . فالفروق في أحوال المعيشة وفي العقلية ايضاً بين هاتين الفئتين الاجتـماعيتين هي من القوة بحيث لا يصبح من الممكن صهرها في طبقة واحدة. فنظام الكولخوز KOLKHOZE اي التعاونيـة الزراعيـة الانتاجية يتناقض في عدة نواحي مع المؤسسة الصناعية ، حيث يكون العامل مجرد مأجور فقط . ويبدو ان التطور من هـذه الناحية لم يتمكن من إحداث تقريب محسوس بين هاتين الزمرتين الاجتماعيتين. اما السوفخوز SOVKHOZE فتقترب في الحقيقة من المؤسسة الصناعية: فعمال مزرعة الدولة هذه هم من المـأجورين ووضعهم قريب من وضع عمال الصناعة . الا ان السوفخوز يبقى شاذاً في مجمل الاقتصاد الريفي السوفياتي . وان إلغاء محطـات الآلات والجرارات كمؤسسة ثانية للدولة ، تلـك المؤسسة التي

كانت تضع التجهيزات الآلية تحت تصرف الكولخوزات ، وتوزيع عمال تلك المحطات على الكولخوزات قد قوى الصفات الاجتماعية الخاصة بعالم الفلاحين .

وعلى مستوى اوسع ، فقد عزمت الحكومة السوفياتية منذ سنوات على جمع الكولخوزات في « مدن زراعية » agroville اي في مراكز مدنية حيث يسهم العمال الزراعيون في التمتع بمزايا الحياة في البيئة المدنية ، مع الاستمرار بممارسة الزراعة وتربية الحيوان على اراض محيطة بالمجمع . ولا ريب ان تغيراً كهذا قمين بتقريب فلاح اليوم من عامل الصناعة . الا ان هذا الإجراء الطموح قد بقي بمثابة المشروع ، ويبدو انه قد استغني عنه حالياً على الأقل .

بقيت اذاً الثنائية القائمة بين الطبقة العاملة والطبقة الريفية ، وهي معترف بها رسمياً. الا ان جميع الجهود تبذل لتفادي شعور احداهما بالنقص تجاه الأخرى . وقد ولد التوسع الاقتصادي بالتأكيد تحويلاً تدريجياً للسكان الريفيين نحو المراكز المدنية . وان جاذبية المجمع المدني تسحر نوعاً ما البيئة الفلاحية . الا ان الشروط المادية لهذه البيئة قد تحسنت بصورة محسوسة . اذ ينمو الرفاه والسكن والخدمات الصحية والاجتماعية باستمرار . وليس من النادر العثور على أسر كولخوزية تجاوز دخلها ومستوى معيشتها بالفعل دخل اسرة عمالية متوسطة في المدينة المجاورة. وحسب قدرتنا على الحكم ، يبدو انه لا يوجد تفاوت عميق

اوعداء عام وجدي بين الطبقتين في الوقت الحاضر .

٢ ـ ا) ان المشكلة الحقيقية التي طرحتها البنية الاجتماعية السوفياتية ، والتي لا زالت تطرحها ، هي مشكلة مكان رجال الفكر بالمعنى الواسع للكلمة . ويشمل ذلك عناصر أطر المؤسسات الصناعية والتجارية والادارة والجيش والمدرسين والكتاب والعلماء والفنانين . ولا يكف قادة النظام عن التأكيد بأن رجال الفكر لا يشكلون طبقة اجتماعية وأنهم ينشؤون من كافة طبقات المجتمع . ففي المرحلة السابقة ، كانوا يندمجون بلا ريب بالنبلاء والبورجوازيين . الا ان هذه الطبقات اضمحلت . ولذا فانه لا يمكن اعتبار رجال الفكر بمثابة طبقة مختلفة عن طبقة العمال والفلاحين اللتين تنشئهم من الآن فصاعداً .

وقد انسجمت هذه التأكيدات المبدئية خلال الفترة الأولى للنظام مع الواقع والحقيقة . اذ ادى استبعاد النبلاء والبورجوازيين الى استدعاء نسبة كبيرة من العمال اليدويين القدماء ليقوموا بوظائف « رجال الفكر » . وقد دام ذلك الوضع خلال فترة بالنظر للحاجات المتزايدة للأطر الادارية والتقنية الناتجة عن التوسع الاقتصادي . وقد قدم العمال والفلاحون مجموعة كبيرة من العناصر الخارجة من صفهم والتي دعيت للاحتلال مكانها في الصفوة التي بين يديها المقاليد الاساسية للحياة في البلد . وكان من الظواهر الهامة الجديدة في هذه المرحلة خاصة الدور المتزايد للعنصر النسائي بين الأطر ، الأمر الذي شكل بالنسبة لمجموع

النساء ترقية اجتماعية ملحوظة .

ب) ولما لم يكف التوسع عن الاستمرار ، فقد دام الارتقاء الجماعي للعناصر الآتية من البيئات الريفية والعمالية ، الأمر الذي منح طبقتي العمال والفلاحين الشعور بوجود امـــكانات واسعة للترقية الاجتماعية ،والشعور بأن المجتمع السوفياتي انما هو « مجتمع مفتوح » . الا ان كافة الدلائل المتوفرة تشير الى ظهور طبقـة خاصة من رجـال الفـكر تدعمـت وتقوت منـذ حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ .

ويندر ان يصبح أبناء رجال الفكر عمالاً او فلاحين ، منهم يشغلون وظائف « رجال الفكر » . ولا يمكن ذلك الا بدخول سلسلة من المؤسسات التعليمية ،القبول فيها مفتوح على مصراعيه. ولكن على الرغم من ذلك ، فان ابناء البيئات الفكرية يشغلون بصورة محسوسة مكاناً ممتازاً في التعليم العالي ، اذ تساعدهم البيئة التي يعيشون فيها ، والتسهيلات التي يجدونها في تلـــك البيئة ، على النجاح بيسر في دراساتهم وفي امتحاناتهم . وهم يشكلون في بعض الجامعات اكثرية العدد الاجمالي للطلاب . وتدعم العلاقات العائلية والمهنية والزوجية ووحدة الثقافة ، الأواصر بين مختلف عناصر الزمرة الفكرية ، التي تميل باستمرار اكثر فـأكثر الى التفرد إن لم يكن إلى الانغلاق ، والى إشغال مكان محدد كطبقة في تدرج المراتب الاجتماعية .

وقد شجع هذا التطور في فترة ما بعد الحرب توســع التركة

الوراثية ، وإلغاء الضريبة على التركات ، وضعف الضريبة التصاعدية على الدخل ، التي لا يتجاوز حدها الاعلى نسبة ١٣ ./٠ ، وتدعيم الاسرة .

وكان للوضع الممتاز نسبياً لهذه الزمرة الاجتماعية ما يقابله من قلق سياسي متمثل بحملات التطهير وبزوال الحظوة التي كان يصيب غالباً بعض عناصرها. ولقد خفف تطور النظام السياسي للسنوات الأخيرة هذا القلق ، وبالتالي دعم في الواقع الوضع الممتاز لطبقة المفكرين .

ج) الا انه بدأ يظهر منذ فترة بين قادة النظام استجابة مناهضة لهذا التطور المنافي للمذهب الشيوعي القويم .

فعلى حين عبر عن التقدم الاقتصادي لمدة طويلة بتخفيض الاسعار ، فإنه يبدو ان الافضلية الآن تمنح لرفع الأجور. وينصف هذا الإجراء في الواقع صغار العمال المأجورين على حساب العناصر ذات الامتياز التي تتصرف بدخول غير أجرية ، نتجت عن التوارث او الادخار. وهناك اتجاه ايضاً لتخفيض الاجور المرتفعة جداً ، الامر الذي يضيق مروحة الدخول . وقد أصاب أيضاً إلغاء الديون وتأجيل تسديدها لدائرة الديون المقرر عام ١٩٥٧ المستفيدين من الدخول المكتسبة .

ومن ناحيه أخرى أدى الاصلاح التعليمي الذي تبناه مجلس السوفيات الاعلى عام ١٩٥٨ بصورة خاصة الى تحطيم امتيازات

طبقة المفكرين . فعلى حين كان التشريـع السابق يخصص لجميـع الاطفال عشر سنوات من التعليم الالزامي مغطياً بذلك التعليمين الابتدائي والثانوي ومؤدياً بعدئذ مباشرة الى التعليم العالي ،فان النظام الجديد يمتد على ثمان سنوات ، على جميـع الشبان بعدهـا أداء عمل مفيد اجتماعياً في المؤسسات والكولخوزات . وهكذا يصبح مبدئياً العمل اليدوي إجبارياً للجميع .ويتابع الشبان، مع قيامهم بهذه المهام اليدوية،دروساً معدة لتكملة اعدادهم الثانوي. ويرتقي من كان جديراً و كفؤاً منهم بعدئذ الى التعليم العالي .

وقد اصلح التعليم العالي ذاته بصورة تنصف العمال اليدوين. إذ أصبح يخصص مكاناً اوسع للتعليم المسائي وللتعليم بالمراسـلة . وتمنح في الاصطفاء دائماً بعض المزايا لمن ادى دورة عملية . ويفضل في كل فرع من فروع العمل،من عمل في الانتاج،لدخول المؤسسات التي تتيح الوصول الى الأطر العليا . وهكذا فقد منحت افضلية دخول معاهد الطب للشبان الذين شغلوا الوظـائـف الدنيـا في مؤسسات الاسعاف والوقاية .

وتدل مجمل هذه الأجراءات ، وفي الوقت ذاتـه الاتجـاه الطبيعي للمجتمع السوفياتي لاعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية بالمعنى الصحيح للكلمة ، على جهود النظام لمكافحة هذا الاتجاه وسيفصل المستقبل في توضيح مدى الفاعليـة الحقيقيـة لتلـك الجهود .

خاتمـــة

نحو مجتمع خال من الطبقات

مجتمع خال من الطبقات ، ذلك هو اليوم واقع الحال القائم في أعين الذين هم على العموم في أعلى المراتب، والذين ينفون وجود الطبقات الاجتماعية ، مثبتين اعتقادهم بأن لكل فرصته في العالم المعاصر. مجتمع خال من الطبقات هو إيضاح لطموح اولئـك الذين، اذ يشعرون بالتفاوت وبالفروق القائمة في العصر الحاضر ، يرجون ويتمنون قيام نظام اكثر عدالة حيث لا يقوم التـمايز إلا على الموهبة والاستحقاق . وإذا كان نفي الوجود الحالي للطبقـات الاجتماعية يعبر عن وجهات نظر مشوبة في الغالب برغبة اصحابها فهل تسمح التجربة بالاعتقاد ان المجتمعات تتطور أو يمكن ان تتطور نحو بنى تنتفي منها الفروق الطبقية ؟

يوفر التطور العام للحقبة الأخيرة في هذا الاتجـــاه براهين ايجابية جادة . ففي المجتمعات الحديثة تتغير البنى ، وبايقـــاع سريـــع .

فلقد فقدت الفروق التقليدية المستندة الى الشرع والسياسة ، بين النبلاء والعوام ، وبين رجال الدين والعلمانيين ، مداها ، إذا لم تكن قد زالت تماماً .

وتميل اليوم الفروق الاقتصادية الناتجة عن الحضارة الصناعية

الى التناقض بفعل التطور الاقتصادي والتقني . ويتيح الازدهار وما يرتبط به من توسع اقتصادي تسوية شروط المعيشة بتوزيع عريض لمنتجات الصناعة ، وبرفع مستوى معيشة الجماهير ، التي مال استهلاكها اكثر فأكثر الى الوحدة عن طريق الانتاج المتماثل. ويعدّل التقدم التقني بذاته التطور الاجتماعي ، بأن يقلل الحاجة الى العمال اليدويين، وينمي بالمقابل التقنيين والمختصين ، وعمال الفكر ، وبأن يقرب عناصر متزايدة من الطبقات العاملة الى الطبقات المتوسطة وقد يمزجها بها . وسيؤدي بهذا الشكل العمل العفوي للتغيرات الاقتصادية ، وفي مستقبل قريب نسبياً ، الى تخفيف الفروق بين المالكين وطبقة العاملين إن لم يكن الى إزالتها، تلك الفروق التي كانت تبدو من مدة قرن واحد بمثابة جوهر الحضارة الصناعية ، والتي تحولت كثيراً بنمو الطبقات المتوسطة .

ويضاف الى ذلك التطور العفوي إثر السياسات الواعية التي أوحتها فلسفة المساواة التي طبعت بشدة المجتمعات الحديثة ، والتي تسعى الى عدالة أفضل في العلاقات الاجتماعية ، والى النضال ضد الفوارق الطبقية .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، أعيد النظر في توزيع الدخول عن طريق إجراءات ضريبية مناسبة ووضعت نظم عقلانية للأجور . وعلى الصعيد النفسي ، ضمن تأمين شروط كريمة للمعيشة المادية والمعنوية لجماهير السكان . وعلى الصعيد الفكري ،

نظمت التربية بحيث تفتح أمام كل من تتوفر فيه الشروط ابواب جميع درجات الثقافة . وعلى صعيد علاقات العمل ، تمكن المأجورون من مناقشة مستخدميهم على قدم المساواة . ففي كل مجال تتأكد بدرجات متفاوتة ارادة استبعاد اللامساواة الجائرة لأنها وليدة البنى السابقة ، في سبيل تأمين فرص كاملة للجميع .

ولم تزل الفروق الطبقية تماماً في أي من البلاد التي حافظت على اقتصاد من النموذج الرأسمالي . إلا ان تخفيف حدتها بلغ أحياناً نسباً لا تجعل الفروق المذكورة تطرح مشكلة جدية ، إذ لم تعد الفروق المتبقية تولد عداءات ذات بال .

إلا اننا لا نزال نتساءل إذا كان التأثير المستمر للتطور التقني والاقتصادي وللسياسات الاجتماعية لا يمكن ان يقود في المستقبل الى زوال الطبقات بصورة تامة ونهائية . وتعود اسباب ترددنا الى قوى المقاومة التي تصطدم بها تلك التغيرات .

فالبنى القائمة تحدث إما مقاومة سلبية او رد فعل فعال ضد الهجمات التي تتعرض إليها . إذ لا يمكن ان تنظر الفئات الاجتماعية ذات الامتياز بعين الرضا الى زوال امتيازاتها المادية والمعنوية . ولما كانت تملك تأثيراً هاماً على السلطات العامة في الغالب ، بله على الحياة الاقتصادية ذاتها ، فانه يصبح بإمكانها ان تسبب تأخير ذلك ، ان لم يكن إعاقة كل تطور لمدة طويلة نسبياً .

ومن المعلوم من ناحية ثانية ، انه في كل مجتمع مهما كان، يجهد الأهل للحفاظ على الأوضاع التي اكتسبوها ومنحها لأبنائهم من بعدهم . وهذا ما يفسر الميل الملاحظ في المجتمع السوفياتي ، رغم معارضة البيئة لذلك معارضة اساسية ، لإعادة تكوين طبقة المفكرين. فالإداريون والتقنيون الذين يتزايد دورهم في الحضارة الحديثة يميلون بصورة طبيعية للمحافظة على الوظائف التي يشغلونها ونقلها الى اولادهم ، مع ما يرتبط بها من الاعتبار الاجتماعي فقد يؤدي زوال الفوارق الطبقية القديمة بهذا الشكل لا إلى مجتمع بدون طبقات ، بل الى مجتمع تكون اسس الفوارق الطبقية فيه مختلفة عن اسس الماضي ، حيث تتعارض طبقة تقنوقراطيين وطبقة منفذين .

وأخيراً قد يصطدم زوال الفوارق الطبقية خاصة بعائق كبير لم يذلل حتى الآن نهائياً في أي مجتمع رغم الجهود المبذولة: ألا وهو المنزلة المختلفة التي يقرنها الانسان بالعمل اليدوي من ناحية ، وبالعمل الفكري من ناحية ثانية . وعلى الرغم من التقدم التقني ، ولما كان على عدد كبير من الرجال الاستمرار بمزاولة المهام اليدوية لأنهم قد لا يكونون قادرين على القيام بغير تلك الأعمال ، فإن دونية منزلة تلك المهام قد تجعل الفروق تستمر على الأقل بين طبقة عمال يدوين وطبقة عمال غير يدوين .

ولا شك انه ليس من المستحيل — وقد أثبتت التجارب

ذلك – توفير شروط حياة للعمال اليدويين مساوية، او حتى أعلى من شروط معيشة الآخرين. كما انه ليس من غير المعقول توفير مستوى من الثقافة مشابه لمستوى عناصر البيئات الأخرى ، الأمر الذي يضعهم على مستوى فكري مساوٍ لمستوى تلك البيئات. إلا ان الكثيرين ليسوا بقادرين على اكتساب تلك الثقافة وهم لا يتذوقونها البتة ، كما انه لا يمكننا إلا بصعوبة تجنب الفروق الناتجة عن ان الواحد يتمتع بالقوة البدنية وبالرشاقة اليدوية ، على حين ان الآخر يملك القدرات العقلية . وليس من الأيسر منع الرأي العام عن منح هذه او تلك من القدرات قيمة متفاوتة .

ومن ناحية ثانية يولد التسلسل الضروري للوظائف في المجتمع اللامساواة والفوارق التي ، إذا استمرت على صعيد علاقات الفرد بالآخر ، تكون غريبة عن مفهوم الطبقات ، والتي تتيح بذاتها بالنظر لوجود تلك الطبقات قيام الفروق الطبقية ، إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنعها .

وهكذا يبدو أكثر فأكثر يومياً، ان المساواة ليست ظاهرة طبيعية، خلافاً للرؤية السمحة لجان جاك روسو ولرجال الثورة الفرنسية . إذ يميل الناس بصورة طبيعية الى تنظيم انفسهم في طبقات ، أي في زمر مقفلة نسبياً ذات مكانة مختلفة. وما يعتبر جديداً في الفترة الحديثة أنما هو وعي جور هذه الفروق في المكانة ذلك الوعي الذي ولد بذاته مجهوداً واسعاً لتغيير النظام الطبيعي

للأمور ، ولتطوير المجتمعات الانسانية نحو مجتمعات خالية من الطبقات . والتقدم الذي أحرز في هذا المجال تقدم جوهري . وسيحدد المستقبل نهائياً من سينتصر : أهـي القـوى النفسية الطبيعية ، أم هي رغبة الانسان في العدالة الاجتماعية ؟

فهرس

القسم الثاني

الخصائص المميزة للطبقات الاجتماعية الاساسية

القسم الثالث

بعض الامثلة عن البنى الاجتماعية

منشورات عويدات ٢٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٣

PIERRE LAROQUE

LES CLASSES SOCIALES

Texte traduit en arabe

par

JOSEPH KEBBE

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth -Paris

الطبقات الاجتماعية

إذا كان يعبّر عن التمييز الطبقي بتفاوت في المنزلة ، فإن أولى الأسئلة التي تطرح هي تلك التي تتعلق بمعرفة كيفية ظهور التفاوت وكيفية تفسيره . فكيف نعرف مثلاً فيما إذا كان زيد يمت إلى هذه الطبقة لا إلى تلك ؟ ولمَ ينتمي فرد أو أسرة لهذه الطبقة لا إلى تلك ؟

تعود الإجابة عن تلك الأسئلة إلى تضافر عناصر متعددة ، تختلف أهمية كل عنصر منها حسب الظروف ، ويمكن حصر تلك العناصر بما يلي :

١ – الدور الذي يلعبه في المجتمع .
٢ – طراز المعيشة .
٣ – السلوك النفسي والشعور الجماعي .

بهذا الأسلوب البسيط والواضح يعالج المؤلف موضوعاً من أدق المواضيع حدة وحساسية .

أكثر من هذا ، ليس لهذه الدراسة أية ادعاءات نظ مذهبية . فطموحها أكثر تواضعاً . إنها بكل بساطة – تلك الظاهرة الكبرى لعصرنا ، ظاهرة الطبقات الاجتما خصائصها وعلاقتها – محاولة لاستخراج خطوطها الأ باختصار ولإيضاح تطورها ووجهتها وآفاقها المستقبلية ، بالاستناد إلى معطيات التجربة وإلى دراسات علماء الاجتم

كتاب شيّق بموضوعه وأبحاثه ولا غنى عنه لكل مث

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris